الجملة المقيدة بأفعال القلوب

د / ممدوح عبد الرحمن الرّمّالي
أستاذ العلوم اللغوية
ورئيس قسم النحو والصرف و العروض
كلية دار العلوم

رقم الإيداع
٢٠٠٣ / ٥١٢٤

إهـــــداء

إلى معلمتى الأصيلة السيدة / ***جليلة حسنين منصور*** التى علمتنى أبجديات الحياة والمعــرفة ، وشــمعتى التى تضيء لى السبيل بعد أن أظلمت عيناى ، وشراعى الــذى يشــق لــى الأجواء بعد أن ضاق الزحام بمنكبىّ ، وكهفى الذى أخفى فيه ضــعفى عــن أعين الناس ، وساعدى وعونى يوم لم ينفعنى جهدى واجتهادى ، وصــديقتى بعد أن دفنت أصحابى فى التراب ، ومركبى الذى يقلّنى بعد أن ضاق الطريق بقدمىّ

فعُدْتُ كذى رِجْلين رِجلٍ صحيحة

ورِجلٍ رمَى فيها الزّمانُ فشُلّت

وكنت كذات الظلع لمّا تحاملت

على ظَلْعها بعد العِثار استَقلّت

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين الذى أنزل الكتاب بلسانٍ عربى مبين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

هـــذا الكتاب يقع بين سلسلة كان أولها فى الجملة المقيدة للحروف الناسخة ، وثانيها فى الجملة المقيدة للأفعال الناسخة .

ويـــأتى هذا الكتاب فى الجملة المنسوخة المقيدة بنوع خاص من الأفعال التى تســـلك مسلكاً خاصاً فى تأليفها مع مكونات اللغة الأخرى من الأسماء إذ تتسم بنصب أكثر من مفعول وتعرف على العموم بأفعال القلوب .

وقد قُسِّم هذا الكتاب إلى ثلاثة أبواب يتكون كل منها من فصلين .

فجـــاء الـــباب الأول : تمهـــيداً لفكـــرة التعدى وخصائص الأفعال المتعدية وعلامات هذه الأفعال والوسائل التى تتحول بها هذه الأفعال إلى التعدى كما ربط هذا الفصـــل ربطـــاً بسيطاً بين المنصوبات والمجرورات إذ بيَّن فكرة النصب على نزع الخافض .

وجـــاء الـــباب الـــثانى تطبيقاً للباب الأول ، فعرض لأفعال القلوب وأقسامها والأنـــواع الـــتى تـــتفرع إليها مع التحليل والشواهد ، وصور الجمل المنسوخة بظنَّ وأخواتها .

وخُتِم هذا الباب بالتطبيق على استعمالات هذه الأفعال فى التراكيب العربية .

أمـــا الباب الثالث فَعَرضَ لظاهرتى التنازع والاشتغال وهما فكرتان عقليتان يبرز من خلالهما الفكر النَّحوى العربى أكثر من مسألة تحليل الاستعمالات .

أ.د/ ممدوح عبد الرحمن الرِّمالى

أستاذ ورئيس قسم النحو والصرف والعروض

الباب الأول

خصائص الفعل ودورها فى تشكيل الجملة

الفصل الأول : التعدى واللزوم .

الفصل الثانى : صور الجمل ذات الفعل المتعدى .

الفصل الأول

التعدى واللزوم

الأفعال فى العربية قسمان :

متعد: وهو ما لا يكتفى بمرفوعه بل يتعدى إلى المفعول نحو ضَرَبَ –أَخَذَ .

الفعل اللازم : وهو ما يكتفى بمرفوعه بل يتعدى إلى شئ آخر . وذلك بوساطة حرف الجر نحو رغب فيه – رغب عنه .

وهذا الصنف من الأفعال أدرجه النحويون فى باب " اللازم " وكان حقَّه أن يكون صنفاً خاصاً .

ولم يهتم النحويون الأقدمون بالناحية التاريخية فى هذه الأفعال وتطورها . ولكنهم قدموا المتعدى فى الذكر على اللازم .

وهذا قد يوحى لنا أنهم قد أحصوا المتعدى فوجدوه أكثر من اللازم . وهذا سبيلهم أبداً فى مباحثهم اللغوية النحوية فهم يقدمون الأكثر على الأقل .

وعلى هذا فإنَّ التقديم بالذكر لا يعنى أبداً عندهم أنَّ المتعدى أسبق من اللازم من الناحية التاريخية فالفعل فى اللغة العربية ينقسم من حيث التعدى واللزوم إلى لازم ومتعد .

واللازم : ما لا يكون للإنسان عمل إرادى فيه كالسجية مثل الشرف – الكرم وفعلهما كَرُم – شرف .

وهذه الصيغة خاصة بالفعل اللازم ، وتماثلها صيغة أحمرَّ وأخضر وأحولَّ أى أفعال العيوب والألوان .

وكذلك صيغة انكسر الإناء وانفتح الباب وما إلى ذلك وصيغة اقشعر وصيغة تَدَحْرَجَ.

وماعدا ذلك من الأفعال فهو غالباً مشترك بين الأفعال اللازمة وأختها الأفعال المتعدية وهى التى يكون للإنسان فيها عمل إرادى .

ولذلك لا تكتفى بفاعل بل لابدَّ لها من مفعول تقع عليه مثل عرفت الدرسَ – علمتُ محمداً مسافراً – تيقنت العلمَ نوراً .

أمـــا الأفعال اللازمة فإنها تصف صاحبها مثل : طَهُرَ الثوبُ – حَضَرَ محمدٌ – انصرف عليٌّ وتقول : باعد زيد عمراً .

بمعـــنى إيقاعه البعد به . ويكثر فى هذه الصيغة أن تصبح شركة بين الفاعل والمفعول مثل " جادله – فاخرة – مازحه "

والحـــرف الثالـــث : تضعيف الحرف الثانى فى الفعل الثلاثى اللازم فيصبح متعدياً .

تقول : شَرُف محمدٌ ، فيكون محمد شريفاً .

وتقول : شَرَّف زيدٌ قَرْيَتَه . أى أنَّه أتى من العمل ما شرَّف به قريته .

فأصبح الشرف متعديا إليها . وأيضاً يُعَدَّى الفعل الثلاثى اللازم بزيادة الألف والســـين والـــتاء عليه مثل :" استحسَنَ – استصلحَ – استبانَ – استبعدَ – استحضَرَ " فكل هذه الأفعال كانت ثلاثية لازمة .

فلمـــا دخلت عليها الألف والسين والتاء أصبحت متعدية والأفعال تتعدى إلى مفعـــول بـــه واحـــد أو مفعولين أو ثلاثة ***وعلى ذلك*** فالأفعال فى العربية تنقسم إلى مجموعتين :

المجموعـــة الأولـــى : تكـــتفى بمرفوعاتها فى إفادة معنى تام يحسن سكوت المـــتكلم عليه ولا يحتاج السامع بعده إلى إضافة نحو : حبس محمد، فرح خالد، كرم محمود .

المجموعـــة الثانـــية : لا تكتفي الأفعال بمرفوعاتها ، وإنما تحتاج معها إلى منصوب حتى تفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها ، نحو : أكل الجائع الطعام – فهم الطالب المسألة ، حفظت البنت الشعر .

ويضـــع النحويون للمجموعة الأولى مصطلحات : " اللازم ، القاصر ، غير المتعدي " وهو عندهم ما لا يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل، نحو : قام ، ذهب . فالقيام لا يتجاوز الفاعل ، وكذلك الذهاب .

كذلــك يضـــع النحويون للمجموعة الثانية مصطلحى " المتعدى ، المجاوز " ويعرفونه بأنه ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل ، أى : الذي يحتاج لإفادة معنى تــام إلـــى غـــير الفاعل وهو المفعول به، فكل ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيز غير الفاعل فهو متعد نحو : ضَرَبَ ، قَتَلَ .

وتقســـم بعـــض المراجع الفعل إلى ثلاثة أقسام : [لازم ، متعدٍ] وتزيد عليه الفعـــل الـــناقص وهـــو مـــا ليس بمتعد وليس بلازم ، وهي الأفعال الناقصة [كان وأخواتها ، كاد وأخواتها] .

وحكمها : أن ترفع الاسم فتنصب الخبر ، مثل :

– **﴿ وكان فضل الله عليك عظيماً ﴾** .

فإذا استعملت هذه الأفعال تامة كانت من الأفعال اللازمة ،فرع بعدها الفاعل فقـــط ولا حاجـــة بها إلى الخبر ، كما جاء في الحديث النبوي الشريف " كان الله ولا شيء معه " .

أقسام الفعل من حيث التعدي واللزوم :

ينقسم الفعل إلى :

[١] فعل لازم .   [٢] فعل متعدي .

[١] الفعل اللازم :

وهـــو الفعل الذي يكتفي بفاعله ولا يحتاج إلى مفعول به ، مثل : نام علي . فـــالفعل " نـــام " فعـــل لازم اكتفى بفاعله " على " ولم يحتج إلى مفعول به . والفعل اللازم يكتفي بمرفوعه "فاعله " ولا يتعدى إلى نصب المفعول إلاَّ بحرف جر ، نحو:

- نجح الولد في المدرسة - جلس خالد على الكرسي - نام الرجل ... إلخ .

فـــالفعل الـــلازم هو الذي لا ينصب بنفسه مفعولاً به، ولذلك يسمى أيضاً بـــ "الفـــاعل القاصـــر " وهو ينصب المفعول به بواسطة حرف الجر ، نحو : ذهبت إلى المكتبة :

ذهبت : ذهب : فعل ماض مبنى على السكون لاتصاله بتاء الفاعل .

وتاء الفاعل : ضمير متصل مبنى على الضم في محل رفع فاعل .

إلى : حرف جر مبنى على السكون .

المكتـــبة : اسم مجرور بـــ " إلى " وعلامة جره الكسرة ، والجار والمجرور متعلق بالفعل " ذهب " ، وهذا التعليق يشير إلى أن الجار والمجرور إلى المكتبة كأنه مفعول به من حيث المعنى ؛ لأن الذهاب وقع على المكتبة .

والفعـــل اللازم : هو ما لا يصل إلى المفعول به إلاّ بحرف الجر، أو ما ليس مفعولاً ، مثل: مررت بزيد واطمأنت على سير العمل ، ومثل : نجح محمد .

حكم الفعل اللازم :

- أن يجــئ معه الفاعل فقط ، فلا يتعدى إلى نصب مفعول به ، نحو : شَرُفَ محمدٌ وعَظُمَ قَدْرُه .
- أن يجــئ وبعــده مجرور بحرف الجر تقول : اطمأننتُ إليه ورضيت عنه ، وقــد يحــذف حرف الجر، ويبقى الاسم مجروراً شذوذاً وغالباً ما يجئ في ضرورة الشعر ، قول الفرزدق :

إذا قيل أيُّ النَّاسِ شرُّ قَبيلة　　　أشارَتْ كليبٍ بالأكف الأصابع .

- والفعــل الــلازم يســمى لازماً – وقاصراً – وغير متعدٍ كما يسمى متعدياً بحرف جر .

علامات الفعل اللازم :

١- أن لا يُبنى منه اسم مفعول تام .

٢- ألا يتصل به هاء ضمير غير المصدر .

٣- أن يدل الفعل على سجية . وهى ما لا يكون حركة جسم من وصف ملازم ، نحو : جبن – شجع .

٤- أن يــدل الفعل على عرض " وهو ما لا يكون حركة جسم من وصف غير ثابت ، نحو : مرض – كسل – نهم .

٥- أن يدل على نظافة ، نحو : نظف – طهر – ووضوء .

٦- أن يدل على دنس ، نحو : نجس – قذر .

٧- أن يدل على مطاوعة فاعلة لفاعل فعل متعدٍ لواحد ، نحو : كسرته فانكسر، ومددته فامتد .

٨- أن يكون على وزْن افعلل ، نحو : اقشعر ، اشمأز .

٩- أن يكون على وزن افعنلل ، نحو : احرنجم .

١٠- أن يكون على وزن ملحق بافعنلل ، نحو : اقعنسس .

١١- أن يكون على وزن افعنلى ، نحو : احرنبى .

١٢- أن يكون على فوعل، نحو : كوهد الفخ إذا ارتعد .

١٣- إذا دلّ على حلية ، نحو : دعج – كَحِلَ – سَمِنَ – هَذِلَ .

١٤- إذا دلّ على لون ، نحو : احمرَّ – اخضرَّ – اصفرَّ .

١٥- إذا كان على وزن استفعل ، نحو : استحجر – استخرج .

١٦- إذا كان على وزن الفعل ، نحو : انطلق – انكسر .

أنواع الأفعال اللازمة :

وهي عدة أنواع في اللغة وتكون واجبة اللزوم ومنها :

١- ما دلَّ على طبيعة وسجية ، نحو : شرُف – شجُع – جبُن – كرُم – قصُر – طال .

٢- ما دلَّ على نظافة أو وسخ ، نحو : نَظُفَ – طَهُر – دَنَسَ – وسُخَ – قَذُرَ.

٣- ما دلَّ على لون أو عيب ، نحو : احمرَّ – اخضرَّ – عَوِر – عَمِي ... إلخ .

٤- ما دلَّ على أمر طارئ ، نحو : مَرِضَ الرجل – كسل – نشط – فَرِح – حَزِن .

٥- ما كان مطاوعاً لما تعدى لمفعول واحد ، نحو قولنا : كسرت الزجاج فانكسر ، فتحت الباب فانفتح ... إلخ .

٦- ما جاء على أحد الأوزان التالية :

أ- انفعل ، نحو : انطلق – اندثر – انبعث .

ب- افعلّ، نحو : اقشعرَّ – اشمأز – اطمأن .

٧- افعنلل ، نحو : افعَنسس - احرنجم ... إلخ .

وعن هذه الأفعال " اللازم والمتعدي يقول ابن مالك :

ولازم غيرُ الـــــمعَدَّى وحُــتِمْ   لــزوم أفعال السَّجايا كَنَهِمْ

كذا " افعَلَلّ ، والمضاهى اقعنسسا   وما اقتضى ، نظافة أو دَنَسَا

أو عَرضَــــاً أو طـــاوع المُعَدَّى   لــواحدٍ كمـــدَّه فـامتــدا

تعدى الفعل اللازم :

يتعدى الفعل اللازم بسبعة أمور :

١- إذا دخلــت علــيه همــزة النقل، وهي قياسية في اللازم ، نحو قوله تعالى: ﴿ **أذهبتم طيباتكم** ﴾ [١] ، ونحو قوله تعالى : ﴿ **والله أنبتكم من الأرض نباتا ثم يعيدكم فيها ويخرجكم إخراجا** ﴾ [٢] .

فــالفعلان " ذهـــب " في الآية الأولى ، و" نبت " في الآية الثانية لازمان، فصارا متعدين بالهمزة .

وقــد يــنقل الفعل المتعدى إلى واحد بالهمزة إلى التعدى إلى اثنين ، نحو : لَبِسَ محمدٌ ثوباً فيصبح - ألبست محمداً ثوباً .

ولــم يــنقل متعد إلى اثنين بالهمزة إلى التعدى إلى ثلاثة إلاَّ في " رأى ، وعلم " وقاســه الأخفش في أخواتها، وقيل النقل بالهمزة كله سماعى ، وقيل في القاصر والمتعدى، ومذهب سيبويه : أنّه قياسى في اللازم سماعي في غيره [٣] .

---

(١) الأحقاف : الآية ٢٠ .

(٢) نوح : الآيتان ١٧ ، ١٨ .

(٣) ابن هشام : مغني اللبيب ٢/٥٢٣ .

٢- إذا ضُعِفت عينه ما لم تكن همزة ، نحو : فرَّحت الطفل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **قد أفلح من زكاها** ﴾ [١] ، وقوله تعالى : ﴿ **هو الذي يسيركم** ﴾ [٢] .

وقد اجتمعت التعدية بالهمزة والتضعيف معاً، في قوله تعالى:﴿ **نزَّل عليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه وأنزل التوراة والإنجيل من قبلُ هدى للناس** ﴾ [٣] .

٣- إذا دلَّ على المفاعلة ، نحو : جالستُ العلماءَ .

٤- صوغه من استفعل للطلب أو النسبة إلى شيء ، نحو : استخرجت المال – استحسنت الأمانة – استقبحت الخيانة .

٥- صوغ الفعل على " فَعَلْتُ " بالفتح " أفعلُ " بالضم لقصد الغلبة ، نحو : كَرَمْتُ زيداً ، أكرمُهُ ، أى : غلبته في الكرم .

٦- التضمين ، فلذلك عدَّى رَحُبَ إلى مفعوله لما تضمن معنى وَسِعَ ، نحو : ﴿ **سَفِهَ نَفْسَه** ﴾ [٤] ، لتضمنه معنى امتهن ، ونحو : ﴿ **ولا تعزموا عقدة النكاح** ﴾ [٥] ، أى لا تنووا ؛ وذلك لأن عزم لا يتعدى إلاَّ بعلى تقول : عزمت على كذا ، ولا يجوز : عزمت كذا .

٧- إسقاط الجار توسعاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ **ولكن لا تواعدوهنَّ سِرّاً** ﴾ [٦] ، أى: على سرٍ ، أى على نكاح ، ونحو قوله تعالى: ﴿ **أعجلتم أمر ربكم** ﴾[٧] ، أى عن أمره،ونحو قوله تعالى : ﴿ **واقعدوا لهم كلّ مرصد** ﴾ [٨] ، أى عليه .

---

(١) الشمس : الآية ٩ .

(٢) يونس : الآية ٢٢ .

(٣) آل عمران : الآيتان ٣ ،٤ .

(٤) البقرة : الآية ١٣٠ .

(٥) البقرة : الآية ٢٣٥ .

(٦) البقرة : الآية ٢٣٥ .

(٧) الأعراف : الآية ١٥٠ .

(٨) التوبة : الآية ٥ .

تعدية الفعل اللازم لحرف الجر :

الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف جر ، أى يتعدى بحرف الجر مثل :

ذهبت إلى علي – مررت بزيد

فالكلمـــات " علـــى – زيد " في مكان المفعول به ؛ لأنها وقع عليها الذهاب والمرور،ولكنها ليست مفعولات مباشرة؛لأنَّ الفعل يوصل إليها بواسطة حرف الجر.

وقد يحذف حرف الجر فيصل الفعل إلى مفعوله بنفسه ، مثل : مررت زيداً

وحينـــئذ ينصب المجرور على أنه مفعول به ، أو على نزع الخافض ، وهنا اخـــتلاف بين البصريين والكوفيين ، فالبصريون : يرون أنَّ النصب على أنه مفعول به ، والكوفيون : يرون أنَّ النصب على نزع الخافض .

وعلـــى ذلـــك : يمكن تعدية الفعل اللازم بزيادة معيّنة تدخل على الفعل كحرف الجر الأصلى الذي يناسب المعنى كقولك :

رغبت في دراسة اللغة العربية – رغبت عن دراسة اللغة اللاتينية

وقولك : انصرفت من الجامعة ، أو : انصرفت إلى عملى ، أو : انصرفت عن اللهو

وقد يحذف حرف الجر، وينصب المفعول بعد الفعل اللازم سماعاً ، لا يجوز النسج عليه ، كقولك : توجهت بيتى – مررت صديقي – ذهبت المسجد .

ومنه قوله تعالى : ﴿ **أعجلت أمر ربكم** ﴾ [1] ، أى : عن أمره .

ومنه قوله تعالى : ﴿ **وظللنا عليكم الغمام** ﴾ [2] ، أى : بالغمام .

وقوله تعالى : ﴿ **فتيمّموا صعيداً طيباً** ﴾ [3] ، أى بصعيد .

ويعد النصب في هذه الحالات من باب التوسع .

---

(1) الأعراف : الآية ١٥٠ .

(2) البقرة : الآية ٥٧ .

(3) المائدة : الآية ٦ .

وسائل تحويل اللازم إلى متعدٍّ :

قد يتحول الفعل اللازم إلى متعدٍّ ، وينصب مفعولاً بأحد الوسائل الآتية:

[١] إذا دخلت عليه همزة النقل " التعدية " وعن طريق هذه الهمزة يصير الفاعل مفعولاً ، فمثال اللازم : خرج اللاعب من الملعب ، فيصير متعدياً، حيث نقول : أخرج الحكم اللاعب من الملعب ، ومنه : فرح الحزين " اللازم " ، نقول : أفرحت الحزين .

[٢] تضعيف عين الفعل ، نحو : قَدِم المديرُ ، قدّمتُ المدير ، فَرِح الناجح ، فرَّحت الناجح .

[٣] تضمين الفعل اللازم معنى فعل متعدٍّ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **ولا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النكاح** ﴾ [١] ، أى : لا تنووا ، فأصل الفعل " عزم فلان " ، وهو لازم . وعندما تضمن معنى " نوى " نصب مفعولاً به .

[٤] تحويل الفعل اللازم إلى صيغة " استفعل " التى تدل على الطلب ، نحو : استعنت بالله " – " استحسنت المذاكرة " – " استقبحت الظلم " .

[٥] تحويل الفعل إلى " فَعَلَ " مفتوح العين الذي مضارعه يفعل بضم العين وهي تفيد المغالبة ، نحو : كَرَمتُ الفارسى أكرمه ، أى غلبته . ومنه : شرَفت النبيل أشرفُهُ ، أى : غلبته في الشرف .

[٦] إسقاط حرف الجر توسعاً وينصب المفعول على " نزع الخافض " ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **أعَجِلْتُم أمْرَ رَبِّكُمْ** ﴾ [٢] ، أى عن أمره ، ومنه قول الشاعر :

تمرُّونَ الديارَ ولم تعوجوا ... كلامكُم علىَّ إذاً حرامُ

([١]) البقرة : الآية ٢٣٥ .

([٢]) الأعراف : الآية ١٥٠ .

والتقدير : تمرون بالديار ، فحذف حرف الجر ونصب الديار .

مرض حامد – برى حُسين – فرح خالد

فكل هذه أفعال يتصف بها الفاعل أو تقوم به ولا تتعداه إلى غيره، وهي لذلك أفعال لازمة بخلاف الأفعال المتعدية، فهي دائماً مصوّبة إلى مفعول به تقع عليه مثل : فـــتحَ عليٌّ الباب – خذل عمرُ صاحبه – أعانَ فريدٌ صديقه – فهم حامدٌ الموضوع – قهر خالدٌ خصمَه .

والفعل الثلاثي اللازم يمكن تحويله إلى فعل متعدٍّ بزيادة أحد الحروف الثلاثة التى تزيد على بنيته عادة وهي الهمزة ، تقول :

كَرُمَ محمدٌ ، فيكون لازماً / وتقول : أكرم محمدٌ علياً

فيصـــبح الفعـــل متعدياً واقعاً على مفعول به ومتجاوزاً فاعله إليه ، والحرف الثاني زيادة الألف على مادة الفعل ، تقول : بَعُد محمدٌ ، فيكون البعد خاصاً به .

النصب على نزع الخافض :

الفعل اللازم يجيء ما بعده مجروراً بحرف الجر، لكن أحياناً يحذف حرف الجر وينصب المجرور،ويسمى منصوباً على نزع الخافض،وقد جاء في العربية كما يأتي:

[أ] **سماعي في النـثر** : وذلك مع أفعال في العربية جاءت مرة وبعدها الاسم مجروراً، ومرة أخرى وبعدها الاسم منصوباً، ومن تلك الأفعال " شكر – نَصَح – كالَ – وَزَنَ " وغيرها .

قال تعالى : ﴿ **ونصحت لكم** ﴾ (1) .

وقال تعالى : ﴿ **أن اشكر لى ولوالديك** ﴾ (2) .

(1) الأعراف : الآية ٧٩ .

(2) لقمان : الآية ١٤ .

وقال تعالى : ﴿ وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون ﴾ [(١)] .

وتقول : نصحتُ الصديقَ فشكرني .

والـــرأى : أنَّ الاســـم فـــي حالـــة النصب يكون مفعولاً به ، صراحة وليس منصوباً على نزع الخافض، فهي أفعال جاء ما بعدها على الصورتين – بالنصب أو الجـــر – ولا داعـــي لافـــتراض أن صورة الجر هي الأصل، وخرجت عنها صورة النصب .

[ب] سماعي في الشعر :

فـــيكون الفعـــل لازمـــاً ، لكن النصب بعده " المجرور " وحذف حرف الجر لضرورة الشعر ، من ذلك قول الشاعر يصف رمحاً :

لَدْنٌ بهزّ الكفِّ يعسِلُ مَتْنُهُ   فيه، كما عَسَلَ الطريقَ الثَّعلبُ

ويصدق على هذا النوع أنّه منصوب على نزع الخافض، ونحو قول الشاعر:

آليت حَبّ العراق الدهر أطعمُهُ   والحبُّ يأكلُهُ في القريةِ السوس

[ج] قياسي في النثر والشعر :

وذلك مع حروفْ المصادر الثلاثة " أنَّ – أنْ – كي " :

قال تعالى: ﴿ شهد الله أنّه لا إله إلاّ هو ﴾ [(٢)] ،وتقديره : بأنّه لا إله إلا هو.

وقـــال تعالى : ﴿ أوعجبتُم أنْ جاءكُم ذكْر من ربّكم ﴾ [(٣)] ، وتقديره : من أن جاءكم ذكر .

وقال تعالى : ﴿ كيْلا يكونَ دُولَةً بينَ الأغنياءَ منْكم ﴾ [(٤)] .

---

(١) المطففين : الآية ٣ .

(٢) آل عمران : الآية ١٨ .

(٣) الأعراف : الآية ٦٣ .

(٤) الحشر : الآية ٧ .

وشـــروط هذا الحذف " أمن اللبس " بأن يكون حرف الجر المحذوف واضحاً تقديـــره ، ولذلـــك لا يقال " رغبت عن أن تفعل " ؛ لأنَّ الحرف المحذوف يحتمل أن يكون " في " أو " عن " والمعنى يختلف مع كل منهما .

فـــالفعل اللازم يتعدى بحرف الجر وإن حذف حرف الجر نصب المجرور، فـــإذا أضـــيف اللـــبس امتنع الحذف كما في : رغبت في أن تفعل ، أو عن أن تفعل لإشـــكال المراد بعد الحذف هل هو على معنى " في " أو " عن " ؛ وذلك لأنّ رغب يتعدى بكل منهما والمعنى مختلف .

أمـــا قولـــه تعـــالى : ﴿ **وترغبون أن تنكحوهنّ** ﴾ ، فحذف الجار مع وجود اللـــبس بدلـــيل اختلاف المفسرين فيها، فبعضهم قدَّره :في أن ، وبعضهم : من أن ، فـــيجوز أن يكـــون حذف حرف الجر لقرينة رافعة اللبس ، أو أن يكون حذف لقصد الإبهـــام ليرتدع بذلك من يرغب فيعهد لجمالهن وما لهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن . وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين .

وقد اختلف النحاة في محل أنَّ ، وأن بعد الحذف . ذهب الخليل بن أحمد إلى أنَّ الأكـــثر فـــيه النصب حملاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه . وذهب الكسائى إلى أن محله الجر لظهوره في المعطوف عليه في قول الشاعر :

وما زرتُ لَيْلى أن تكون حبيبةً إليَّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالِبُهُ

بجر [دين]

الشـــاهد : أن تكون حبيبة ... ولا دين " ، حيث حذف حرف الجر منه ؛ إذ الأصل : لأن يكون ، واختلف في محل أن وما دخلت عليه .

فذهـــب الكسائى إلى أن محله الجر بدليل العطف عليه في قوله " ولا دين " . وذهـــب الخليل إلى أنَّ محله النصب ، وتكون بمعنى كانت . وجوَّز سيبويه المذهبين ؛ لأنه لما حكى قول الخليل وهو النصل، قال : ولو قال إنسان إنه جرٌّ لكان قولاً قوياً وله نظائر .

خصائص تركيبية في جملة المنصوب على نزع الخافض :

حرف الجر نوعان : سماعي ، وقياسي .

[١] فالحذف السماعي : ما كان مقصوراً على السماع عند العرب ، مثل : ذهبت الشام ، والأصل : إلى الشام ، ونحو قول الشاعر :

تمرون الديارُ ولم تعوجوا كلامُكم عليَّ إذاً حرام

الشاهد : تمرون الديار ، حيث وصل الفعل اللازم إلى المفعول به بنفسه بعد حذف الجار وهو مقصور على السماع . **والأصل** : تمرون بالديار ، فحذف الجر ، ومثل هذا مقصور على السماع فقط .

[٢] الحذف القياسي :

١- يجوز حذف حرف الجر قياساً مطرداً بالإجماع مع " أنَّ " و "أن" بشرط أمن اللبس ، فمثال ذلك مع " أنَّ "

- اشهد بأنَّ الأمانة خلق كريم – سررت بأنَّك ناجح

- فيجوز حذف حرف الجر قياساً ، فنقول : اشهد أنَّ الأمانة – سررت أنك ناجح .

ومثال ذلك مع " أنْ " قولك : عجبت من أن تحضر بهذه السرعة ، فيجوز حذف حرف الجر قياساً ، فنقول : عجبت أن تحضر، ومنه قولهم : عجبت أن يدو أى : بأن يدو ، أى : يعطو الديّة .

فإذا خيف اللبس لا يجوز الحذف مع " أنَّ – أنْ " ، مثل : رغبت في أن تقرأ الرسالة – رغبت في أنَّك تقرأ ، فلا يجوز حذف " فى " فلا يجوز أن تقول : رغبت أنْ تَقْرأ ؛ لاحتمال أن يكون المحذوف " عن " فيحصل اللبس ، حيث لا ندرى المقصود بعد الحذف :

أهو رغبت في أن تقرأ . أو رغبت عن أن تقرأ

والمعنيان متعارضان متناقضات .

٢- وقـــد اخـــتلف النحاة في الحذف مع " غير" أنَّ - أنْ ، فمذهب الجمهور : أنَّه لا ينقاس الحذف مع غير أنَّ - أنْ ، بل يقتصر فيه على السماع .

مذهـــب الأخفش : وذهب الأخفش إلى أنَّ يجوز حذف حرف الجر قياساً مع غيرهما بشـــرط تعين الحرف ومكان الحذف ، كقولك : **بريت القلمَ بالسكين** ، فيجوز حذف حـــرف الجر . فنقول : **بريت القلم بالسكين** ، لتعين الحرف المحذوف وتعين مكانه فـــإن لم يتعين الحرف لم يصح حذفه ، نحو قولك : **رغبت في لقاء خالد** ، فلا يجوز حـــذف "فى " هنا . فلا تقول : **رغبت لقاء خالد** " لحصول اللبس " لأنه لا يدري بعد الحذف هل الأصل : رغبت في لقاء خالد - أو - رغبت عن لقاء خالد .

وكذلـــك إن لم يتعين مكان الحذف، لم يجز الحذف كقولك : اختارت الفائزين مـــن أبـــناء الكلـــية ، فـــلا يجوز الحذف ، فلا تقول : اخترت الفائزين أبناء الكلية " لحصول اللبس " ؛ لأنه لا يدري بعد الحذف هل قصدت :

اخترت من الفائزين أبناء الكلية - أم - اخترت الفائزين من أبناء الكلية

والحـــذف إذا تعيـــن الحرف المحذوف ومكانه جائز قياساً عند الأخفش ومن معه ، ومذهب الجمهور : أنَّه لا ينقاس الحذف إلاَّ مع " أنَّ - أنْ " .

محل " أنَّ - أنْ " بعد الحذف :

اخـــتلف النحويون في محل " أنَّ - أنْ " بعد الحذف. فذهب الأخفش إلى أنها في محل جر، وعلى ذلك فالمصدر المؤول ، من " أنَّ " وما بعدها و " أنْ " والفعل . مجرور بالحرف المحذوف .

وذهـــب الكســـائى إلـــى أنهما في محل نصب، وعلى ذلك فالمصدر المؤول منصوب على نزع الخافض أو بالفعل . وذهب سيبويه إلى جواز الوجهين .

الخلاصة :

أنَّ الفعــل اللازم يصل إلى المفعول بحرف الجر، ويجوز حذف حرف الجر سـماعاً إذا لم يكن المجرور " أنَّ – أنْ " مثل : مررت زيداً ، وينصب المجرور بعد الحــذف، ويجـوز الحــذف قياساً، مع " أنَّ – أنْ " بالإجماع " ، بشرط أمن اللبس ، وقيل: يجوز أيضاً الحذف إذا تعين الحرف المحذوف ومكانه .

ويجوز في إعراب المصدر المؤول بعد الحذف، أن يكون منصوباً على نزع الخافض أو أن يكون مجروراً بالحرف المحذوف .

وقله اللازم في العربية ومجيئه على أبنية محدودة لا يمكن أن تجعل من هذا الفعل " عارضاً طارئاً " . وهناك طائفة من الأفعال تقتضي حرف جر خاص ، ومن ذلك الفعل " دخل " فهو في الكثير الغالب يتعدى بـــ " فى " للتوفر على الظرفية.

فـــالدخول لابـــدّ أن يكون في ظرف حقيقي أو مجازى، أما الكائنون في ذلك الظـــرف فإنّه يتوصل إليهم بـــ " على " . وفي لغة التنزيل إيضاح لهذا التطور الذي طرأ على الفعل دخل من حيث التعدى واللزوم .

قال تعالى : ﴿ **ورأيت النّاس يدخلون في دين الله أفواجاً** ﴾ .

قال تعالى : ﴿ **ادخلى في عبادي وادخلى جنتى** ﴾ .

قال تعالى : ﴿ **كلّما دَخَل عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقا** ﴾ .

قال تعالى : ﴿ **وقد دخلوا بالكفر وهم خرجوا به** ﴾ .

قال تعالى : ﴿ **وجاء أخوة يوسف فدخلوا عليه** ﴾ .

قال تعالى : ﴿ **ولْيدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة** ﴾ .

قال تعالى : ﴿ **أم حسبتم أن تدخلوا الجنة** ﴾ .

قال تعالى : ﴿ **ولن ندخلها حتى يخرجوا منها** ﴾ .

قال تعالى : ﴿ كلما دخلت أمة لعنت أختها ﴾ .

ومن المفيد أن نلاحظ في هذا العدد الكبير من الآيات أنّ الفعل " دخل " جاء فيها متعدياً كثيراً ولازماً قليلاً . أما اللازم فقد تعدى إلى مفعوله بحرف الجر " على" إن كـان الدخـول على " الأناس " وبحرف الجر " فى " إن كان الظرف الذي يصار إليه معنوياً ، كما في :

قوله تعالى : ﴿ يدخلون في دين الله ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ ادخلى في عبادي ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ﴾ .

أو إن كـان الداخـل أمـراً معنوياً ، فالتعدية بـ "فى " أيضاً كقوله تعالى : ﴿ ولمّا يدخل الإيمان في قلوبكم ﴾ .

وقـد يعدل عن حرف " فى " إلى " الباء " التى تستعمل في موضعها كثيراً ، نحو قوله تعالى : ﴿ وقد دخلوا بالكفر وهم خرجوا به ﴾ .

وقـد تلتزم " الباء " إن كان الدخول خاصاً كدخول الرجل بزوجه ، نحو قوله تعالى : ﴿ فإن لم تكونوا دخلتم بهن ﴾ .

أمـا مجـيء هذا الفعل متعدياً إلى مفعوله بصورة مباشرة فكثير جداً في لغة التنزيل .

الفعل المتعدي :

وهو الفعل الذي لا يكتفي بفاعله ، بل يحتاج معه إلى مفعول به، أو مفعولين ، أو ثلاثة مفاعيل .

فـالفعل المـتعدي هو الذي يتعدى إلى المفعول بنفسه، حيث لا يكتفي برفع فاعل، أى : لا يتم معناه إلاّ بذكر المفعول .

وعن الفعل المتعدي يقول ابن مالك :

علامة الفعل المُعَدّى أن تصل " ها " غير المصدرية نحو " عَمِلْ "

فانصِبْ به مفعولَه إن لم يَنُبْ عن فاعلٍ نحو : تَدبَّرت الكتُبْ

أى : أنَّ المفعــول بــه يكــون منصوباً بالفعل المتعدي إذا لم يكنِ نائباً عن الفاعل ، والفعل المتعدي يسمى " الفعل الواقع " لوقوعه على المفعول به ، و " الفعل المجاوز " لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به .

حكم الفعل المتعدي :

وحكم الفعل المتعْدي أن ينصب المفعول به مثل : سمعتُ الدرس

سمع : فعل ماضٍ مبنى على السكون وهو فعل متعد .

التاء : ضمير متصل مبنى على الضم في محل رفع فاعل .

الدرس : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره؛ لأنه اسم مفرد .

وكقولك : تدبرتُ الكتبَ

فـــ الفعل " تدبر " فعل ماضٍ ، وهو فعل متعدٍ أى تعدى الفاعل إلى نصب المفعــول وهو " الكتب " ، ونصبه المفعول به يتحقق إذا كان مبنياً للمعلوم، فإن بنى للمجهول صار المفعول بهِ نائب فاعل ، نحو: تُدُبِّرتْ الكتب .

والفعــل المتعدي ينصب المفعول به إذا لم ينب عن فاعله، فإذا ناب المفعول عن الفاعل وجب رفعه على أنه نائب فاعل .

وقــد يــرفع المفعول وينصب الفاعل عند أمن اللبس نحو قول العرب: خرق الــثوبُ المسمارَ ، ولا يقاس عليه، بل يقتصر على السماع ، فلا يقال : كتب الدرسُ الطالبَ .

علامات الفعل المتعدي :

[١] الفعل المتعدي : يجوز أن يصاغ منه اسم مفعول تام دون حاجة إلى ظرف أو جار ومجرور ، مثل :

الباب مفتوح	من الفعل فتح
الطعام مأكول	من الفعل أكَلَ
الكتاب مقروء	من الفعل قَرأ
الشعر محفوظ	من الفعل حفظ

أما إذا كان في حاجة إلى ظرف أو جار ومجرور ، نحو : النجاح مفروح به – محمد مجلوس عنده ، فإنه لا يكون متعدياً بل لازماً .

فالفعل المتعدي يصح أن يبنى منه اسم مفعول تام، بأن يستغنى عن حرف الجر ، وذلك نحو : قرأ ، فيقال : الكتاب قرأه محمد ، فتتصل بالفعل هاء ضمير غير المصدر، وهو الكتاب، فيبنى منه اسم المفعول فتقول : هو مقروء، فيكون تاماً .

[٢] الفعل المتعدي : يجوز أن تتصل به " هاء " تعود على غير المصدر ، مثل:

الطعام أكله الولد – القصيدة حفظتها البنت ، فإنَّ الضمير في " أكله " يعود على الطعام ، والضمير في " حفظتها " يعود على القصيدة .

أما إذا اتصل به ضمير المصدر وحده فليس دليلاً على تعدى الفعل ؛ إذ يجوز كونه لازماً ، وقد جعل ابن هشام في التوضيح هاتين العلامتين مقصورتين على تبيان الفعل المتعدي ، وأضاف إليهما اثنتى عشرة علامة توضحان الفعل اللازم، فالفعل المتعدي تتصل به هاء ضمير غير المصدر نحو : الكتاب قرأته لا على سبيل التوسع بحذف الجار ، وعلى وجه لا يكون خبراً فخرج نحو : اليوم صمته ؛ لأنه اتصلت فيه الهاء بالفعل القاصر على طريق التوسع .

أمَّــا هــاء الضمير التى تعود إلى الظرف ، أو المصدر فلا تكون دلالة على تعدي الفعل إن لحقته .

فالأول مثل : يوم الجمعة زرته .

والثاني ، مثل : تجمّل بالفضيلة تجمّلاً كان يتجمله سلفك الصالح .

فالهــاء في المثال الأول في موضع نصب على أنها مفعول فيه ، وفي المثال الثاني في موضع نصب على أنها مفعول مطلق .

أقسام الفعل المتعدي :

[أ] فعل متعد لمفعول واحد .

[ب] فعل متعدٍ لمفعولين .

[ج] فعل متعد لثلاثة مفاعيل .

فأنواع الفعل المتعدى حسب عدد المفاعيل عنده ، وذلك على النحو التالي:

١- مــا يتعدى لمفعول به واحد ، وهو كثير في اللغة ، نحو : ضَرَبَ - شَرَحَ - أَخَذَ - ... إلخ .

٢- ما يتعدى لمفعولين " أصلهما المبتدأ والخبر " ، وهو " ظن وأخواتها "

٣- ما يتعدى لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وهو أعطى وأخواتها وهي " مَنَحَ - مَنَعَ - كَسَا - أَلْبَسَ - سَأَل " .

٤- ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وهو " أعلم - أرى وأخواتهما " .

تعدية الفعل :

[١] يتعدى الفعل الثلاثي اللازم بالأدوات الآتية :

[أ] بالهمزة		كَرُم ، أكرمت زيداً .

[ب] بالألف		جَلَسَ ، جَالَسَ زيدٌ صديقَه .

[ج] بالتضعيف　　　　فَرِح ، فرّحت محمداً .

[د] بالألف والسين　　　　صَلُح　استصلحتُ الأرضَ .

[٢] الفعل المتعدي إلى مفعول واحد قد يتعدى بالهمزة والتضعيف إلى مفعولين، مثل:

سَمِعَ محمدٌ النبأ　　　　أسمعَ الرجلُ محمداً النبأ

فَهِمَ التلميذُ الدرسَ　　　　فهَّمَ المدرسُ التلميذَ الدرس

المتعدي بنفسه والمتعدي بغيره :

الفعل المتعدي ، إما متعد بنفسه ، وإمَّا متعدٍ بغيره .

فالمتعدي بنفسه : ما يصل إلى المفعول به مباشرة ، أى : بغير واسطة حرف جر، مثل: بريتُ القلم–شربت اللبن– كتبتُ الدرسَ، ومفعوله يسمى "صريحاً ".

والمتعدى بغيره : ما يصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر ، مثل:

ذهبتُ بك ، بمعنى : أذهبتُكَ ، ومفعوله يسمى " غير صريح " .

وقد يأخذ المتعدى مفعولين : أحدهما صريح، والآخر غير صريح ، نحو : أدّوا الأمانات إلى أهلها، فالأمانات : مفعول به صريح ، وأهل : مفعول به غير صريح ، وهو مجرور لفظاً بحرف الجر، منصوب محلاً على أنه مفعول به غير صريح .

لزوم الفعل المتعدي :

يصير الفعل المتعدي لازماً أو في حكم اللازم بخمسة أشياء :

الأول : التضمين لمعنى فعل لازم، ومعنى التضمين : أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدَّى فعل آخر، أو ما في معناه فيعطي حكمه في التعدية واللزوم . والتضمين لمعنى فعل لازم ، نحو :

قوله تعالى : ﴿ **فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة** ﴾ [1] ، أى : يخرجون .

وقوله تعالى : ﴿ **ولا تعد عيناك عنهم** ﴾ [2] ، أى تبعد .

وقوله تعالى : ﴿ **وأصلح لى في ذريتى** ﴾ [3] ، أى بارك .

ومنه قول الفرزدق :

كيف ترانى قاليّاً مَجنّى   قد قَتَلَ الله زياداً عنى

أى : صرفه عنى وهو كثير .

الثاني : التحويل إلى فَعُلَ لقصد المبالغة والتعجب ، نحو : ضَرُبَ الرجل ، وفَهُم بمعنى ما أضربه ، ما أفهمه .

الثالث : مطاوعة المتعدى لواحد ، نحو : مددته فامتدَّ ، وكسرته فانكسر .

الرابع : لضعف العمل إمّا بالتأخير ، نحو ﴿ **للذين هم لربهم يرهبون** ﴾ [4] ، أو بكونه فرعاً ، نحوْ ﴿ **مصدقاً لما بين يديه** ﴾ .

الخامس : الضرورة الشعرية ، كقول الشاعر :

تَبِلَتْ فُؤادَك في المنام خريدةٌ   تَسقِى الضجيع ببارِدٍ بسَّام

[٣] الفعل المتعدي اللازم :

ومن النحويين من يضيف إلى هذين النوعين من الأفعال نوعاً ثالثاً هو "الفعل المتعدى اللازم " معاً ، أى : الذي يجوز أن يستعمل متعدياً حيناً فيحتاج إلى مفعول

([1]) النور : الآية ٦٣ .
([2]) الكهف : الآية ٢٨ .
([3]) الأحقاف : الآية ١٥ .
([4]) الأعراف : الآية ١٥٤ .

به ، كما يجوز أن يستعمل لازماً فلا يحتاج إليه ، مثل: شكر – نصح – كال – وزن – وعد ؛ إذ يجوز أن تقول : شكرته – شكرت له – ونصحته – ونصحت له – وكلته وكلت له – ووزنته ووزنت له – وعددته وعددت له [1] .

بيد أنّ جمهور النحويين يرفض وجود هذا القسم الثالث ويفسر أفعاله بأنها إما لازمة الأصل فيها إن لا تتصل بالمفعول به بغير حرف الجر ، ولكن الحرف حذف لكثرة الاستعمال ، ومن بين القائلين بذلك ابن عصفور .

أو أنّها متعدية تتصل بالمفعول به بنفسها دون حرف جر، ولكن زيد الحرف تأكيداً للمعنى وتقوية ، ثم شاعت هذه الزيادة حتى شاركت الأصل في الاستعمال .

وهذا نوع من الأفعال يستعمل لازماً ومتعدياً ، وهذا يرتبط بالسماع عن العرب مع النظر في الآيات القرآنية ، ومن ذلك الفعل " شكر " ، قال تعالى : **﴿ فاذكرونى أذكركم واشكروا لى ولا تكفرون ﴾** [2] .

لـى : اللام حرف جر مبنى على الكسر، والياء : ضمير متصل مبنى على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بالفعل في " اشكروا " .

والفعل تعدى باللام في الآية الكريمة وهذا هو الأكثر لذلك العرب لا تكاد تقول : شكرتك ، إنما تقول : شكرت لك ، وربما تعدى الفعل بنفسه في الشعر ، قال الشاعر :

هم جمعوا بُؤسى ونعْمى عليكم فعلاً شكرْتَ القومَ إذ لم تقاتِلِ

القوم : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة وناصبه الفعل في شكرت .

---

(1) السيوطي : همه الهوامع ٢/٨٠ .

(2) البقرة : الآية ١٥٢ .

تحويل الأفعال بعضها إلى بعض :

[١] تحويل الفعل الثلاثي اللازم متعدياً :

يمكــن أن تتعدى بعض هذه الأفعال، فتتجاوز فاعلها، لتقع على مفعول واحد بأحد أمور : زيادة همزة في أوله ، أو : تضعيف ثانيه ، أو : زيادة ألف بعد أوله :

مثل : نجا الصادق " الفعل لازم " .

فنقول في التعدي :

أنجى الصدقُ صاحبه - نجّى الصدقُ صاحبه

جلس محمدٌ " الفعل لازم "

فنقول في التعدى " جالس محمدٌ الأشراف "

[٢] تحويل الفعل الثلاثي المتعدي إلى مفعول واحد متعدياً إلى مفعولين :

يمكــن أن تــتعدّى بعض هذه الأفعال ، فتتجاوز فاعلها ومفعولها الواحد لتقع على مفعولين بأحد أمرين :

١- زيادة همزة في أوله .

٢- تضعيف ثاني الفعل ، مثل :

فهمنا حقيقة العدو " الفعل متعد لمفعول واحد " .

فنقول في التعدّى :

أفهمنا العالمَ حقيقة العدوّ " صار متعدياً لمفعولين " .

فهّمنا العالم حقيقة العدو " صار متعدياً لمفعولين " .

كتب الطالب الدرس " الفعل متعدٍ لمفعول واحد " .

فنقول في التعدي :

أكتبَ المعلمُ الطالبَ الدرسَ " صار متعدياً لمفعولين " .

كتّبَ المعلمُ الطالبَ الدرسَ " صار متعدياً لمفعولين " .

الفصل الثانى

صور الجمل ذات الفعل المتعدى

صور الجمل ذات الفعل المتعدي :

الجمـــل التى تحتوى على أفعال متعدية تتخذ عدداً من الصور تتغير في أبنية الفعـــل نفســه، وتختلف المفاعيل من حيث العدد وفقاً لنوع ومادة معجمة التى تكسبه المعنى وتكسبه القوة في العمل النحوى ، من حيث التعدي لمفعول واحد، أو مفعولين ، أو ثلاثة مفاعيل .

علـــى أنَّ الخصـــائص التركيبية في هذه الصور كالمطابقة والتقديم والتأخير والزيادة والحذف والاعتراض ...

إنَّمـــا حدّد على أساس الجملة الفعلية ذات الفعل التام المكون من حدث وزمن الـــتى تعـــد فعلية حقاً . أما الجملة التى تبدأ بفعل من الأفعال التى تدل على التقيد أو الـــرجحان أو التصيير والتى تعد جملاً مقيدة بظنّ وأخواتها ، فإنَّ النحاة وضعوا لها مجموعـــة خاصة من الخصائص تميزها عن الجمل الفعلية ذات الجمل التامة ، ومن هذه الصور : فعل + فاعل + مفعول به

وهـــذه الصورة تتألف من فعل يقع مسنداً ، واسم يقع فاعلاً له أو مسنداً إليه، واســم يقـــع مفعـــولاً به، يتعدى إليه الفعل تعدياً أصيلاً دون وساطة من حرف جر، وبعـــض النحاة يسمى هذا النوع من الأفعال " الأفعال القوية " ؛ لأنَّ فيها قوة تقضى بها إلى مباشرة المفعول به .

والفعل في هذه الصورة يتعدى إلى مفعول به واحد ، ولابن عصفور تعريف دقـــيقاً هو : كل فعل يطلب مفعولاً به واحداً لا على معنى حرف من حروف الخفض كـــ " ضرب " [١] .

([١]) ابن عصفور : المقرب ١/١١٤ .

وقد أوضح بعض النحاة معنى التعدى لغة واصطلاحاً ، فقال صاحب البسيط : " والتعدى عند العرب المجاوزة مطلقاً " .

وفي الاصطلاح : مجاوزة الفعل فاعله إلى مفعول به [1] ، ونص بعضهم على أن التعدي بحسب الأصل فإذا ورد الفعل المتعدى في جملة دون مفعوله ، أو بنى للمفعول فصار النائب عن فاعله، فلا يحكم عليه بأنّه لازم، بل هو متعدٌ بحسب الأصل [2] ، ذلك بأن تحديد الأفعال اللازمة أو المتعدية لابدّ أن يتم دون نظر إلى تنوعات الاستخدام .

وقد حاول النحاة أن يضعوا بعض العلامات التى تعين على معرفة الفعل الذي يتعدى إلى واحد بنفسه ، فذكروا ثلاث علامات يعرف بها : إحداها تركيبية ، والثانية الصرفية، والثالثة دلالية .

فأمّا العلامة التركيبية : فإن يتصل بها هاء ضمير غير المصدر والظرف على وجه لا يكون خبراً،فإن صحَّ دخولها عليه لم يكن متعدياً إلى واحد بنفسه ، نحو : جلَسَ ، فلا يجوز أن تقول: زيد جلسه عمرو .

والاحتراز بهاء غير المصدر ضرورى لإخراج هاء المصدر؛ إذ يجوز أن تتصل بالمتعدي بنفسه وبغيره، فيقال : الخروج خرجه زيد ، والضرب ضربه عمرو ، وقد احترز بعضهم بقوله : على وجه لا يكون خبراً من، نحو : الصديق كنته ، فإنه يصدق على كان أنّه اتصل بهاء ضمير غير المصدر، وهو لا يوصف بتعدٍّ ولا لزوم .

---

(1) ابن أبي الربيع : البسيط ٤١١/١ . الفارسي : الإيضاح ص ٦٩ . ابن يعيش : شرح المفصل ٦٢/٧ .

(2) الصبّان : حاشية الصبّان ٨٧/٢ .

كذلـــك احترزوا بهاء ضمير غير ظرف، فإن ضميره يتصل باللازم أيضاً ، نحو : الليلة قُمتَها والنّهار صمته " [١] .

وأمّـــا العلامــــة الصرفية فإن يصح أن يصاغ منه اسم مفعول تام، أى غير مفتقر إلى حرف جر ، نحو : ضَرَبَ ؛ إذ يصاغ منه مضروب بخلاف " خَرَجَ " فلا يقال مخروج، بل " مخروج به " أو " مخروج إليه " .

أمّـا العلامـة الدلالـية : فقد اقتصرت على الإشارة إلى مجال دلالى واحد هو أفعـــال الحـــواس؛ إذ نـــصَّ النحاة على أنّ أفعال الحواس كلها متعدية إلى مفعول به واحـــد . قال أبو على الفارسي : " وأفعال الحواس الخمس كلها متعدية، نحو : رأيته وشممته وذقته ولمسته وسمعته " [٢] .

الصيغ التى يصاحبها التعدي :

وهناك صيغ كثيرة يكثر مجيء المتعدي إلى واحد بنفسه عليها ومنها :

[١] **أفعل** : إذا كانت همزتها دالة على التعدية ، وهو الغالب عليها،

أو دالة على السلب ، نحو : أعجمت الكتاب .

أو دالة على مصادفة الشيء على صفة ، نحو : أحمدت زيداً .

أو دالة على التعريض ، نحو : أرهنت المتاع .

[٢] **فعَّل** : دالة على التعدية ، نحو : قوّمت زيداً وقعدته .

أو الإزالة ، نحو : قشّرت الفاكهة .

أو التكثير ، نحو: غلّقت الأبواب .

أو قبول الشيء ، نحو : شفعت زيداً ، أى قبلت شفاعته .

---

(١) الخضرى : حاشية الخضرى ١٧٨/١ .

(٢) أبو على الفارسي : الإيضاح ص ١٧٠ ، ابن يعيش : ٦٢/٧ .

[٣] **تفعَّل** : دالة على الاتخاذ ، نحو : توسَّد ثوبه .

أو التدرج : كـ " تجرعت الدواء " .

[٤] **استفعل** : دالة على الطلب أو الممارسة ، نحو : استغفرت الله – استخرجت الذهب .

واعتقاد صفة الشيء ، كـ " استحسنت الشيء " . والمفعول به في هذه الصورة اسم من الأسماء التى يصح أن تقع مبتدأ .

وما يقع من الأسماء التى لها الصدارة " منْ " ، مَا ، وأى الاستفهامية ، وكم استفهامية وخبرية .

وقد حدَّده الزمخشرى بأنه هو الذي يقع عليه فعل الفاعل [١] ، وكذلك فعل ابن الحاجب [٢] .

قال الرضي : قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جار الله يريد ما وقع عليه أو جرى مجرى الواقع ... [٣] .

وفسر المصنف وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل إلاّ به فعلى تفسيره ينبغي أن يكون المجرورات في مررت بزيد – وقربت من عمرو – وبعدت من بكر – وسرت من البصرة إلى الكوفة .

والمفعول به عند بعض النحاة عنصر أساسي لا يصح استخدام الفعل المتعدي دونه مذكوراً أو محذوفاً .

---

(١) الزمخشرى : المفصل ص ٣٤ ، المبرد : المقتضب ٢٩٩/٤ .

(٢) ابن الحاجب : الكافية ص ٨٧ .

(٣) الرضى : شرح الكافية ١٢٧/١ .

وقـد نـصَّ ابن السراج على ذلك بقوله " ولا تتم هذه الأفعال المتعدية، ولا توجد إلاّ بوجود المفعول ، لأنَّك إن قلت ذكرت ولم يكن مذكوراً فهو محال ، وكذلك اشتهيت وما أشبهه " (١) .

وقـد نـصّ على ذلك عبد القاهر الجرجاني أيضاً، فقال : " كذلك إذا عديت الفعل إلى المفعول فقلت : ضرب زيداً عمراً ، كان غرضك أن تفيد التباسى الضرب الواقـع من الأول بالثاني ووقعه عليه، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أنّ عمل الفعل فـيهما إنَّما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما، فعمل الرفع في الفـاعل لـيعلم التـباسِ الضرب به من جهة وقوعه منه والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه " (٢) .

وتبعهما في ذلك ابن أبي الربيع فقال : " اعلم أنّ الفعل الذي يتعدى إلى واحد هو كل ما يطلب بعد فاعله محلاً ، ولا يعقل دونه ، وذلك نحو : ضَرَبَ فإنّه لا يعقل إلاّ بمضروب ، وكذلك شتم وقتل لا يعقلان إلاّ بمفعول " (٣) .

وبعض النحاة يراه فضلة يتم الكلام دونها ، وقد نصّ على ذلك ابن عصفور فقال : " المفعول به هو كل فضلة انتصبت عن تمام الكلام " (٤) .

وكـان المبرد (٥) أقرب إلى القول بأنه فضلة يمكن الاستغناء عنه إذا استغنينا عن الفائدة الفرعية التي يضيفها إلى الكلام وجعله في مرتبة ظروف الزمان والمكان والحال والتمييز وسائر المفعولات .

---

(١) الأصول لابن السراج : ١/١٧١ .

(٢) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ص ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٣) ابن أبي الربيع : البسيط ١/٤١٦ .

(٤) ابن عصفور : المقرب ١/١١٣ .

(٥) المبرد : المقتضب ٣/١١٦ .

التقديم والتأخير في هذه الصورة :

مرتبة المفعول به بعد الفعل والفاعل، نحو قوله تعالى : ﴿ **وورث سليمان داود** ﴾ ، ويجوز أن يتوسط المفعول به بين الفعل المتصرف والفاعل ، نحو قوله تعالى : ﴿ **ولقد جاء آل فرعون النذر** ﴾ ، ونحو : خاف ربّه عمر ، أو يتقدم المفعول به على الفعل والفاعل جميعاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ **فريقاً هدى** ﴾ .

وقد رأى ابن أبى الربيع أنّ الأصل في المفعول به جواز التقدم والتوسط والتأخر " [١] . وقال سيْبويه : " فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك : ضرب زيداً عمرو ؛ لأنّك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخراً في اللفظ فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً .

وقال السيوطي : إذا قدم المفعول أفاد الاختصاص عند الجمهور، نحو : ﴿ **إيَّاك نعبد وإيّاك نستعين** ﴾ ، أى لا غيرك .

وقد تعرض للمفعول به أمور توجب تأخره أو تقدمه أو توسطه ، فيجب التزام الأصل فيه بتأخيره عن الفعل والفاعل في المسائل الآتية " [٢] .

١- إذا كانا كلاهما ضميرين ، نحو : أكرمته .

٢- إذ كان المفعول به مصدراً مؤولاً من أن والفعل ، أو أن ومعمولها ، نحو : أريد أن أكرمك - عرفت أنّك منطلق .

---

(١) ابن أبي الربيع : البسيط ٢٧٨/١ .

(٢) المبرد : المقتضب ١١٨/٣ ، الرضي : شرح الكافية ١٢٨/١ ، أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب ٢٧٦/٢ ، ابن هشام: قطر الندى وبل الصدى ص ١٨٥ - ١٨٦ ، ابن هشام : أوضح المسالك ٣٧١/١ .

٣- إذا لم يكن في اللفظ ما يدل على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر ، نحو : ضرب موسى عيسى ، أو : ضرب هذا هذا .

فإن وجدت قرينة معنوية ، نحو : أضنت سعدى الحمى .

أو لفظية ، نحو : ضربت موسى سلمى ، أو ضربت هذه هذا .

جاز تقديم المفعول على الفاعل وتأخره عنه لأمن اللبس ، أما إذا لم يؤمن اللبس فلابدّ من حفظ المرتبة .

٤- إذا كان للفاعل مفسر ، أو كان المفعول مفسراً له ، نحو : ضرب القوم بعضهم بعضاً – وضرب بعض القوم بعضاً .

ويجب توسطه بين الفعل والفاعل إذا كان المفعول ضميراً وكان الفاعل اسماً ظاهراً ، نحو : ضربني زيد ؛ لأنه لو قيل: ضرب زيد إياى لزم فصل الضمير مع التمكن من اتصاله وذلك لا يجوز [١] ، ويجب تقديم المفعول به على الفعل والفاعل جميعاً في مسألتين [٢] :

إذا كان اسم استفهام أو مضافاً إلى اسم الاستفهام أو كم الخبرية ، نحو :

– ما أردت ؟ – ومن ضربت ؟ – وأيهم ضربت ؟

– وغلام من رأيت ؟ – وكم غلام ملكت ؟

هذا هو مذهب البصريين، أما الكوفيون : فلا يلزمونه الصدارة ، ويجوز عندهم أن تقول: تصنع ماذا ؟

---

(١) ابن هشام : قطر الندى وبل الصدى ص ١٨٥ .

(٢) الفارسي : الإيضاح ٦٥/١ ، الرضى : شرح الكافية ١٢٨/١ ، ابن هشام : قطر الندى وبل الصدى ص ١٨٦ ، السيوطى : همع الهوامع ١٦٦/١ .

وحكـــى الأخفش أنّه يجوز تأخير " كم " الخبرية عن الفاعل في لغة رديئة ، نحو : ملكت كم غلام [١] .

إذا كان فعله فعل أمر تسبقه الفاء، نحو: ﴿ **بل الله فاعبد** ﴾، ﴿ **وربك فكبّر** ﴾ ، ثم إنّ المفعول في هذه الصورة قد يلزم ألا يتوسط ويجوز أن يتقدم أو يتأخر وذلك إذا كان الفاعل ضميراً وللمفعول به اسماً ظاهراً ، نحو : ضربت زيداً

فيمتـــنع هنا التوسط؛ إذ لا يجوز أن تأتي بالضمير منفصلاً وأنت قادرَ على أن تأتى به متصلاً ، ويجوز التقديم فتقول : زيداً ضربت [٢] .

وقـــد يلزم أيضاً ألا يتأخر ، ويجوز فيه التقدم والتوسط ، نحو : ضَرَبَ زيداً غلامــــه ، فيمتـــنع هنا ضرب غلامه زيداً ؛ لأنّ الضمير فيه يعود عندئذ على متأخر لفظاً ورتبة وهو غير جائز إلاّ في أبواب مخصوصة ويجوز زيداً ضرب غلامه .

قال الرضي : "وأجازه البصرية " وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظى " [٣] ، فإذا توسّط المفعول بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي أدى إلى جواز تأنيث الفعل " [٤] .

الحذف في هذه الصورة :

الـــنّحاة على أنّه يجوز حذف الفعل مع فاعله، وذكر المنصوب وحده، إن دلّ على المحذوف قرينة مقالية أو مقامية ، فإن لم تكن قرينة فلا حذف ، فلا يجوز مثلاً : أن تقول زيداً . وأنت تريد اضرب زيداً . وليس ثمة قرينة تدل عليه [٥] .

---

(١) السيوطي : همع الهوامع ١/١٦٦ .

(٢) ابن أبي الربيع : البسيط ١/٢٧٧ .

(٣) الرضى : شرح الكافية ١/١٢٩ .

(٤) ابن هشام : أوضح المسالك ١/٣٥٧ .

(٥) ابن يعيش : شرح المفصل ٧/١٢٥ .

لأنّ مـا يجـوز تقديره لا يحصى ولا يضبط فإن دلت على المحذوف قرينة لفظية كأن يقول شخص : من أضرب ؟ فتقول زيداً

أو دلّـت على قرينة مقامية ، كقولك لمن تأهب للسفر حاجاً : مكة ، بإضمار " تريد " ، وقولك : خيراً، لمن ذكر رؤيا ، أى : رأيت خيراً ، جاز الحذف [1] .

والـنحاة أيضاً على أنّ المفعول به يجوز حذفه ، وقد يمتنع فامتناعه إذا كان مجابـاً بـه ، نحـو : ضربت زيداً في جواب من قال : من ضربت ؟ ؛ إذ هو مناط الفـائدة والمقصـود بالكلام ، وجوازه على ضربين : أحدهما : أن يحذف اختصاراً فـيكون مـنوياً مـع حذفه ، والثاني : أنْ يحذف اقتصاراً فلا ينوى قصداً للإطلاق والتعمـيم أو الإباحة أو العناية بإثبات الفعل لفاعله كقولك : يعطى زيد ويمنع أو ينفع ويضر ، وكقوله تعالى : **﴿ كلوا واشربوا ﴾** .

وقـد يكون الحذف قصداً للإيجاز في نحو : اسمعوا وأطيعوا ، والمشاكلة في نحو قوله تعالى : **﴿ وأنّ إلى ربّك المنتهى ، وأنّه هو أضحك وأبكى ﴾** ، والجهل به كقولك : ولدت فلانة ، وأنت لا تدري ما ولدت " [2] .

الصورة الثانية :

ومن هذه الصور أيضاً :

فعل + فاعل + مفعول به أول + مفعول به ثان

وتـتألف هذه الصورة من فعل يقع مسنداً ، واسم يقع فاعلاً له أو مسنداً إليه، واسم يقع مفعولاً به أول، واسم يقع مفعولاً به ثانياً . وكلا المفعولين يقتضيهما الفعل، أو يتعدى إليهما تعديا مباشراً دون وساطة حرف الجر .

---

(1) ابن عقيل : شرح ابن عقيل ٢/١٥٦ .

(2) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ص ١٥٤ .

والأفعال في هذه الصورة تقسم على أسس ثلاثة :

أحدهما: نحوى أو تركيبي .

الثاني : صرفي .

الثالث : دلالي .

واعتماد واحد منهما أساساً للتقسيم لا يعني بحال إسقاط أخويه؛ إذ لا مفرّ من تداخلهما أحدهما أو كليهما معه في بعض الأحيان .

[١] الأساس التركيبي :

تنقسم الأفعال على هذا الأساس إلى أفعال تقتضي مفعولين اقتضاء لازماً ، واقتضاء غير لازم ، فالتى تقتضيها اقتضاء غير لازم تتعدى إليهما تارةً ولا تتعدى أخرى ، نحو :

نقص المال ونقصه ديناراً ، زاد الخير وزاده خيراً .

وفي القرآن الكريم ﴿ **لم ينقصوكم شيئا** ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ **زادهم إيماناً** ﴾

ومنه : بخس فلاناً – بخس الكيل ، أي : عابه أو نقصه .

وفي القرآن الكريم ﴿ **ولا تبخسوا النّاس أشياءهم** ﴾ وكفاه الشيء وكفيته الشيء .

وفي القرآن الكريم ﴿ **إنّا كفيناك المستهزئين** ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ **فسيكفيكهم الله** ﴾ .

وألت الشيء وألته حقه، وأزكته : علمه، وأزكنه الأمر : علمه إياه .

سلك الطريق وسلكه غيره، وأفاد مالاً وأفاد غيره مالاً ... إلخ .

والأفعال التى تقتضي المفعولين اقتضاء لازماً فتتعدى إليهما دائماً ثلاثة أقسام :

[أ] ما أول مفعوليه وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل ، نحو : ظَنّ – وجَعَلَ .

[ب] ما أول مفعوليه فاعل في المعنى ، نحو : أعْطَى – كَسَا .

[ج] ما كان ثاني مفعوليه مقيداً بحرف الجر، ثم حذف ، فتعدى إليه الفعل بنفسه ، نحو : أمر – استغفر .

وهذا التقسيم سبق إليه ابن هشام فقال : " السادس : ما يتعدى إلى اثنين وقسمته قسمين :

أحدهما ما يتعدى إليه تارة ولا تعدى أخرى ، نحو :

نقص المال – ونقصت زيداً ديناراً بالتخفيف فيهما .

قال تعالى : ﴿ **ثم لم ينقصوكم شيئاً** ﴾

وأجاز بعضهم كون شيئاً مفعولاً مطلقاً، أى : نقصاً ما .

الثاني: ما يتعدى إليهما دائماً، وقسمته ثلاثة أقسام :

أحدهما : ما ثاني مفعوليه كمفعول شكر كأمر – واستغفر .

الثاني : ما أول مفعوليه فاعل في المعنى ، نحو : كسوته جبة .

الثالث : ما يتعدى لمفعولين أولهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل وهو أفعال القلوب ... وأفعال التصيير " (١) .

وقد نصّ الرضى على أنه ما لم يكن مفعولاه في الأصل مبتدأ وخبر كأعطيت زيداً درهماً لا حصر له " (٢) .

وهناك ملحظ تركيبي يفرق بين الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، والأفعال التى تتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ أو الخبر ؛ إذ يجوز أن يقع موقع المفعول الثاني ظرف أو جار ومجرور أو جملة ؛ إذ كان في

---

(١) ابن هشام : شذور الذهب في معرفة علام العرب ص ٣٥٦ – ٣٥٧ .

(٢) الرضي : شرح الكافية ٢٧٤/٢ .

الأصل خبر لمبتدأ يجوز فيه كل ما جاز أن يقع خبراً ، ويجوز أن يقع موقع المفعول الأول كل ما جاز أن يقع مبتدأ فيما خلا ما له الصدارة [١] .

وقد اختار بعض النحاة تقسيماً آخر يقوم على الأساس التركيبي فقسموا الأفعال إلى قسمين :

أفعال يجوز معها الاقتصار على المفعول الأول، وأفعال لا يجوز معها الاقتصار على أحد المفعولين .

فالقسم الأول : يشمل من الأفعال ما أول مفعوليه فاعل في المعنى كأعطى وكسا ، وكان ثاني مفعوليه مقيداً بحرف الجر، ثم حذف الحرف فتعدى إليه الفعل بنفسه ، نحو: اختار وأمر واستغفر .

والقسم الثاني : يختص بالأفعال التى تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ أو الخبر . وقد سبق سيبويه إلى هذا الاختيار وتبعه كثير من النحاة .

يقول سيبويه : " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول، وذلك قولك : أعطى عبدُ الله زيداً درهماً – وكسوت بشراً الثياب الجياد . ومن ذلك : اخترت الرجال عبد الله [٢] .

ويقول في موضع آخر : " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر ، وذلك قولك :

– حسب عبد الله زيداً بكراً .	– ظن عمرو خالداً أباك .
– رأى عبد الله زيداً صاحبنا .	– وجد عبد الله زيداً ذا الحفاظ [٣] .

([١]) الفارسي : الإيضاح ص ١٢٣ ، ابن أبي الربيع : البسيط ٤٤٣/١ .

([٢]) سيبويه : الكتاب ٣٧/١ .

([٣]) السابق : ٣٩/١ .

ثـم قـال : لو قلت : خلت زيداً وأرى زيداً ، لم يجز " [1] . وقال المبرد : " وإنما امتنع ظننت زيداً حتى تذكر المفعول الثاني لأنها ليست أفعالاً وصلت منك إلى غيرك إنّما هو ابتداء وخبر " [2] .

الأساس الصرفي :

تنقسـم الأفعال على هذا الأساس إلى أفعال أصلية وأفعال منقولة عن الأفعال بالهمزة أو التضعيف . فأمّا أصلية الصيغة ، فنحو : ظنّ – حسب – زعم – خال – رأى – وجد – زعم – علم – جعل – اتخذ – كفى .

أمـا المـنقول بالهمـزة فكـل مـا أمكن نقله بالهمزة ، يقول ابن السراج : "والأفعـال التى تتعدى إلى مفعول واحد كلها إذا نقلتها من فعل إلى أَفْعَل كان من هذا الـباب تقول : أضربت زيداً عمراً ، أى : جعلت زيداً يضرب عمراً " [3] . ومن هذه الأفعال المنقولة بالهمزة : أعطى – أنال – آتى .

يقول السهيلي : " وأمّا أعطيته فمنقول من عَطَا يعطو إذا أشار للتناول وليس معناه الأخذ ... فقالوا: أعطيت زيداً درهماً، أى: جعلته عاطياً، وأمّا أنلت فمنقول من نال المتعدية وهي بمنزلة عطا يعطو ...، وأمّا آتيت المال زيداً فمنقول من أتى"[4] .

ومما ورد منها في القرآن :

- **﴿ ولقد آتينا إبراهيم رشده ﴾ .**

---

(1) السابق : ٤١/١ . المبرد : المقتضب ٩٣/٣ ، ٩٥ ، ١٨٨ . ابن السراج : الأصول ١٧٧/١ ، الزجاجي : الجمل ص ٢٧ .

(2) المبرد : المقتضب ٩٥/٣ .

(3) ابن السراج : الأصول ١٧٧/١ ، المجاشعى : شرح العيون الإعراب ص ١٢٣ ، ابن يعيش : شرح المفصل ٦٥/٧ ، الرضي : شرح الكافية ٧٤/٢ .

(4) السهيلي : نتائج الفكر ص ٣٢٨ .

- وقوله تعالى : ﴿ وآتينا عيسى بن مريم البينات ﴾ .
- وقوله تعالى : ﴿ وآتاه الله الملك ﴾ .
- وقوله تعالى : ﴿ أُبلغكم رسالة ربى ﴾ .
- وقوله تعالى : ﴿ فأتبعنا بعضهم بعضاً ﴾ .
- وقوله تعالى : ﴿ فأذاقها الله لباس الجوع والخوف ﴾ .
- وقوله تعالى : ﴿ وأحلُّوا قومهم دار البوار ﴾
- وقوله تعالى : ﴿ حتى أنسوكم ذكرى ﴾ .
- وقوله تعالى : ﴿ إنّا أعطيناك الكوثر ﴾ .
- وقوله تعالى : ﴿ وألزمهم كلمة التقوى ﴾ .
- وقوله تعالى : ﴿ يغشى الليل النهار ﴾ .

وأمـــا المنقول بالتضعيف فكل ما يمكن نقله بالتضعيف يقول الرضي : "وإذا دخـــل الهمزة أو التضعيف على الفعل فإن كان لازماً صار متعدياً إلى مفعول واحد، وإن كان متعدياً إلى واحداً تعدى إلى اثنين" [١] .

وقـــال ابـــن أبـــي الربـــيع : " ومذهب سيبويه في المتعدي أن نقله بالهمزة والتضعيف على غير قياس لا يقال منه إلاّ ما قالته العرب " [٢] ، على أنّ من اللازم أن ننـــبه إلى أنَّ النقل لا يكون إلا من فعل ثلاثي مناسب لمعنى ما نقل إليه فليس من المـــنقول مـــثلاً : ألْهَم – ألفى ، وليس منه بدّل ، بل الصيغة فيهما فيما نرى أصلية غير منقولة .

---

(١) الرضي : شرح الكافية ٢٧٤/٢ ، الفارسي : الإيضاح ص ٧١ .
(٢) ابن أبي الربيع : البسيط ٤٢١/١ .

الأساس الدلالي :

تقسم الأفعال على هذا الأساس إلى ثلاثة أقسام :

أفعال القلوب – أفعال التصيير – أفعال الإعطاء .

[أ] أفعال القلوب :

وقد قسَّمها السيوطي إلى ثلاثة أقسام :

أولها : ما دلَّ على ظنّ في الخبر وهو خمسة أفعال :

حَجَا ، نحو : قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة .

وعــدَّ : أثبتها الكوفيون وبعض البصريين ووافقهم ابن أبي الربيع وابن مالك ، نحو : فلا تعدد المولى شريكك في الغنى .

وزعم : بمعنى اعتقد ، نحو : زعمتنى شيخا ولست بشيخ .

جَعَــل : بمعنى اعتقد ، نحو : وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا ، أى اعتقدوهم .

وهــب : أثبت الكوفيون وابن عصفور وابن مالك ، نحو : هبنى امرأ هالكاً ، أى : ظننى وهي جامدة لم يستعمل منها غير الأمر .

ثانيها : ما دلَ على يقين وهو خمسة أيضاً :

علم : نحو : ﴿ **فإن علمتوهنّ مؤمنات** ﴾ .

وجــد : نحو قوله تعالى : ﴿ **وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين** ﴾ ألقى بمعنى وجد أثبــته الكوفيون وابن مالك ، نحو : فالفوه المغيث . وأنكرها البصريون وابن عصفور .

درى: بمعــنى علــم ، عدَّها ابن مالك ، وقال ابن حيان : لم يعدها أصحابنا فيما يتعدى لاثنين .

تعلـــم : بمعنى أعلم ، كقوله : تعلم شفاء النفس قهر عدوها ، قال ابن مالك : وهي جامدة لا يستعمل منها إلا الأمر .

ثالثها : ما استعمل في الأمرين جميعاً الظن واليقين وهو أربعة أفعال :

ظن : وزعم الفراء أنّ الظن يكون شكاً ويقيناً وكذباً أيضاً ، وأكثر البصريين ينكرون الثالث .

حســـب : فمـــن دلالـــتها على الظن ﴿ **ويحسبون أنهم على شيء** ﴾ . ومن اليقين قوله : حسبت التقى والجود خير تجارة .

خال : فمن دلالتها على الظن إخالك ذا هوى .

ومن اليقين : خلتنى لى اسم .

رأى :قـــال تعـــالى : ﴿ **إنهـــم يـــرونه بعيداً** ﴾ أى يظنونه . وقوله تعالى : ﴿ **ونراه قريباً** ﴾، أى نعلمه .

قال السيوطي : " وأفعال هذه الأنواع الثلاثة تسمى قلبية وهي المرادة ، حيث قيل أفعال القلوب " [١] .

وقـــد ذكر بعض النحاة لأفعال القلوب خصائص تمتاز بها عن سائر الأفعال مـــنها أنها ليست أفعالاً واصلة منك إلى غيرك ، وإنّما هي إخبار بما هجس في نفسك في شك أو يقين [٢] من أجل ذلك سمّاها بعض النحاة أفعال الهواجس [٣] . ومنها أنّك تجمـــع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول فتقول : علمتنى منطلقاً ووجدتك فعلت كذا ورآه عظيماً " [٤] .

---

(١) السيوطي : همع الهوامع ١٥٠/١ .

(٢) المبرد : المقتضب ٤٠٣/٤ .

(٣) المجاشعى : شرح عيون الإعراب ص ١٢٧ .

(٤) الزمخشرى : المفصل ص ٢٦٢ .

ومـــنها أنّ المتصرف منها يعلق عن العمل لفظاً إذ فصل بينها وبين مفعوليها حرف نفي أو ابتداء أو كلمة استفهام ، نحو:

علمت ما زيد قائم ، لزيد قائم ، أزيد قائم [١] .

ومـــنها جـــواز أنّ تسد أن وصلتها وأن ومعمولاها مسد مفعوليها أو أحدهما على خلاف بين النحاة [٢] .

ومـــنها أنّ مفعولهـــا الثاني هو الأول في المعنى ، وقد جعل ابن يعيش هذه الخاصية أساساً لتقسيم الأفعال المتعدية إلى قسمين :

أحدهمـــا مـــا يتعدى إلى مفعولين يكون الأول منهما غير الثاني ، والآخر ما يتعدى إلى مفعولين يكون الثاني منهما هو الأول في المعنى [٣] .

وقد نبّه النحاة إلى أنّه لابد من مراعاة المعنى في استخدام أفعال القلوب ؛ إذ يـــرد لبعضـــها معان لا تتجاوز بها مفعولاً واحداً . قال الزمخشرى : " ولها ما خلا حســبت وخلــت وزعمت معان آخر لا تتجاوز عليها مفعولاً واحداً . وذل كقولك : ظننـــته مـــن الظـــنة وهي التهمة ، وعلمته بمعنى عرّفته ، ورأيته بمعنى أبصرته، ووجدت الضالة إذا أحيثها " [٤] .

---

(١) ابن هشام : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ص ٣٦٦ وما بعدها . الرضي : شرح الكافية ٢/٢٨١ . المبرد : المقتضب ٣/٢٩٧ . ابن عقيل : شرح ابن عقيل ٢/٤٤ ، ٤٥ .

(٢)ابن عصفور: المقرب ١/١١٨، الرضي: شرح الكافية٢/٢٨٦ ، السيوطي:همع الهوامع١/١٥١.

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ٧/٦٣ .

(٤) الزمخشرى : المفصل ص ٢٦١ ، سيبويه : الكتاب ١/٤٠ ، ابن السراج : الأصول ١/١٨٠ ، السيرافي : شرح كتاب سيبويه ٢/٣١٧ ، ٣١٨ ، الزجاجي : الجمل ص ٣٠ ، السيوطي : همع الهوامع ١/١٤٨ ، ابن الأنباري : أسرار العربية ص ١٥٧ .

[ب] أفعال التصيير أو التحويل :

وهـــي أفعـــال دالـــة على التحويل والانتقال من حال إلى أخرى ، وقد عدّها بعض النحاة [1] ثمانية أفعال وهي :

أصـــار أو صيّر : المنقولان بالهمزة أو التضعيف من صار ، نحو : صيّرت الطين حرفاً .

وجعل : كقوله تعالى : ﴿ **فجعلناه هباء منثوراً** ﴾ .

ووهـــب : نحو قولهم : وهبنى الله فداك ، أى صيرني . قال السيوطي : "ولا يستعمل منها بمعنى صير إلا الماضي "[2] .

وتخذ : كقوله تعالى : ﴿ **لتخذت عليه أجراً** ﴾ .

واتخذ : كقوله تعالى : ﴿ **واتخذ الله إبراهيم خليلاً** ﴾ .

وترك : كقوله تعالى : ﴿ **وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض** ﴾ .

ورد : كقوله تعالى : ﴿ **لو يردونكم من بعد إيمانكم كفّاراً** ﴾ .

وضـــرب : كقولك : ضربت الذهب سواراً . ومنه قوله تعالى : ﴿ **أنّ الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها** ﴾ .

وتشـــارك أفعال التحويل أفعال القلوب في أنّها لا يجوز معها الاقتصار على المفعول الأول ؛ لأنّ الثاني مناط الفائدة [3] .

---

(1) ابن عقيل : شرح ابن عقيل ٤٠/٢ ، ٤١ .

(2) السيوطي : همع الهوامع ١٥٠/١ .

(3) ابـــن أبى الربيع : البسيط ٤٣٣/١ . ابن السراج : الأصول ١٨/١-١٨١ ، المبرد : المقتضب ٩٥/٣ ، السيرافي : شرح كتاب سيبويه ٣١٥/٢ ، سيبويه : الكتاب ١١٥/١ ، ابن جنى : اللمع ص ١٣٥ .

وتخالفها في أنّها ليست إخباراً بها حبس شك أو يقين ، وفي أنّ مفعولها الثاني ليس عين الأول، لكنه منزل منزلته من جهة المعنى، وفي أنّه لا يجوز فيها التعليق، كما يجوز في أفعال القلوب (١) .

وفي أنّه لا تسد أن وصلتها، ولا أنّ ومعمولاها مسد مفعوليها أو أحدهما .

أفعال الإعطاء :

ثمة سمتان دلاليتان تفترق بهما أفعال الإعطاء عن أفعال القلوب وأفعال التحويل :

إحداهما : أنه لا يكون المفعول الثاني معها هو الأول في المعنى ولا منزلاً منزلته .

يقول المبرد : " ومما يدلل على أنهما مفعولان بائن أحدهما من صاحباه أنّك لو حذفت الفعل لتعتبر، لم يقع أحد المفعولين بصاحبه، لو قلت في قولك : أعطيت زيداً درهماً ، وكسوت زيداً ثوباً ، زيد درهم ، أو زيد ثوب ، كان محالاً (٢) .

والسمة الثانية: أن المفعول الأول معها يكون فاعلاً في المعنى بالمفعول الثاني، ألا ترى أنّك إذا قلت : أعطيت زيداً درهماً ، فزيد المفعول الأول، والمعنى أنك أعطيته فأخذ الدراهم (٣) .

والأفعال هنا أفعال مؤثرة تنفذ من الفاعل إلى المفعول ، يقول ابن يعيش : "فأما الضرب الأول فهي أفعال مؤثرة تنفذ من الفاعل إلى المفعول وتؤثر فيه، نحو قولك : - أعطى زيد عبد الله درهماً - كسا محمد جعفر جبة

---

(١) الرضي : شرح الكافية ٢٨٧/٢ .

(٢) المبرد : المقتضب ٤٠٤/٤ .

(٣) ابن هشام : شذور الذهب ص ٣٥٧ .

فهذه الأفعال قد أثرت إعطاء الدرهم في عبد الله وكسوة الجبة في جعفر [١]، ولا حصر لهذا النوع من الأفعال [٢].

والأصل في هذه الصورة تأخير المفعولين عن فعلهما وفاعله، ويجوز إذا أمن اللبس، أو لم يكن مانع إعادة ترتيب هذه العناصر الأربعة، فيجوز أن يتقدم المفعول الأول وفاعله ، وأن يتقدم المفعول الثاني على الفعل وفاعله وعلى المفعول الأول، وأن يتقدما معاً دون التزام الترتيب فيهما على الفعل وفاعله .

يقول المجاشعي : " ويجوز التقديم والتوسط فتقول :

- ظننت عالماً زيداً – زيداً عالماً ظننت .
- زيداً ظننت عالماً – عالماً ظننت زيداً [٣]

ويقول ابن أبي الربيع : " اعلم أنّ الفعل إذا كان متصرفاً في نفسه، فيجب أن يتصرف في معموله بالتقديم والتأخير فتقول :

- كسوت زيداً ثوباً – زيداً كسوت ثوباً
- ثوباً كسوت زيداً – زيداً ثوباً كسوت

لا أعلم في هذا كله خلافاً ، وأنه لا يزال المفعولان منصوبين تقدماً أو تأخراً؛ لأن الفعل طالبٌ لها ولطلب الفعل جيء بهما .

والأصل فيهما التأخير، وإنما تقدما على جهة الاتساع [٤]، ويجب التزام الأصل إذا أدّى التقديم إلى لبس كما في نحو :

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٦٣/٧ . المبرد : المقتضب ٤٠٣/٤ .

(٢) الرضى : شرح الكافية ٢٧٤/٢ .

(٣) المجاشعي : شرح عيون الإعراب ص ١٢٧ . الزجاجي : الجمل ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٤) ابن أبي الربيع : البسيط ٤٣٠/١ . ابن يعيش : شرح المفصل ٦٤/٧ .

ظننت زيداً أخاك - سميت ابنى عمرو [١]

كذلك يجب التزام الأصل إذا كان المفعول الأول ضميراً ، والثاني ظاهراً ، نحو : ﴿ إنّا أعطيناك الكوثر ﴾ ، وظننت زيداً .

ويجب التزام الأصل أيضاً إذا كان الفعل مما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وسدت الجملة مسد المفعول الثاني، نحو : ظننت زيداً قام أبوه ، أو سد المصدر المؤول مسد المفعولين ، نحو : علمت أنّك منطلق .

قال ابن أبي الربيع : " وجميع ما يشترط في الخبر يشترط في المفعول الثاني " [٢] . والنحاة يوجبون إعمال ظنّ وأخواتها إن تقدمت فإذا توسطت جاز الإعمال والإلغاء والوجه الإعمال ، وإن تأخرت جاز الإعمال والإلغاء والوجه الإلغاء [٣] .

ويجب تقديم المفعول الثاني على الأول إذا كان في الأول ضمير يعود على الثاني ، أو ما يقوم مقامه ، نحو : أعطيت المال مالكه ، ظننت في الدّار بانيها . أو كان الثاني مضمراً والأول ظاهر ، نحو : الدرهم أعطيته زيد [٤] .

فإن كان في الثاني ضمير يعود على الأول ، نحو : أعطيت زيداً ماله، فجائز عند أغلب البصريين تقديم المفعول الثاني على الأول .

وعلى الفعل أيضاً ، يقول أبو حيّان : " فإذا قلت أعطيت درهمه زيد " جاز عند البصريين ... ومنه ذلك ابن هشام ، قال ابن عصفور : " وبعض البصريين، وقال ابن كيسان : هي قبيحة " [٥] .

---

(١) السيوطي: همع الهوامع ١٥١/١، ابن يعيش: شرح المفصل٦٤/٧ ، المبرد: المقتضب ٩٥/٣ .

(٢) ابن أبي الربيع : البسيط ٤٤٣/١ ، المجاشعي : شرح عيون الإعراب ص ١٣١ .

(٣) ابن جنى : اللمع ص ١٣٦ ، الزجاجي : الجمل ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٤) ابن هشام : أوضح المسالك ٢٠/٢ .

(٥) أبو حيان : ارتشاف الضرب ٢٧٣/٢ .

والأصل في هذه الصورة ذكر المفعولين ويجوز حذفهما معاً أو حذف أحدهما بقرينة مع الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وبغير قرينة مع الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر .

يقول الرضي : " اعلم أنّ حذف المفعولين معاً في باب " أعطيت " يجوز بلا قرينة دالة على تعينها فتحذفهما نسياً منسياً .

تقول : فلان يعطي ويكسو ؛ إذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين، بخلاف مفعولى باب علمت وظننت ، فإنك لا تحذفهما معاً نسياً منسياً ، فلا تقول : علمت ، ولا ظننت لعدم الفائدة ؛ لأن المعلوم أنّ الإنسان لا يخلو في الأغلب من علم ، وظنّ ، فلا فائدة من ذكرهما من دون المفعولين ، وأمّا مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما ، نحو : من يسمع يخل ، أى : يخل مسموعه صادقاً ، وهذا أيضاً من خواص الأفعال [1] .

وقد أضاف بعض النحاة شواهد أخرى على جواز حذف المفعولين مع هذا النوع من الأفعال لقيام القرينة على حذفهما :

أحدهما : ما نقله السيوطي عن ابن عصفور من استشهاده على جواز ذلك بقوله تعالى : **﴿ أعنده علم الغيب فهو يرى ﴾** أى يعلم [2] .

والثاني :ذكره ابن هشام وهو قوله تعالى : **﴿ أين شركائى الذين كنتم تزعمون ﴾** أى تزعمونهم شركاء [3] .

وذكر الثالث : ابن عقيل وهو قول الشاعر :

بأى كتاب أم بأى سنة ترى حبهم عاراً على وتحسب

([1]) الرضي : شرح الكافية ٢٧٩/٢ ، ابن الأنباري : أسرار العربية ص ١٥٩ ، ١٦٠ .

([2]) السيوطي : همع الهوامع ١٥٢/١ .

([3]) ابن هشام : شذور الذهب ص ٣٧٧ .

أى : وتحسب حبهم عاراً على [1].

وأما حذف أحدهما فجائزاً اتفاقاً مع الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر؛ إذ يجوز أن نقول : أعطيت زيداً ، فتقتصر على الأول وتحذف الثاني لقرينة ، أو لغير قرينة . ويجوز أن تقول : أعطيت درهماً ، فتقتصر على الثاني، وتحذف الأول .

ويقول المبرد : " هذا باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعولين ، ولك أن تقتصر على أحدهما إن شئت، وذلك قولك : أعطيت زيداً درهماً ، وكسوت زيداً ثوباً وما أشبهه " [2].

وأمّا الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ أو الخبر فغير جائز اتفاقاً حذف أحدهما اقتصاراً [3] ؛ لأنه إذا كان لابد للمبتدأ من خبر، فالمفعول الأول لا يفنك عن الثاني .

يقول المبرد : " وإنما امتنع [ظننت زيداً] حتى تذكر المفعول الثاني ؛ لأنها ليست أفعالاً وصلت منك إلى غيرك ،إنّما هو ابتداء وخبر ... فكما لابد للابتداء من خبر ، كذا لابدّ من مفعولها الثاني؛ لأنه خبر المبتدأ ، وهو الذي تعتمد عليه بالعلم والشك " [4].

يقول السيرافي : " وهذان الاسمان وإن كان الاعتماد على الثاني منهما فلابدّ من ذكر الأول ليعلم صاحب القصة المشكول فيها أو المتيقنة ، ولابدّ من ذكر الثاني؛

---

(1) ابن عقيل : شرح ابن عقيل ٥٥/٢ ، السيوطي : همع الهوامع ١٥٢/١ .

(2) المبرد : المقتضب ٩٣/٣ ، سيبويه : الكتاب ٣٧/١ .

(3) السيوطي : همع الهوامع ١٥٢/١ .

(4) المبرد : المقتضب ٩٥/٣ .

لأنه المعتمد عليه في اليقين أو الشك ، كما كان هو المستفاد قبل دخول هذه الأفعال ، فقد صحّ أنّه لا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر [١].

وقد يجوز على قلة حذف أحد المفعولين اختصاراً وله شواهد من القرآن الكريم والشعر العربي القديم .

يقول الرضي : " وأمّا حذف أحدهما دون الآخر فلاشك في قلته مع كونهما في الأصل مبتدأ وخبر، وحذف المبتدأ أو الخبر مع القرينة غير قليل . وسبب القلة هنا أن المفعولين معاً كاسم واحد؛ إذ مضمونهما معاً هو المفعول به في الحقيقة ، فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة ، ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة .

أمّا حذف المفعول الأول فكما في قوله تعالى : **﴿ ولا يحسبنّ الذين ... ﴾** بالياء إلى قوله **﴿ هو خير لهم ﴾** ، أي : بخلهم هو خيراً لهم .

وأمّا حذف المفعول الثاني فكما في قوله :

لا خلنا على غرائك إنا ‏ ‏ ‏ ‏ قبلُ ما قد وشى بنا الأعداء

أي : لا تخلنا أذلة على إغرائك الملة بنا [٢].

وقد أضاف ابن هشام شاهداً آخر على حذف المفعول الثاني هو قول عنترة:

ولقد نزلت فلا تظني غيره ‏ ‏ ‏ ‏ منى بمنزلة المحب المكرم

وقال : أي : فلا تظنى غيره واقعاً منى، أو كائناً ،فحذف المفعول الثاني [٣] .

---

(١) السيرافي : شرح كتاب سيبويه ٢/٣١٥ .

(٢) الرضي : شرح الكافية ٢/٢٧٩ .

(٣) ابن عقيل : شرح ابن عقيل ٢/٥٥ ، ابن هشام : شذور الذهب ص ٣٧٨ .

الصورة الثالثة :

ومن هذه الصور :

فعل + فاعل + مفعول به أول + مفعول به ثان + مفعول به ثالث

وتتألف هذه الصورة من فعل يقع مسنداً، واسم يقع فاعلاً له،أو مسنداً إليه،ومفعولات ثلاثة يقتضيها الفعل – على الأرجح – على وجه اللزوم أو يتعدى إليها بنفسه .

والنحاة على أنه ليس في العربية ، فعلى أصلى الصيغة يتعدى إلى مفعولات ثلاثة[1] ، بل هو يتعدى إليها بإحدى اثنين : بالنقل أو التضمين ، فأما النقل فهو مقصور عند جمهور النحاة على فعلين من أفعال القلوب هما : " علم – رأى " المتعديان إلى مفعولين أصْلهما المبتدأ والخبر ، فدخلت عليهما همزة النقل أو التعدية، فصيرت الفاعل مفعولاً ، فأصبح للفعل مفعولات ثلاثة ، نحو :

أعلمت زيداً عمراً قائماً   أريت بكراً محمداً ذا مال

وكان الأصل قبل النقل : علم زيد عمراً قائماً   – رأى بكر محمداً ذا مال

فالمفعول الأول هنا كان فاعلاً قبل النقل [2] .

وقد أورد ابن هشام شاهداً على تعدى " أرى " منقولاً بالهمزة إلى مفعولات ثلاثة صريحة قوله تعالى : ﴿ **كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم** ﴾ قال :

فالهاء والميم : مفعول أول .

وأعمالهم : مفعول ثان .

وحسرات : مفعول ثالث[3] .

---

(1) الخضرى : حاشية الخضرى ١٥٦/١ .

(2) السيرافي : شرح كتاب سيبويه ٣٢٧/٢ ، الزمخشرى : المفصل ص ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ابن يعيش : شرح المفصل ٦٦/٧ .

(3) ابن هشام : شذور الذهب ص ٣٧٦ .

وعقب خالد الأزهرى على ذلك بقوله : " وهو مبنى على أنّ الأعمال لا تجسم ، فلا تدرك بحاسة البصر. قال الموضح في حواشيه : وهذا قول المعتزلة . وأمّا أهل السنة فيعتقدون أنّ الأعمال تجسم وتوزن حقيقة ، فيرى على هذا بصرية ، وحسرات : حال ، والمعتزلون يقولون علمية ، وحسرات مفعول ثالث .

والذي أجازوه ممن عندنا، فإنهم إذ أبصروها حسرات فقد علموها كذلك، والذي نقوله نحن ممتنع عندهم " [١].

وبعض النحاة يلحقون رأى العلمية برأى اليقينية ويستشهدون عليه بقوله تعالى : ﴿ **إذ يريكهم الله في منامك قليلاً ولو أراكهم كثيراً لفشلتم** ﴾ ، فقليلاً في الأول وكثيراً في الثاني مفعول ثالث عندهم " [٢].

قال الأزهرى : وفي هذه الأمثلة ردّ على ابن الخباز ، حيث قال : لم أظفر بفعل متعد لثلاثة إلاّ وهو مبنى للمفعول [٣].

ويذكر النحاة أن الأخفش كان يقيس على " أعلم ، وأرى " في النقل بالهمزة سائر أفعال القلوب ، فيقول : أظن زيد عمراً ، أخاك منطلقاً ، وأزعم ، وأحسب ، وأخال وأوجد .

قال السيرافي : " وغيره لم يجاوز ما قالت العرب " [٤]. وقال ابن يعيش : "وهذا النقل مقصور على هذين الفعلين دون أخواتهما وهو المسموع عن العرب [٥].

---

(١) خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح ٢٦٥/١ .

(٢) السيوطي : همع الهوامع ١٥٩/١ .

(٣) خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح ٢٦٥/١ .

(٤) السيرافي : شرح كتاب سيبويه ٣٢٧/٢ .

(٥) ابن يعيش : شرح المفصل ٦٦/٧ .

وقـــال ابن أبي الربيع : " ... وأبطل هذا المازنى : " وقال إنّ النقل لا يكون في هذا إلاّ بالسماع "[1] .

وقال الأزهرى : " وأمّا بقية أخواتها وهي : ظننت وأخواتها ، فمنه من نقلها بالهمـــزة كثـــير مـــن البصريين ، وقصروا ذلك على السماع ومنعوا من أن يقال : أظننـــت زيداً عمراً قائماً؛ لأنه لم ينقل عن العرب ، فالزيادة عليه ابتداء لغة، وأجازه قوم منهم طرداً للباب " [2].

وأمّا التضمين فالمشهور عند النحاة أنه في أفعال خمسة تتضمن معنى "أعلم" المـــنقولة بالهمزة من علم ، وهي : أنبأ – نبأ – أخبر – خبر – حدث . نقول : أنبأت زيداً عمراً فاضلاً .

وكذلك تفعل بالبواقي[3] ، ولم يذكر سيبويه من هذه الخمسة غير نبأ ، وكذلك فعل المبرد[4] ، وابن السراج[5] .

وذكـــر الســـيرافي الخمسة فقال : " والضرب الآخر ما كان في معنى الخبر الـــتقدير فيه عن وهو خمسة أفعال : " نبأت – أنبأت – خبرت – أخبرت – حدثت " كقولك : أخبرت أباك زيداً منطلقاً – حدثت عمراً بكراً أخاك [6] ، ثم تردد ذكرها في كتب النحو من بعده .

([1]) ابن أبي الربيع : البسيط ٤٤٩/١ .

([2]) الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح ٢٦٥/١ .

([3]) السيرافي : شرح كتاب سيبويه ٣٢٧/٢، ابن هشام : شذور الذهب ص ٣٧٦ .

([4]) ابن يعيش: شرح المفصل ٦٦/٧ ، المبرد : المقتضب ١٢١/٣ .

([5]) ابن السراج : الأصول ١٨٧/١ .

([6]) الرضى : شرح الكافية ٢٧٥/٢ .

وعلى الرغم من أنّ سيبويه ذكر الفعل " نبأ " مبيناً للفاعل متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل صريحة ، وكذلك فعل النحاة من بعده فإن كل ما استشهد به نحاة العربية على تعديها إلى ثلاثة استخدم الفعل فيه مبنياً للمفعول ولم يرد قط مبنياً للفاعل والشواهد هي [1] :

١- نبئت زرعة والسفاهة كاسمها	يُهدى إلى غرائب الأشعار
٢- وما عليك إذا أخبرتِني دَنِفاً	وغَابَ بعلُك يوماً أن تعوديني
٣- أو مُنِعتُم ما تسألون فمن حُدِّ	ثتموه له علينا الولاءُ
٤- وأنبئتُ قيساً ولم أبْلُهُ كَمَا	زعموا خير أهل اليمن
٥- وخُبِّرْتُ سَوْداءَ الغَميمِ مَريضة	فأقبلت من أهلي بمصرَ أعودُها

والأرجح في هذه الأفعال أنها مضمنة معنى " أعلَم " المنقول بالهمزة من علم؛ لأنها كلها دالة على الإخبار ، والإخبار إعلام ، فلما تضمنت معنى الإعلام تعدت إلى ثلاثة ، يقول ابن يعيش : " وأما الضرب الثاني فما كان في معنى العلم وهي خمسة أفعال : " أخبر – أنبأ – خبر – نبأ – حدث " .

فهذه الأفعال الخمسة معناها الإخبار والحديث والإخبار إعلام، فلمّا كانت في معنى الإعلام تعدت إلى ثلاثة مفاعيل ، كما يتعدى أعلَمَ ، فتقول : أخبرت زيداً عمراً ذا مال ... " [2].

وقد نصّ الرضى على أن هذه الأفعال ليست مما نقل بالهمزة أو التضعيف فصار متعدياً إلى ثلاثة . قال : " وأما أخبر وخبر وأنبأ ونبأ وحدث ، ولم يستعمل أحدث بمعناه ، فليست مما صار بالهمزة أو التضعيف متعدياً إلى ثلاثة بعد التعدى إلى اثنين ، بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى إلا خبر بكسر الباء

(١) الأشموني : شرح الأشموني ١٦٧/١ .

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٦٦/٧ . ابن عصفور : المقرب ١٢٢/١ .

أى علـم ، وأمـا حدث ونبأ ثلاثيين فلم يستعملا مشتقين من النبأ والحديث لكن هذه الأفعـال الخمسة ألحقت في بعض استعمالاتها بأعلم المتعدى إلى ثلاثة ؛ لأنّ الإنباء والتنبـئة والإخـبار والتخبـير والتحديث بمعنى الإعلام، ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة إلا نبأ وألحق البواقي بغيره [1].

علـى أنّ بعـض الـنحاة رأى أنّ الفعليـن " أنبأ ، ونبأ " منقولان بالهمزة والتضـعيف مـن " نبأ " فعلاً ثلاثياً وإن لم ينطق به، وكذلك حدث منقول من حدث ثلاثياً بمعنى أخبر ، وإن لم يستعمل وأن أخبر وخبر منقولان بالهمزة والتضعيف من خبر بمعنى عام [2].

وبعض النحاة يفترض لهذه الأفعال أصلاً تعود إليه قبل تضمينها معنى أعلم، فـيرى أنّ الأصل فيها أن تتعدى إلى مفعولين كلاهما مقيد بحرف الجر، فالأصل في نحو : - أنبأت زيداً عمراً قائماً - أنبأت زيداً عمراً بالقيام ، ثم ضمن " أنبأ " معنى أعلم فتعدى تعدية [3].

ولقـد تتبع السيوطي ما ألحقه النحاة بالفعلين " أعلم - أرى " في التعدي إلى مفعولات ثلاثة فوصلت بإحصائه إلى تسعة عشر فعلاً ، قال : " المجمع على تعديته إلى ثلاثة : أعلم وأرى ، وزاد سيبويه " نبأ " ، كقول الشاعر :

ونبئت قيساً ولم أبله كما زعموا خير أهل اليمن

---

(1) الرضى : شرح الكافية ٢٧٥/٢ .

(2) الرضى : شرح الكافية ٢٧٥/٢ ، ابن أبى الربيع : البسيط ٤٥٢/١ ، ابن هشام : شذور الذهب ص ٣٧٦ .

(3) ابن أبى الربيع : البسيط ٤٥١/١ ، ٤٥٢ .

وزاد ابن هشام اللخمي " أنبأ " عرّف " أشعر " " أدرى " وزاد الفراء في معانيه " خبّر " بالتشديد كقوله : وخُبِّرتُ سوداء القلوب مريضة ، وقوله : وما عليك إذا أُخبرتنى دَنِفا .

وزاد الكوفيون " حدّث " وتبعهم المتأخرون كالزمخشرى وابن مالك ، وقال أبو حيان وأكثر أصحابنا كقوله : فمن حدثتموه له علينا العلاء .

وزاد الحريرى في شرح اللمعة " علّم " المنقولة بالتضعيف ، قال أبو حيان : " ولم توجد في لسان العرب متعدية إلى ثلاثة ، وزاد ابن مالك " أرى " العلمية ، كقوله تعالى : ﴿ **إذ يريكهم الله في مناك قليلاً ولو أراكهم ...** ﴾ ، وزاد الأخفش ، وابن السراج " أظنّ ، وأحسب ، وأخال ، وأزعم ، وأوجد " قياساً على " أعلم ، وأرى " ولم يسمع ، وزاد الجرجانى " استعطى " وزاد بعضهم " أكسى " فبلغت أفعال الباب تسعة عشر " [1] ، ثم عقب على ذلك بقوله : " والجمهور منعوا ذلك وأولوا المستشهد به على التضمن، أو حذف حرف الجر، أو الحال " [2].

والمفعولات المستخدمة مع هذه الأفعال ثلاثة أولها كان فاعلاً ، ثم صار بعد التعدية مفعول أول والمفعولان الثاني والثالث كانا مبتدأ وخبراً ، وظاهر كلام سيبويه والمبرد أنه لا يجوز الاقتصار على بعض المفعولات دون بعض .

قال سيبويه : " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل ، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون ثلاثة " [3].

---

(1) السيوطي : همع الهوامع ١٥٩/١ .

(2) السابق .

(3) سيبويه : الكتاب ٤١/١ .

وقـــال المبرد : " ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض؛ لأنّ المعـــنى يبطل العبارة عنه ، لأن المفعولين ابتداء وخبر ، والمفعول الأول كان فاعلاً فألزمه ذلك الفعل غيره، وصار كقولك: دخل زيد في الدار وأدخلته إيّاها أنا " [١].

وقـــد أخذ كثير من شراح سيبويه بظاهر قوله، كما أشار إلى ذلك السيرافي، لكن السيرافي أجاز الاقتصار على المفعول الأول؛ لأنه بمنزلة الفاعل، والفاعل عنده يجـــوز الاقتصار في هذين الضربين ، " يقصد : المنقول والمضمن "" على المفعول الأول ؛ لأنّ المفعـــول الأول فـــي هذيـــن الضـــربين بمنزلة الفاعل، والفاعل يجوز الاقتصار عليه .

ألا ترى أن قولنا : اعلم الله زيداً عمراً منطلقاً ، أصله : علم زيد عمراً منطلقاً وأنت قلت : علم زيد وسكتّ عليه جاز ؟

وقـــول ســـيبويه : " لا يجوز أن يقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة ، فإنّ معناه : لا يحسن .

ألا تـــرى إلى قوله ؛ لأنّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الذي قبله، ويجوز الاقتصـــار علـــى الفـــاعل في الباب الذي قبله وكثير من مفسرى كتاب سيبويه من المتقدميـــن والمتأخرين ربّما قالوا : لا يجوز الاقتصار على واحد من الثلاثة تلقنا من لفظ سيبويه من غير تفتيش ولا تحصيل والصحيح ما خبرتك به " [٢].

وقـــد أخذ بما قاله السيرافي ابن يعيش [٣]، والرضى ، وقال الرضي " أجازه ابن السراج مطلقاً " [٤]، واختاره ابن أبي الربيع [٥].

---

(١) المبرد : المقتضب ٣/١٢٢ .
(٢) السيرافي : شرح الكتاب لسيبويه ٢/٣٣١ .
(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ٧/٦٨ .
(٤) الرضى : شرح الكافية ٢/٢٧٦ .
(٥) ابن أبي الربيع : البسيط ١/٤٥٠ .

لكــن السهيلي رفض الاقتصار عليه وحذف الثاني والثالث ، ورأى أن كلام سـيبويه ينبغي أن يحمل على ظاهره، قال : " وعندى أنّ كلام سيبويه محمول على الظاهـر، لأنّك لا تريد بقولك : أعلمت زيداً ، أي : جعلته عالماً على الإطلاق ، هذا محـال، إنّمـا تريد : أعلمته بهذا الحديث ، فلابد إذن من ذكر الحديث الذي أعلمته به"[1] ، وما رآه السهيلي هو الرأي عندى .

وأمـا المفعـولان الثانـي والثالث فلا يجوز حذف أحدهما اقتصاراً باتفاق ؛ لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر [2].

ويجـوز عندهم الاقتصار عليها وحذف الأول، قال السيرافي : " ويجوز ألا تذكر المفعول الأول، وتذكر المفعولين الآخرين ، فتقول : " أعلمت دارك طيبة وأنت تـريد أعلمت زيداً ؛ لأن زيداً ليس يتعلق بالمفعولين الآخرين، وليس يضطر الكلام إلى ذكره ؛ لأنّ مفعول يستغني عنه [3].

وقـد نـص ابـن عصـفور علـى جواز حذف المفعولات الثلاثة اقتصاراً واختصاراً ، وجوز حذف واحد أو اثنين اختصاراً لا اقتصاراً [4].

والـنحاة علـى أنّـه يجـوز أن تسد أن مع صلتها وأنّ مع معموليهما مسدّ المفعولين الثاني والثالث [5].

---

(1) السهيلي : نتائج الفكر ص ٣٥٠ ، ابن عصفور : المقرب ١٢٢/١ .

(2) السيرافي : شرح الكتاب لسيبويه ٣٣٠/٢ ، المجاشعي : شرح عيون الإعراب ص ١٢٥ .

(3) السـيرافي : شـرح كتاب سيبويه ٣٣١/٢ ، ابن أبي الربيع : البسيط ٤٥٠/١ ، المجاشعى : شرح كتاب سيبويه ص ١٢٥ .

(4) السيوطي : همع الهوامع ١٥٨/١ ، ابن عصفور : المقرب ١٢١/١ .

(5) الصبان : حاشية الصبان ٣٩/٢ ، الأزهرى : شرح التصريح على التوضيح ٢٦٦/١ .

وقد أجاز بعض النحاة تعليق هذه الأفعال عن المفعولين الثاني والثالث ، قال ابـن عقيل : " ويجوز التعليق عنهما فتقول : أعلمت زيداً لعمرو قائم ، ومنعه بعض النحاة ، ورأى بعضهم أن يكون مقصوراً على السماع .

يقـول ابـن أبي الربيع : اختلف النحويون في التعليق عن الثاني والثالث ، فمـنهم مـن منه ذلك ، وقال : لا يجوز التعليق ... ، والظاهر من كلام سيبويه أنّ التعليق يكون في هذه الأفعال .

وأكـثر النحويين أنها لا تعلق ، وإلى هذا كان الأستاذ أبو علي يذهب "[1] ، وقـد أورد بعض النحاة شاهداً على تعليق الفعل عن المفعولين قوله تعالى : ﴿ **ينبئكم أنكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفى خلق جديد** ﴾ .

فجملـة [إنكم لفي خلق جديد] سدّت مسدّ المفعولين الثاني والثالث ، وجملة إذ معترضة وجواب الشرط محذوف مدلول عليه بجديد[2] .

---

(1) ابن أبي الربيع : البسيط ٤٥٥/١ .

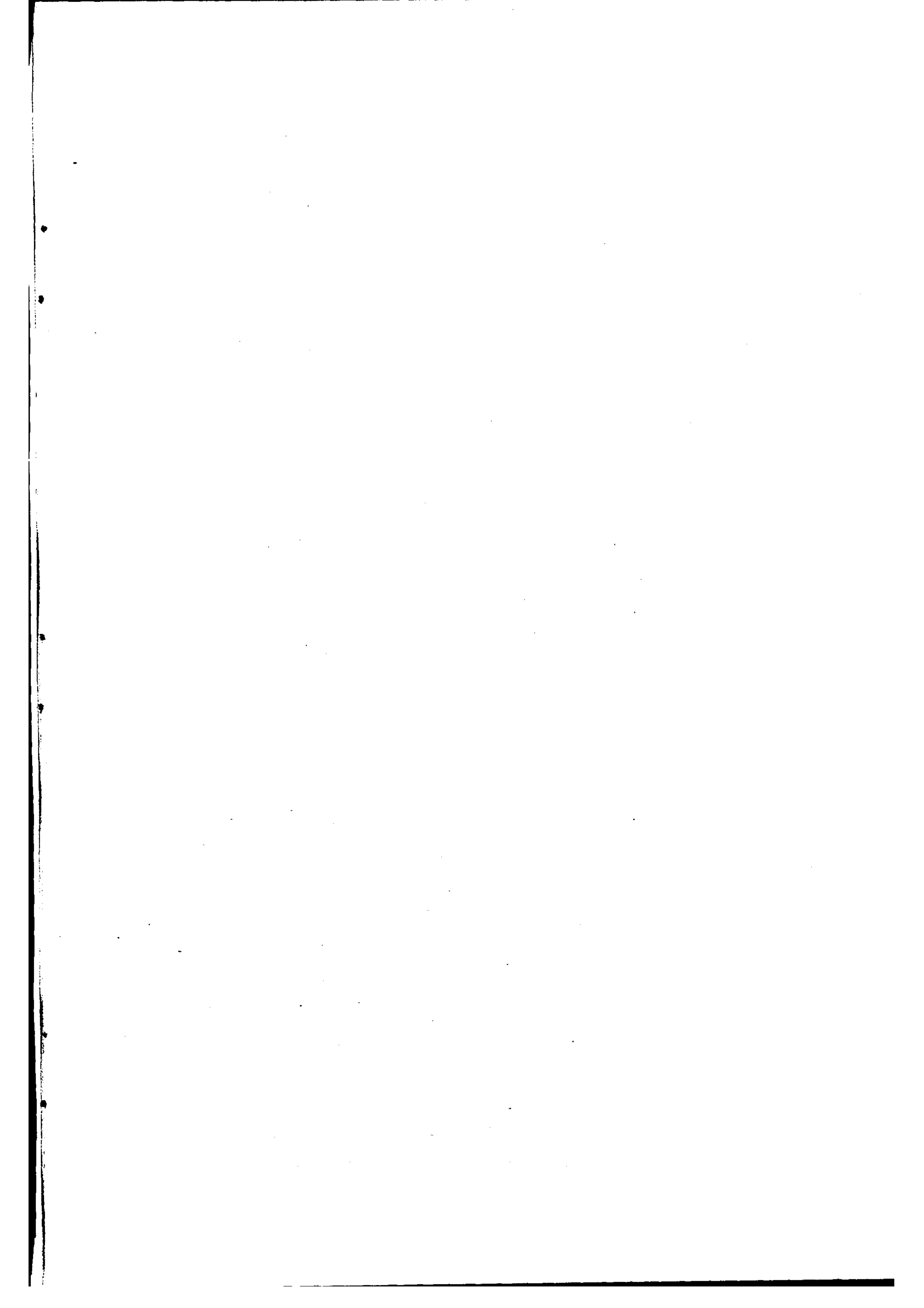
(2) حاشية الصبّان : ٣٩/٢ .

الباب الثاني

أفعال القلوب وأقسامها

الفصل الأول: أنواع الأفعال التى تنصب مفعولين .

الفصل الثاني : الخصائص .



الفصل الأول

أنواع الأفعال التي تنصب مفعولين

ظنَّ وأخواتها :

توطئة :

وهــي مجموعــة من الأفعال التامة التى يدخل كل فعل منها مع فاعله على جملــة المبتدأ والخبر غالباً فينسخها ، حيث ينصب ركنيها، على أنهما مفعولان لهذا الفعــل الناســخ، فيصبح المبتدأ مفعول أولاً ، ويصير الخبر مفعولاً ثانياً ، حيث تعدّ هــذه المجموعــة من الأفعال النواسخ أفعالاً متعدية لمفعولين ، ولكن المفعولين هنا يغلــب أن يكــون أصــلهما مبتدأ وخبر وبعد صياغة الجملة المنسوخة بظنّ أو بأحد أخواتهــا تفقــد الجملة الفرعية أو الصغرى التى كان قوامها مبتدأ وخبراً ، فتفقد هذه الجملة كيانها، حيث يتحول الركنان إلى مكملين في الجملة الجديدة .

فمــثلاً: الهــواءُ عليل ، فإن الجملة مفيدة وبها ركنان أصليان ، ولو أدخلت عليها الناسخ [ظنّ + فاعله] لقلت : ظننت الهواء عليلاً .

انتهــت الجملــة الأولى وأصبحنا أمام تركيب نحوى جديد متكامل لا يجوز الاســتغناء عن ركن من أركانه ، أو عن مكمل من مكملاته ، ويتكون هذا التركيب الجديد من : الفعل الناسخ [المتعدى للمفعولين] :

ظــنّ + فاعلــه " الضــمير المتصل + المفعول الأول " الهواء " + المفعول الثاني " عليلاً " .

وظــنّ وأخواتهــا تدخل على المبتدأ والخبر، ويؤدي هذا إلى نصبهما معاً ، نحو : ظنَّ الطالبُ الدرسَ سهلاً

ظنّ : فعل ماض مبنى على الفتح .

الطالب : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

الدرس : مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

سهلاً : مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

حين يحذف الفعل " ظن " والفاعل " الطالب " تصبح : الدرسُ سهلٌ

الدرس : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

سهل : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

أى أنّ المفعولين أصلهما المبتدأ والخبر كما وضّح الإعراب ذلك .

صور الجملة المنسوخة بظنّ وأخواتها :

[١] **الفعـل الناسـخ** : " علم " بعده فاعله ضمير متصل، والمفعول الأول : ضمير نصب متصل ، والمفعول الثاني : مشتق منصوب " جاء على هيئة جمع المؤنث السالم ، كما في قوله تعالى : ﴿ **فإن علمتموهنّ مؤمناتٍ فلا ترجعوهن إلى الكفار** ﴾ [١] .

[٢] **الناسـخ** : " رأى " مضارعاً بعده فاعله ضمير متصل أو مستتر ، والمفعول الأول ضمير نصب، والمفعول الثاني مشتق منصوب ، كما في قوله تعالى : ﴿ **إنَّهم يرونه بعيداً ونراه قريبا** ﴾ [٢].

[٣] **الناسـخ** : " وجد " مضارعاً بعده فاعله مستتر ، والمفعول الأول : ضمير منصوب، والمفعول الثاني مشتق منصوب كقوله تعالى : ﴿ **ألم يجدك يتيماً فآوى . ووجدك ضالاً فهدى** ﴾ [٣] .

---

(١) الممتحنة : الآية ١٠ .

(٢) المعارج : الآية ٧ .

(٣) الضحى : الآيتان ٦، ٧ .

[٤] الناسخ : " ألفى" بعده فاعل ضمير متصل، والمفعول الأول جامد " جمع تكسير" منصوب ، والمفعول الثاني مشتق " جمع مذكر سالم " منصوب كقوله تعالى : ﴿ **إنَّهم ألفوا آباءهم ضالين** ﴾ (١).

[٥] الناسخ : " درى " بعده فاعله ضمير متصل ، والمفعول الأول مشتق معرفة منصوبة، والمفعول الثاني شبه جملة، نحو : "دريتُ المتفوق عن الامتحان ".

[٦] الناسخ : " جعل " بمعنى اعتقد بعده ، فاعله ضمير متصل، والمفعول الأول جامد معرفة " جمع تكسير " منصوب ، والمفعول الثاني جمع تكسير منصوب كقوله تعالى: ﴿ **وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً** ﴾ (٢).

[٧] الناسخ : " تعلَّم " جامداً على صورة الأمد للمفرد، وفاعله مستتر وجوباً ، والمفعول الأول مصدر مضاف منصوب، والمفعول الثاني مصدر مضاف منصوب كذلك ، نحو قول الشاعر :

تعلَّم شفاء النفس قهر عدوها   وبالغ بلطف في التخيل والمكر

[٨] الناسخ : " يظن " وبعده الفاعل ضمير متصل، وبعده مصدر مؤول تكوّن من أنَّ واسمها وخبرها أغنى الفعل الناسخ عن المفعولين نحو قوله تعالى: ﴿ **قال الذين يظنون أنَّهم ملاقوا ربّهم كم من فئةٍ قليلةٍ غلبت فئةً كثيرةً** ﴾ (٣).

[٩] الناسخ : " ظن " مضارعاً وبعده فاعله " مستتر وجوباً " ، والمفعول الأول ضمير نصب، والمفعول الثاني نكرة مشتقة منصوبة ، كقوله تعالى : ﴿ **وإنّي لأظنك يا فرعون مثبوراً** ﴾ (٤).

---

(١) الصافات : الآية ٦٩ .

(٢) الزخرف : الآية ٦٩ .

(٣) البقرة : الآية ٢٤٩ .

(٤) الإسراء : الآية ١٠٢ .

[١٠] الناســخ : " خــال " مضارعاً، وفاعله مستتر وجوباً ، والمفعول الأول ضمير متصل ، والمفعول الثاني أحد الأسماء الستة مضافاً منصوباً ، كقول الشاعر:

إخالك – إن لم تغضض الطرف –ذا هوى

يسومك ما لا يُستطاع من الوَجْد

[١١] الناسخ : "حسب " وبعده الفاعل ضمير متصل، والمفعول الأول ضمير نصبٍ، والمفعــول الثاني جامد نكرة موصوفة منصوبة ، كقوله تعالى : ﴿ **ويطــوف عليهم ولدان مخلدون إذا رأيتهم حسبتهم لؤلؤاً منثوراً** ﴾ (١).

[١٢] الناســخ : " يزعم " وبعده الفاعل ضمير متصل وبعده المصدر المؤول من أنّ واســمها وخــبرها أغــنى عن المفعولين كقوله تعالى : ﴿ **ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم ءامنوا** ﴾ (٢).

[١٣] الناسخ : " عدَّ " مضارعاً وبعده الفاعل مستتر وجوباً، والمفعول الأول ضمير نصــب، والمفعول الثاني شبه جملة ، كقوله تعالى : ﴿ **وقالوا ما لنا لا نرى رجالاً كنا نعدّهم من الأشرار** ﴾ (٣).

[١٤] الناســخ : " حجــا " بصيغة المضارع وبعده الفاعل مستتر وجوباً، والمفعول الأول أحد الأسماء الستة مضافاً منصوباً ، وكذلك المفعول الثاني أيضاً كقول الشاعر :

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة   حتّى ألمّت بنا يوماً ملمات

---

(١) الإنسان : الآية ١٩ .

(٢) النساء : الآية ٦٠ .

(٣) ص : الآية ٦٢ .

[١٥] **الناسـخ** : " جعـل " بمعـنى ظنَّ ، والفاعل ضمير متصل ، والمفعول الأول معـرفة جامدة منصوبة، والمفعول الثاني نكرة جامدة منصوبة كقوله تعالى : **﴿ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً ﴾** [١].

[١٦] **الناسـخ** : " هَـبْ " جـامداً على صورة الأمر بمعنى ظَنَّ وافترض، والفاعل مسـتتر وجوبـاً ، والمفعول الأول معرفة جامدة منصوبة ، والمفعول الثاني نكـرة مشتقة منصوبة ، كقولك : هب الجنة مأمولة ألا تضاعف ثوابك بمزيد من البرّ والإحسان .

[١٧] **الناسخ** : " صيّر " والفاعل اسم ظاهر، والمفعول الأول جامد معرفة منصوب، والمفعـول الثاني نكرة منصوبة، نحو : صيّر الخبّاز الدقيق عجينا، ثم صيّر العجين خبزاً .

[١٨] **الناسـخ** : " جعـل " بمعنى حوّل ، والفاعل ضمير متصل ، والمفعول الأول ضـمير نصـب متصل، والمفعول الثاني نكرة موصوفة منصوبة، نحو قوله تعالى : **﴿ وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً ﴾** [٢].

[١٩] **الناسـخ** : " تخـذ " والفـاعل معـرف بأل ، والمفعول الأول وصف معرفة منصـوب، والمفعـول الثانـي وصـف نكرة منصوب، نحو قولك : تخذت الرياضة اليدين كيلاً .

[٢٠] **الناسـخ** : " اتخـذ " ، والفاعل الاسم الكريم ، والمفعول الأول علم منصوب، والثاني مشتق منصوب ، كقوله تعالى : **﴿ واتخذ الله إبراهيم خليلاً ﴾** [٣].

---

(١) الزخرف : الآية ١٩ .

(٢) الفرقان : الآية ٢٣ .

(٣) النساء : الآية ١٢٥ .

[٢١] الناسـخ : " تـرك " والفـاعل ضـمير متصل، والمفعول الأول نكرة مضافة لضـمير، والمفعول الثاني جملة فعلية مضارعية في محل نصل كقوله تعالى : **﴿ وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض ﴾** (١).

[٢٢] الناسخ: "ردّ" مضارعاً، والفاعل ضمير متصل، والمفعول الأول ضمير نصب والمفعـول الثانـي مشتق نكرة " جمع تكسير " منصوب ، نحو قوله تعالى : **﴿ ودَّ كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفّاراً حسداً﴾** (٢).

[٢٣] الناسـخ : " وهـب " جـامداً بصـورة الماضي ، ثم فاعله وبعده المفعولان منصـوبان، نحو : وهبنى الله فداءك ، المفعول الأول ياء المتكلم التى تقدمت على الفاء وجوباً، والمفعول الثاني فداءك .

[٢٤] الناسـخ : " اعلـم " بصـيغة الأمـر من علم ، وفاعله مستتر وجوباً، وبعده المصـدر المـؤول من أنَّ ومعموليها يأتي ليغنى عن ذكر المفعولين، وهذه أفضل صيغة، حيث لم يرد في القرآن الكريم لهذه الصيغة مفعولان ظاهران، ومـن شـواهدهما فـي القـرآن الكريم قوله تعالى: **﴿ واعلم أنَّ الله عزيز حكـيم﴾** (٣) ، وقولـه تعالى : **﴿ واعلموا أنّ الله مع المتقين ﴾** (٤) ، وقوله تعالى : **﴿ واعلموا أن فيكم رسول الله ﴾** (٥).

[٢٥] المبـتدأ ثـم الخـبر مرفوعان : بعدهما الناسخ " زعم " مضارعاً مع فاعله الضمير المتصل ، وقد ألغى عمله لتأخره، نحو قول الشاعر :

---

(١) الكهف : الآية ٩٩ .
(٢) البقرة : الآية ١٠٩ .
(٣) البقرة : الآية ٢٦٠ .
(٤) التوبة : الآية ٣٦ .
(٥) الحجرات : الآية ٧ .

هما سيدانا يزعمان ، وإنَّما يسود أننا إن أيسرت غنماهما

[٢٦] **الخــبر " شبه الجملة "، ثم المبتدأ المعرفة وبينهما الناسخ** : " خال " متصلاً بفاعله ضمير المتكلم، وقد ألغى عمله لتوسطه، كما في قول منازل بن ربيعة المنقرى في هجاء رؤبة الراجز

أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدنى وفي الأراجيز -خلتُ- اللؤمُ والخور

[٢٧] **الناسخ** : " علم " ، وفاعله ضمير متصل، ثم لام التوكيد " ابتداء " بعدها مبتدأ ، وخــبر جملــة ، والجملة " نحوياً " في محل نصب أغنت عن مفعولى علم المعلقــة عن العمل في اللفظ لدخول حائل بينها وبين مفعوليها، وهو هنا لام الابتداء ، كما في قوله تعالى : **﴿ وقد علموا لمن اشتراه ﴾** (١) .

[٢٨] **الناســخ** : " علم " ، وفاعله ضمير متصل، ثم ما النافية التى علقت الفاعل، ثم المبــتدأ والخبر ، والجملة الاسمية " نحوياً " في محل نصب أغنت عن ذكر مفعولي"علم المعلقة" نحو قوله تعالى:**﴿ ولقد علمت ما هؤلاء ينطقون ﴾** (٢).

[٢٩] **الناســخ** : " أدرى " وفاعلـــه مستتر وجوباً، ثم همزة استفهام علقت الفعل عن العمــل، ثم الجملة الاسمية من الوصف ومرفوعه في محل نصب أغنت عن ذكر مفعولى " أدرى " المعلقة، كما في قول القرآن : **﴿ وإن أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون ﴾** (٣).

[٣٠] **الناســخ** : " يعلم "، وفاعله مستتر وجوباً ، ثم المبتدأ اسم استفهام علّق الناسخ عــن العمــل، ثــم الخبر، والجملة الاسمية في محل نصب أغنت عن ذكر

---

(١) البقرة : الآية ١٠٢ .

(٢) الأنبياء : الآية ٦٥ .

(٣) الأنبياء : الآية ١٠٩ .

المفعوليـــن للفعـــل المعلّـــق ، كمـــا في قوله تعالى : ﴿ **ثم بعثناهم لنعلم أيُّ الحزبين أحصى** ﴾ [1] .

[٣١] **الناســخ** : " يزعم " وفاعله ضمير متصل، وليس له مفعولان ، حيث استغنى بالسياق عن ذكرهما إيجازاً، كما في قول القرآن : ﴿ **أين شركائى الذين كنتم تزعمون** ﴾ [2]. وكقول الكميت الأسدى :

بأىّ كتاب أم بأية سنـــــة ترى حبهم عاراً على وتحسب

[٣٢] **الفعـــل " يقـــول "** ، وقـــد أُجرى مجرى الظنّ، مسبوقاً باستفهام وبعده فاعله مستتر، ثم المفعولان منصوبان، كما تقول : أتقول النحو صعباً ؟

[٣٣] **همـــزة الاســـتفهام** : بعدهـــا شـــبه جملـــة، بعدها فعل القول مضارعه بعدها المفعولان منصوبان، نحو قول الشاعر :

أبعْدَ بُعد – تقولُ : الدار جامعة شملى بهم أم تقول : البعد محتوما

[٣٤] **الفعل " علم "** : بمعنى عرف، وبعده فاعله ، ثم مفعول واحد، نحو قوله تعالى : ﴿ **والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً** ﴾ [3].

[٣٥] **الفعـــل ظـــنَّ** : بمعنى اتهم ، وبعده فاعله ، ثم مفعول واحد، نحو قوله تعالى : ﴿ **وظننتم ظنّ السوء وكنتم قوماً بُوراً** ﴾ [4].

[٣٦] **الفعـــل " رأى "** : بمعـــنى أبصر ، وبعده فاعله ، ثم مفعول واحد ، نحو رأيتُ الهلالَ .

---

(1) الكهف : الآية ١٢ .

(2) القصص : الآية ٦٢ .

(3) النحل : الآية ٧٨ .

(4) الفتح : الآية ١٢ .

[٣٧] **الفعـــل " وجد "** :بمعنى لقى أو أصاب، وبعده فاعله ، ثم مفعول واحد، نحو: وجد الرجل ضالته .

[٣٨] **الفعـــل " ألفـــى "** : بمعـــنى لقى، وبعده فاعله، ثم مفعول واحد، نحو : فقدتُ معجمى ثمّ ألقيته .

[٣٩] **الفعـــل " جَعَـــلَ "** : بمعـــنى أوجـــد أو خَلَقَ أوْ فَرَضَ ، نحو : جعَل اللهُ الدنيا وجعلتُ لك مكافأة .

[٤٠] **الأفعـــال الجـــامدة " تعلّـــم – هـــب – وهب "** :لو خرجت عن جمودها فقدت اختصاصها وانتماءها لمجموعة أخوات ظنّ ، فيصير " تعلم " أمراً من يتعلم فينصب مفعولاً ، نحو : تعلّم النحو والأدب ، ويصير " هب " أمراً من وهب بمعـــنى منح ، فينصب مفعولين من جنس آخر، كما في قولك : هَبْ المحتاج مســـاعدتك ، ويصـــير " وهب " مفيداً معنى منح، فينصب المفعولين ، كذلك وليس من نوع مفعولى ظنَ كما تقول :

وَهبتُ الطالبَ كتابين

أو وهبت للطالب كتابين .

أو وهبت كتابين للطالب .

[٤١] **اســـم الفاعل من ظنّ** : بمعنى اتهم ، فينصب مفعولاً واحداً، نحو قوله تعالى : **﴿ الظانين باللهِ ظنَّ السوء ﴾** [١].

[٤٢] **الفعـــل " حجـــا "** : بمعـــنى قصد، أو غلب في المحاجاة ، إقامة الحجة وبعده الفاعل، ثم مفعول واحد، نحو:حجوت الحجازَ الحج – حجوتُكَ في المناظرة.

([١]) الفتح : الآية ٦ .

[٤٣] الناسخ " أعلم وأرى " : وفاعله ضمير متصل ، وبعده ثلاثة مفاعيل منصوبة،
نحو : أعلمتُ الأبناء الصدقَ منجياً .

[٤٤] الأفعــال " نــبأ – أنــبأ – حــدَّث – أخبر – خبَّر " : ويأتى بعد كل منها عند
اســتعماله فــاعل، ثــم ثلاثة مفاعيل ، نحو: أخبَرَ الطبيب المريضَ الالتزام
بموعد الدواء واجباً .

[٤٥] الأفعــال الســابقة : مبنية للمجهول وهو أفصح في الاستعمال ، وبعد كل منها
نائب الفاعل، ثم مفعولان ، نحو :

وخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الغميم مَرِيضَةً   فأقبلتُ من أهلى بمصر أعودها

تقسيم الأفعال الناسخة التى تنصب مفعولين :

تنقسم مجموعة ظنَّ وأخواتها : وهي المجموعة التى تتعدى إلى مفعولين فتنصبهما إلى قسمين هما :

[أ] أفعال القلوب .

[ب] أفعال الصيرورة أو التحويل .

وهذه الأفعال نوعان :

[أ] **أفعال قلبية** : وسميت بذلك ؛ لأن معانيها قائمة بالقلب ، مثل : رأى – علم – ظن – حسب .

[ب] **أفعال تصيير** : وسميت بذلك ؛ لأنها تدل على التحويل والانتقال من حالة إلى أخرى ، مثل: صيّر – ردَّ – جعل .

فالأفعال القلبية تنقسم إلى أربعة أقسام :

[١] **قسم يدل على ثبوت الخبر على سبيل اليقين** : وهو أربعة أفعال هي : وَجَدَ – ألْفَى – دَرَى – تعلم .

فـ [وجد] بمعنى علم : قال تعالى : ﴿ **وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً** ﴾ [١]. فالهاء في [تجدوه] هي المفعول الأول ، وخيراً هي المفعول الثاني ، وهو ضمير فصل لا محلّ له من الإعراب، وقوله تعالى : ﴿ وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ﴾ [٢] ، فـ "أكثرهم" المفعول الأول ، و " فاسقين " المفعول الثاني .

---

(١) المزمل : الآية ٢٠ .

(٢) الأعراف : الآية ١٠٢ .

و [ألفــى] : مــثل قوله تعالى : ﴿ إنَّهم ألفوا آباءهم ضالين ﴾ [1]، فـــ " آباءهم " مفعول أول ، " ضالين " المفعول الثاني " .

درى : قول الشاعر :

دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط ... فإنَّ اغتباطاً بالوفاء حميدُ

فالـــتاء في " دريتُ " نائب فاعل، و" كانت " هي المفعول الأول ، و" الوفي " هي المفعول الثاني .

وتعلم : بمعنى اعلم ، قال الشاعر :

تعلَّم شفاء النفس قهر عدوها ... فبالغ بلطف في التحيل والمكر

فـــ " شفاء " مفعول أول لتعلم، و" قهر " المفعول الثاني .

والكثير أن يسد مسد مفعولى تعلم أنّ ومعمولاها ، مثل قول زهير :

فقلت تعلَّم أن للصيد غِرَّةً ... وإلاَّ تُضيِّعها فإنَّك قاتله

فأنّ واسمها وخبرها في تأويل مصدر سد مسد مفعولي " تعلم " ، وهذا الفعل ملازم لصيغة الأمر .

[٢] قســم يدل على ثبوت الخبر على سبيل الرجحان، وهي خمسة أفعال هي : جَعَلَ – حَجَا – زَعَمَ – هَبْ – عَدَّ :

فـــ **[جعل]**: مثل قوله تعالى : ﴿ وجعلوا الملائكةَ الذين هُمْ عبادُ الرّحمنِ إناثا ﴾ [2]، فـــ " الملائكة " مفعول أول لجعل ، " إناثاً " المفعول الثاني .

و **[حجا]** : مثل قول الشاعر :

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة ... حتّى ألمَت بنا يوماً مُلمَّات

---

[1] الصافات : الآية ٦٩ .

[2] الزخرف : الآية ١٩ .

فـ " أبا عمرو " مفعول أول لأحجو ، " أخا " المفعول الثاني .

[زعم] : مثل قول الشاعر :

زعمتنى شيخاً ولست بشيخٍ   إنَّما الشيخُ من يدب دبيباً

فـ " ياء المتكلم " في زعمتنى : المفعول الأول ، " شيخاً " المفعول الثاني .

والأكـثر فـي " زعم " أن يسد مسدّ مفعوليها أنّ المشددة ومعمولاها أو أنْ المخففة ومعمولاها .

و **[عدَّ]** : مثل قول الشاعر :

فلا تعْدُدِ المولَى شريكك في الغنى   ولكنَّما المولى شريكك في العدم

فـ " المولى " المفعول الأول لتعدد ، و" شريكك " المفعول الثاني .

و **[هَبْ]** : مثل قول الشاعر :

فقـلت أجـِرْنـيْ أبـا خـالد   وإلاَّ فهَبْنـي امـرأ هالكـاً

فـ " ياء المتكلم " في هبنى هي المفعول الأول ، " امرأ " المفعول الثاني .

وهذا الفعل ملازم لصيغة الأمر .

[٣] قسم يستعمل في الدلالة على الثبوت على سبيل اليقين وعلى سبيل الرجحان ، والغالب استعماله في اليقين وهو فعلان " علم – رأى " :

[علم] : تستعمل دالة على اليقين مثل قوله تعالى : **﴿ فاعلم أنَّه لا إله إلا الله ﴾** [1] ، وأنَّ ومعمولاها سدّت مسد مفعولي اعلم ، ومن ذلك قول الشاعر :

علمتُك الباذِل المعروفَ فانبعثت   إليك بى واجفات السوق والأمل

فـ " الكاف " المفعول به الأول ، " الباذل " المفعول به الثاني .

---

(١) محمد : الآية ١٩ .

ومثال استعمالها دالة على الرجحان قوله تعالى : ﴿ **فإن علمتموهنَّ مؤمنات** ﴾ [1].

فـ " هنَّ " المفعول الأول ، " مؤمنات " المفعول الثاني .

و " رأى " تستعمل دالة على اليقين ، مثل قول الشاعر :

رأيتُ اللهَ أكبرَ كلِّ شيء   محاولةً وأكثرهُم جنودا

أي : تيقنت ذلك

ومثال استعمالها دالة على الرجحان مرة وعلى اليقين مرة أخرى قول الله تبارك وتعالى : ﴿ **إنَّهم يرونه بعيداً ونراه قريبا** ﴾ [2] .

فالأولى دالة على الرجحان، والثانية دالة على اليقين .

وبعيداً : المفعول الثاني ليرى الأولى ، وقريباً : المفعول الثاني ليرى الثانية.

[٤] قسم يستعمل في الدلالة على الثبوت على سبيل اليقين، وعلى سبيل الرجحان، والغالب استعماله للدلالة على الرجحان وهو ثلاثة أفعال : ظنَّ – خال – حسب .

[ظنَّ] : فمثال استعمالها دالة على الرجحان قول الشاعر :

ظننتك إن شبَّت لظى الحرب صالياً   فعرَّدتَ فيمن كان عنها مُعَرِّدَا

ومثال استعمالها دالة على اليقين قوله تعالى : ﴿ **الذين يظنون أنَّهم ملاقو ربِّهم** ﴾ [3]، أي : يتيقنون ذلك .

و **[خال]** : فمثال استعمالها للرجحان قول الشاعر :

إخالُك إن لم تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذا هوى   يسومُك ما لا يُستطاع من الوَجْدِ

---

(1) الممتحنة : الآية ١٠ .

(2) المعارج : الآيتان ٦، ٧ .

(3) البقرة : الآية ٤٦ .

فالكاف : المفعول الأول ، وذا هوى : المفعول الثاني .

ومثال استعمالها دالة على اليقين قول الشاعر :

دعانى الغوانى عمَّهن وخلتنى لى اسم فلا ادْعَى به وهو أول

فالـــياء : المفعول الأول للفعل " خال " ، والجملة الاسمية " لى اسم " المفعول الثاني .

و [حسب] : فمثال استعمالها للرجحان قوله تعالى : ﴿ **يحسبهم الجاهلُ أغنياء من التعفف** ﴾ [1] .

فهم : المفعول الأول ليحسب ، وأغنياء : المفعول الثاني .

وقوله تعالى : ﴿ **وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود** ﴾ [2].

فهم : المفعول الأول ، أيقاظاً : المفعول الثاني .

مثال استعمالها دالة على اليقين

حسبت التقى والجود خير تجارة رَبَاحا إذا ما المرء أصبح ثاقلاً

أى : تيقنت .

ملحوظة : تعامل " رأى " الحِلمية معاملة رأى العلمية فتنصب مفعولين .

قال تعالى : ﴿ **إنِّى أرانى أعصر خمراً** ﴾ [3].أى : أرى في نومي .

والياء : المفعول الأول ، وجملة " أعصر خمراً " المفعول الثاني ، وقال الشاعر :

أراهم رفقتى حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالاً

أى : أراهم في نوْمي ، وهم : المفعول الأول ، ورفقتى : المفعول الثاني .

ولكنها لا تلغى ولا تعلق كما تلغى وتعلق " رأى " العلمية .

([1]) البقرة : الآية ٢٧٣ .

([2]) الكهف : الآية ١٨ .

([3]) يوسف : الآية ٣٦ .

[ب] أفعال التصيير :

وهي : صيّر – جعل – ترك – ردَّ – تخذ – اتخذ – وهب

[صَيَّر] : مثل صيّر العاملُ الطين خرفاً

قال الشاعر : فصيِّرُوا مثل كعَصفٍ مأكول

فالواو : نائب فاعل، الكاف : المفعول الأول ، مثل : المفعول الثاني .

[جَعَـلَ] : مـثل قولـه تعـالى : **﴿ وَقَدِمْنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً﴾** [1] .

فالهاء في جعلناه : هي المفعول الأول ، هباء : المفعول الثاني .

[ترك] مثل قوله تعالى : **﴿ وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض ﴾** [2] .

فبعضهم هي المفعول الأول ، وجملة " يموج في بعض " : هي المفعول الثاني .

و[ردَّ] مـثل قولـه تعالى : **﴿ ودَّ كثيرٌ من أهل الكتابِ لو يَردُّونكم من بعد إيمانكم كفاراً ﴾** [3] .

فكم : في يردونكم : المفعول الأول ، كُفّاراً : المفعول الثاني .

و [تخذ] : مثل قول الشاعر :

تَخِذْتُ غُرَازَ إثرهُم دليلاً وفرُّوا في الحجازِ ليعجزونى

فغراز : المفعول الأول لتخذ ، دليلاً : المفعول الثاني .

---

(1) الفرقان : الآية ٢٢ .

(2) الكهف : الآية ٨٩ .

(3) البقرة : الآية ١٠٩ .

[اتخذ] : مثل قوله تعالى : ﴿ واتخذ الله إبراهيم خليلاً ﴾ [1] .

فإبراهيم : المفعول الأول ، خليلاً : المفعول الثاني .

و [وَهَب] : مثل قولهم : وهبنى اللهُ فداءك ، أى : جعلنى فداءك .

فياء المتكلم : المفعول الأول ، وفداءك : المفعول الثاني .

وهذا الفعل ملازم لصيغة الماضى .

ظن وأخواتها

أفعال اليقين	أفعال رجحان	أفعال تحويل
وأشهرها سبعة	وأشهرها ثمانية	وأشهرها سبعة
١- علم .	١- ظن .	١- صيّر .
٢- رأى .	٢- خال .	٢- جَعَل .
٣- وجد .	٣- حَسب .	٣- اتخذ .
٤- درى .	٤- زعم .	٤- تخِذَ .
٥- ألفى .	٥- عدَّ .	٥- ترك .
٦- جعل .	٦- حجا .	٦- ردَّ .
٧ – تعلم بمعنى اعلم .	٧- جعل .	٧- وَهَبَ .
	٨- هَبْ .	

---

(1) النساء : الآية ١٢٥ .

أفعال القلوب أو الاعتقاد :

وأفعـــال القلوب نوع من ثلاثة أنواع ينقسم إليها الفعل ، من حيث دلالته، فقد يكـــون الفعـــل فعـــلاً علاجياً أو اختيارياً ، وهو ما يتم بإرادة فاعله واختياره كأفعال الحـــواس المخـــتلفة، وغـــيرها من الأفعال المعنوية التى تتحقق بإرادة فاعلها كعلَّم ، وجاهد ، وقاوم ، وصبر ، وقد يكون الفعل فعلاً غير علاجي أو اضطراري وهو ما يتم دون إرادة فاعله

- كالأفعال الدالة على الخَلْق ، سواء أدلَّت على عيب أم حيلة مثل كحل ، وعور .
- وأفعال السجايا ، نحو : شجع ، وجبن .
- وما دلّ منها على المرض ، نحو : رَمَدَ – زُكِم .
- وما دلّ على المطاوعة في مثل صيغة: فتحت الباب فانفتح ، ومددت الحبل فامتدَّ.
- وقد يكون الفعل قلبياً : وهو ما لا دخل فيه للاختيار أو الاضطرار، بل العبرة فيه بالاقتناع القلبي الذي يستقر في القلب والوجدان أو بعدم الاقتناع .
- فما دلّ منها على الاقتناع واليقين كان فعل يقين ، وما دلّ على عدم الاقتناع ، من حيث وجود الشك أو احتماله كان فعل ظنّ ورجحان .

وقـــد سميت " أفعال القلوب " بهذا الاسم ؛ لأنّ معانيها قائمة بالقلب ، متصلة به ، وأطلق عليها القدماء الأمور القلبية ، ومن تلك الأفعال ما يكون معناه العِلْم ، أى : الدلالة على اليقين والقطع ، وهي سبعة : [رأى – عَلِمَ – وَجَدَ – دَرَى – جَعَل – تَعَلَّمَ – ألفى] .

ومـــن تلك الأفعال ما يكون معناه الرجحان ، أى الأمر أقرب لليقين منه إلى الشـــك وهـــي ثمانية أفعال : [خال – ظنّ – حَسِبَ – زَعَم – عَدَّ – حَجَا – جَعَل – هَبْ] .

وعليه فقد قسم النحاة أفعال القلوب وأشهرها خمسة عشر فعلاً إلى مجموعين:

- أفعال اليقين .   - أفعال الرجحان .

أفعال اليقين :

وأشهرها سبعة أفعال " يدل كل منها على اليقين والعلم الذي لا شبهة فيه " ، وجميعها متصرف يأتي على مختلف الصور باستثناء الفعل " تعلَّم " .

[١] عَلِمَ: نحو قوله تعالى : ﴿ **فإن علمتموهنّ مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار**﴾[١]

وقوله تعالى : ﴿ **فاعلم أنّهُ لا إله إلاّ الله** ﴾ [٢].

فقد نصب الفعل الماضي " علم " مفعولين، ونصب فعل الأمر " اعلم " مصدراً مؤولاً من أنّ ومعموليها، ويغلب ألا يدخل أمرها إلاّ على المصدر المؤول في التراكيب الفصيحة ، حيث لم يرد في الاستعمال القرآني إلاّ هكذا في جميع استعمالاته . وعليه أيضاً قوله تعالى : ﴿ **واعلم أنّ الله عزيز حكيم** ﴾ [٣].

[رأى] العلمية : نحو قوله تعالى : ﴿ **إنّهم يرونه بعيداً ونراه قريباً** ﴾ [٤].

وقوله تعالى:: ﴿ **ألم تروا أنّ الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض** ﴾ [٥] .

وقد تدل على الرؤيا الحلمية " المنامية " فتنصب المفعولين كذلك :

نحو قوله تعالى : ﴿ **... رأيتهم لى ساجدين** ﴾ [٦].

---

(١) الممتحنة : الآية ١٠ .

(٢) محمد : الآية ١٩ .

(٣) البقرة : الآية ٢٦٠ .

(٤) المعارج : الآية ٧ .

(٥) لقمان : الآية ٢٠ .

(٦) يوسف : الآية ٤٠ .

وقوله تعالى : ﴿ **قال أحدهما إنِّى أرانى أعصر خمراً** ﴾ [١].

وقولـــه تعـــالى : ﴿ **وقال الملكُ إنِّى رأيت سبع بقرات سمانٍ يأكلهنَّ سبع عجاف** ﴾ [٢].

وقول الشاعر :

رأيت اللهَ أكبر كلَّ شيءٍ محاولة وأكثرهم جنوداً

رأيـــت : رأى : فعــل ماض مبنى على السكون . والتاء : ضمير متصل مبنى على الضم في محل رفع فاعل .

الله : لفــظ الجلالـــة ، مفعول به أول منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره؛ لأنَّه اسم مفرد .

أكبر : مفعول به ثان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة .

كل : مضاف إليه مرور وعلامة جره الكسرة وهو مضاف .

شيء : مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة .

[٣] وجــد " العلمــية " : نحــو قوله تعالى : ﴿ **وإنْ وَجَدْنا أكثرهم لفاسقين** ﴾ [٣] ، وقوله تعالى : ﴿ **ألَمْ يَجِدْكَ يتيماً فَآوى . ووجدكَ ضالاً فهدى** ﴾ [٤].

[٤] ألفى : بمعنى علم : نحو قوله تعالى : ﴿ **إنَّهم ألفَوا آباءهم ضالين** ﴾ [٥]، ونحو : ألفيتُ الصديقَ وفيّاً .

---

(١) يوسف : الآية ٣٦ .

(٢) يوسف : الآية ٤٣ .

(٣) الأعراف : الآية ١٠٢ .

(٤) الضحى : الآيتان ٦ ، ٧ .

(٥) الصافات : الآية ٦٩ .

[٥] **درى** : بمعنى " علم وخَبَرَ " ، نحو : دَرَيْتُ أنَّ الحقَّ فوقَ القوة .

ونحو : دَرَى المريض الدواءَ مفيداً .

وقوله تعالى : ﴿ **وقدمنا إلى ما عمِلوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً** ﴾ .

جعلناه : جعل : فعل ماض مبنى على السكون، نا : ضمير متصل مبنى على السكون في محل رفع فاعل ، الهاء : ضمير متصل مبنى على الضم في محل نصب مفعول به أول .

هباء : مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

[٦] **جَعَل** : بمعنى " علم واعتقد " :

نحو قوله تعالى: ﴿ **وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً** ﴾ [1]، أى: اعتقدوا ، وقد تفسر بمعنى " ظنوا " ، وهنا يلحق الفعل " جعل " بمجموعة الرجحان.

[٧] **تعلَّم** : وهو فعل جامد على صيغة الأمر، بمعنى اعلم واعتقد :

وهو قليل الاستعمال – إذا قورن بغيره – ولم يرد في الاستعمال القرآني .

وشاهد عند أغلب النحاة قول الشاعر :

تعلَّم شفاء النفس قهر عدوِّها   وبالغ بلطف في التّخيُّل والمكر

تعلّم : فعل أمر مبنى على السكون وهو بمعنى " اعلم " والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره " أنت " .

شفاء : مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

قهر : مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

---

(١) الزخرف : الآية ١٩ .

وعلى ذلك فإن الفعل " تعلّم " إذا كان بمعنى " اعلم " نصب مفعولين كما في بيــت الشاهد، وهو فعل أمر جامد لا ماضي له ، ولا مضارع ولا مصدر ولا شيء من المشتقات ، والأغلب في استعماله دخوله على " أنَّ " مع اسمها وخبرها

نحو : تعلّم أن احتمال المشقات في سبيل الحق محبوب .

أفعال الرجحان :

وأشــــهرها ثمانية أفعال تدل على الظن والترجيح دون قطع يقيني ، وجميعها متصرف إلاّ واحداً هو الفعل " هَبْ " .

[١] **ظنَّ** : وشاهدها قول القرآن الكريم : **﴿ وإنّي لأظنُّك يا فرعون مثبوراً ﴾** [١] .

وقوله تعالى : **﴿ قال الذين يظنون أنَّهم ملاقوا الله ﴾** [٢].

والفعل ظنَّ : في الاستعمال القرآني يغلب عليه اليقين :

ومن أمثلتها للرجحان قولك : أظن هزيمة العدو قريبة .

وقول الشاعر :

ظننتُكَ إن شبَّتْ لَظَى الحربِ صَاليا   فعرَّدت فيمَن كانَ فيها مُعرِّدا

ظننتك : ظنَّ : فعل ماض مبنى على السكون .

والتاء : ضمير متصل في محل رفع فاعل .

الكاف : ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول .

صالياً : مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

[٢] **خال : بمعنى " ظنَّ "** : وشاهدها عند كثير من النحاة قول شاعرهم :

---

(١) الإسراء : الآية ١٠٢ .

(٢) البقرة : الآية ٢٤٩ .

إخالك – إن لم تغضض الطرف – ذا هوى

يسومك ما لا يستطاع من الوَجْد

[٣] **حَسِب** : ومن شواهدها القرآنية :

– قوله تعالى : ﴿ **... وإذا رأيتهم حسبتهم لؤلؤاً منثوراً** ﴾ [١] .

– وقوله تعالى : ﴿ **وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود** ﴾ [٢].

تحسبهم : تحسب : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

والفاعل : ضمير مستتر وجوباً تقديره " أنت " .

هم : ضمير متصل مبنى على السكون في محل نصب مفعول به أول .

أيقاظاً : مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

[٤] زعم " الظنية " : ومن شواهدها قول القرآن : ﴿ **أَلَمْ تَرَ إلى الذين يزعمون أنّهم آمنوا** ﴾ [٣].

وقول الشاعر :

زَعَمَ الفرزدق أن سيقتل مربعاً   أبشر بطول سلامة يا مربع

[٥] عدَّ " الظنية " : ومن شواهدها القرآنية :

قوله تعالى : ﴿ **وقالوا ما لَنا لا نَرى رجالاً كنَّا نعدَّهم من الأشرار** ﴾ .

وقول الشاعر :

فلا تَعْدُدِ المَوْلَى شريكَكَ في الغِنَى   ولكنَّما المَوْلى شريكك في العُدْمِ

---

[١] الإنسان : الآية ١٩ .

[٢] الكهف : الآية ١٨ .

[٣] النساء : الآية ٦٠ .

تعدد : فعل مضارع مجزوم بـــ " لا " الناهية وعلامة جزمه السكون الذي حُرِّك إلى الكسر منعاً من التقاء ساكنين. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره " أنت ".

المولى : مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة للتعذر .

شـــريكك : شـــريك : مفعـــول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والكاف : ضمير متصل مبنى على الفتح في محل جر مضاف إليه .

[٦] **حَجَا الظنية**: ولم ترد في الاستعمال القرآني . وشاهدها عند النحاة قول الشاعر:

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقةٍ   حتّى ألمَّت بِنَا يوماً ملماتُ

أحجو : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للثقل .

والفاعل : ضمير مستتر وجوباً تقديره " أنا " .

أبا : مفعول به أول منصوب، وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الخمسة .

أخا : مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الألف ؛ لأنه من الأسماء الخمسة .

[٧] **جعل " الظنية "** : وشاهدها القرآني :

- قوله تعالى : **﴿ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً ﴾**.
- ونحو : جَعَل الولَدُ البحرَ هادئاً فجرفه الموج

[٨] **هَبْ** : وهو فعل جامد على صيغة الأمر بمعنى " ظنَّ وافترض " ، نحو:

- هَبْ الجنَّةَ مأمولة ، ألا تضاعف ثوابك بمزيد من البر والإحسان .

ويغلب ألا يدخل هذا الفعل بهذه الصيغة وتلك الدلالة على المصدر المؤول.

ومن شواهد " هَبْ " قول الشاعر :

فَقُلْتُ : أجِرْنى أبا مَالكٍ   وإلاَّ فهبنى امرأ هَالِكَاً

هبـــنى : هب : فعل أمر مبنى على السكون، والفاعل : ضمير مستتر وجوباً تقديـــره " أنت " ، والنون : للوقاية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب، والياء : ضمير في محل نصب مفعول به أول .

امرأ : مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة على آخره .

أفعال الصيرورة أو التحويل :

وهـــي أفعال كثيرة تتضح دلالتها من اسمها ومعناها في الغالب الأعم " صيّر – حَــوّل " وجمــيعها ترد أفعالاً متصرفة ماعدا واحداً منها هو الفعل " وَهَبَ " الذي يرد جامداً على صيغة الماضى .

وأشـــهر هذه المجموعة سبعة أفعال وهي : [صيَّر – جَعَل – اتَّخذ – تَخِذَ – تَرَكَ – رَدَّ – وهب] ولا يجوز دخول هذه الأفعال على تركيب لتنصب فيه المصدر المـــؤول ، بل تنصب مفعولين يشبهان المبتدأ والخبر في الشكل التركيبي دون المعنى والدلالة .

[١] صيَّر : نحو : صيَّرَ المثَّال الطين تمثالاً .

[٢] جَعَــل " التحويلـــية " : شاهدها قوله تعالى : **﴿ وَقَدِمْــنَا إلى ما عَمِلوا من عَمَلٍ فجعلناه هباءً منثوراً ﴾** [١].

ونحو : جَعَلَ النّجار الخشب أثاثاً جميلاً .

جعلـــناه : جعلـــنا : فعـــل ماض مبنى على السكون ، نا : ضمير متصل مبنى على الســـكون في محل رفع فاعل ، والهاء : ضمير متصل مبنى على الضم في محل نصب مفعول به أول .

هباءً : مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

---

(١) الفرقان : الآية ٢٣ .

[٣] **اتخذ** : وشاهدها قوله تعالى : ﴿ **واتخذ الله إبراهيم خليلاً** ﴾ [١] .

اتخذ : فعل ماض مبنى على الفتح .

الله : لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة .

إبراهـيم : مفعـول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الواحدة؛ لأنه ممنوع من الصرف .

خليلاً : مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

وقوله تعالى : ﴿ **أفرأيت منْ اتَّخذ إلهه هواه وأضلَّه اللهُ على علم** ﴾ [٢].

[٤] **تَخِذ** : وشاهده قوله تعالى : ﴿ **قال لو شئت لتخذت عليه أجراً** ﴾ [٣].

ونحو : تخذت الرياضة البدين نحيلاً

عليه : على حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب، والهاء : ضمير متصـل مبـنى علـى السكون في محل جر بـ " على " والجار والمجرور متعلق بمحذوف مفعول به ثان للفعل " تخذ " .

أجراً : مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

[٥] تـرك " التحويلـية " : وشاهدها قوله تعالى : ﴿ **وتَركنا بعضهم يومئذ يموجُ في بَعْض** ﴾ [٤].

ومن شواهد " ترك " قول الشاعر :

وربّيتُهُ حتّى إذا ما تركتُهُ   أخا القومِ واستغنى عن المسح شاربه

---

(١) النساء : الآية ١٢٥ .

(٢) الجاثية : الآية ٢٣ .

(٣) الكهف : الآية ٧٧ .

(٤) الكهف : الآية ٩٩ .

تركته : ترك : فعل ماض مبنى على السكون .

التاء : ضمير متصل مبنى على الضم في محل رفع فاعل .

الهاء : ضمير متصل مبنى على الضم في محل نصب مفعول به أول .

أخا: مفعول به ثانٍ منصوب وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الخمسة.

[٦] رَدَّ " التحويلـــية " : ومـــن شواهدها قوله تعالى : **﴿ ودَّ كثيرٌ من أهلِ الكتابِ لو يردُونكم من بعد إيمانكم كفّاراً حسداً من عند أنفسهم ﴾** [١].

يردونكم: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

واو الجماعة : ضمير متصل مبنى على السكون في محل رفع فاعل .

كم : ضمير متصل مبنى على السكون في محل نصب مفعول به أول .

كفاراً : مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

[٧] وهب : بمعنى " جعل التحويلية " :

نحو : وهبنى الله فداءك .

---

(١) البقرة : الآية ١٠٩ .

الفصل الثاني

الخصائص

إجراء فعل " القول " مجرى الظن :

يطلب فعل القول مفعولاً به ، وقد يرد هذا المفعول مفرداً ، نحو قوله تعالى : **﴿ وقولوا للنّاس حُسْناً ﴾** [1] .

وقد يرد جملة وهي التى تعرف نحوياً بجملة مقول القول ، وشواهدها القرآنية وفيرة منها :

- **﴿ ونقول : ذوقوا عذاب الحريق ﴾** [2].

-وقوله تعالى : **﴿ وقالوا الحمد لله الذي صدقنا وعده﴾** [3]، وهي جملة في محل نصب .

وقد يرد فعل القول بمعنى الظن والرجحان القلبي ، وتكون جملة مقول القول اسمية . وهنا يجوز فيها وجهان :

- إمّا أن تعرب الجملة كاملة في محل نصب مفعولاً به .

- وإمّا أن يعرب المبتدأ : مفعولاً أول والخبر : مفعولاً ثانياً كما نعرب مفعولي ظنّ .

ولكن هل يصح إجراء كل فعل للقول متبوع بجملة اسمية مجرى الظن فيعامل معاملته، وللإجابة نقول ؟

لا يصح ذلك إلاّ إذا توافر لفعل القول أربعة شروط مجتمعة وهي :

١- أن يكون فعل القول مضارعاً .

٢- أن يكون الفعل للمخاطب .

---

(1) البقرة : الآية ٨٣ .

(2) آل عمران : الآية ١٨١ .

(3) الزمر : الآية ٧٤ .

٣- أن يسبق هذا الفعل باستفهام .

٤- ألا يفصل الفعل عن الاستفهام إلاّ بشبه جملة .

٥- ألا يتعدى فعل القول إلى ما بعده بلام الجر .

حيث يكون النطقُ هنا بمعنى النطق، وتأتى الجملة مرفوعة الركنين في محل نصب مقول القول منا في قولك : أتقول لصديقك أخوك مريض ؟

وإن فقــد شرط غير الرابع ، لم يصح إجراء القول مجرى الظنّ ، وإنّما ظلّ بمعنى النطق الذي ينصب مفعولاً واحداً .

ومثال ما استوفى الشروط قولك : أتقول كثرة الأكل مفيدة للجسم ، ومثال ما فصل بين فعل القول والاستفهام بشبه الجملة قول الشاعر :

ابعدُ بُعْدٍ – تقول : الدار جامعةً شملي بهم، أم تقول : البعدَ محتوماً

فقــد يتضمن القول معنى الظن، فينصب المبتدأ والخبر مفعولين كما تنصبهما " ظــنَّ " ، وذلك بشرط أن يكون الفعل مضارعاً للمخاطب مسبوقاً باستفهام، وأن لا يفصــل بين الفعل والاستفهام بغير ظرف أو جار ومجرور، أو معمول الفعل ، نحو قول الشاعر :

متَى تقُول الــقُلُصَ الرّواسيمــا يــحملنَ أمّ فــاسم وقَاسِمَــا

ومــثال الفصــل بيــنهما بظرف زماني أو مكاني : أيوم الخميس تقول عليّاً مسافراً .

قول الشاعر :

أبَعْدَ بُــعْدٍ تقــولُ الــدّارَ جامعةً شملى بهم ؟ أم تقول البُعْدَ محتوماً

ومثال ما فُصِل فيه بينهما بالجار والمجرور : أبالكلام تقول الأمّة بالغةً مَجد آبائها الأوّلين ؟

ومثال الفصل بمعمول الفعل قول الشاعر :

أجهّـالاً تقـولُ بنـى لُـؤىٍّ　　لَعَمْرُ أبيكَ أم متجاهِلينا

فإن فقد شرط من هذه الشروط الأربعة تعيّن الرفع عند عامة العرب إلاّ بنى سـليم فهـم ينصبون بالقول مفعولين بلا شرط ، ولا يجب في القول المتضمن معنى الظـن المسـتوفى الشروط أن ينصب المفعولين ، بل يجوز رفعهما على أنهما مبتدأ وخبر كما كان ، وإن لم يتضمن القول معنى الظن فهو متعد إلى واحد .

ومفعوله إما مفرد " أى غير جملة " وإمّا جملة محكية ، فالمفرد على نوعين:

- مفرد في معنى الجملة ، نحو : قلت شعراً أو خطبة أو قصيدة أو حديثاً .
- ومفـرد يراد به مجرد اللفظ ، مثل : رأيت رجلاً يقولون له خليلاً ، أى : يسمونه بهذا الاسم .

وأما الجملة المحكية بالقول فتكون في موضع نصب على أنها مفعولة ، نحو : قلت : لا إله إلا الله .

ظنَّ وأخواتها بين الجمود والتصرف :

ظـنَّ وأخواتهـا كلهـا أفعـال متصرفة ماعدا فعلين هما " تعلَّم – هَبْ " ، وكلاهما فعل أمر جامد ، ونأخذ الفعل " ظنّ " للتعرف على صوره المختلفة .

الماضى : ومن ذلك : ظنَّ الطالبُ الدرسَ سهلاً .

ظنّ أهلها أنهم قادرون عليها .

ظنّ : فعل ماض مبنى على الفتح .

أهلها : أهل : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، وهو مضاف .

و "ها" ضمير متّصل مبنى على السكون في محل جر مضاف إليه .

أنهم : أن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح .

و " هم " : ضمير متصل مبنى على السكون في محل نصب اسم " أنَّ " .

قـــادرون : خـــبر أنّ مـــرفوع وعلامة رفعه الواو ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والمصـــدر المـــؤول مـــن " أنّ " واســـمها وخبرها في محل نصب سد مسد مفعولى ظن .

المضارع : ومن ذلك : أظن الدرسَ سهلاً .

وقال تعالى : ﴿ **وإنّي لأظنُّك يا فرعون مثبوراً** ﴾ [1] .

لأظنُّك : اللام المزحلقة حرف مبنى على الفتح .

أظن : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة . والفاعل : ضمير مستتر وجوبـــاً تقديـــره " أنـــا " . الكاف : ضمير متصل مبنى على الفتح في محل نصب مفعول به أول .

مثبوراً : مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

وقوله تعالى : ﴿ **ألا يظُنُّ أولئك أنّهُم مبعوثون ليوم عظيم** ﴾ [2] .

وقوله تعالى : ﴿ **الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم** ﴾ [3].

يظنون : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل مبنى على السكون في محل رفع فاعل .

الأمر : ومن ذلك : ظُنْ الدرسَ سهلاً

اسم الفاعل : ومن ذلك : إنّي ظانٌ الدرسَ سهلاً .

ظان : خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

---

(1) الإسراء : الآية ١٠٢ .

(2) المطففين : الآيتان ٤، ٥ .

(3) البقرة : الآية ٤٦ .

الدرسَ : مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

سهلاً : مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

والذي نصب المفعولين اسم الفاعل " ظان " لأنه يعمل عمل الفعل .

اسم المفعول : ومن ذلك نحو : الدرس مظنون موضوعه سهلاً

موضـوعه : موضـوع : نائـب فـاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبنى على الضم في محل جر مضاف إليه .

سـهلاً : مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة ، والمفعول الأول هو الذي أصبح نائب الفاعل .

دخول أفعال القلوب على غير المبتدأ والخبر :

تدخـل أفعـال القلوب على أنَّ مع اسمها وخبرها أو على أنْ المصدرية مع الفعل، فيكون المصدر ساداً مسدّ المفعولين ، نحو : ظنّ الطالبُ أنّ الدرسَ سهلٌ

أنّ : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح .

الدرس : اسم أنّ منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

سهل : خبر أنّ : مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

والمصـدر المؤول من أنّ واسمها وخبرها في محل نصب سدّ مسد مفعولى ظنَّ .

ومنه قول الشاعر :

يرى الجبناء أنّ الجبنَ حزمٌ وتلك خديعةُ الطبعِ اللئيم

يرى : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للتعذر .

الجبناء : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

أن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح .

الجبن : اسم " أن " منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

حـــزم : خـــبر أُن مـــرفوع وعلامة رفعه الضمة . وأن واسمها وخبرها في تأويل مصدر في محل نصب سدّ مسد مفعولي "يرى" .

ونحو : من زَعَمَ أن ينالَ النجاحَ دون مذاكرة فهو واهمٌ :

أن : حرف مصدرى ونصب مبنى على السكون .

ينال : فعل مضارع منصوب بـــ " أن " وعلامة نصبه الفتحة .

و " أن " والفعل في تأويل مصدر في محل نصب سد مسد مفعولى " زعم".

خصائص بعض الأفعال في الاستعمال :

[١] تكون " حَسِبَ " دالة على اليقين ، نحو قول الشاعر لبيد بن ربيعة :

حَسِبْتُ التقى والجُودَ خَيْرَ تجارةٍ ربَاحاً إذا ما المرءُ أصبحَ ثاقِلاً

التُّقى : مفعول به أول منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدّرة للتعذر .

خير : مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

[٢] تأتى " رأى " بمعنى " ظنَّ " :

قال تعالى : ﴿ **إنَّهم يَرَونَهُ بَعيداً** ﴾ ، والفعل هنا بمعنى يظنونه .

يرونه : يرون : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون .

واو الجماعة : ضمير متصل مبنى على السكون في محل رفع فاعل .

الهاء : ضمير متصل مبنى علَى الضم في محل رفع مفعول به أول .

بعيداً : مفعول بهْ ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

أى : يـــرى أو يظـــن مـــنكر والبعث يوم القيامة بعيداً ، والمراد بالبعد عدم الحصول والنفى .

[٣] تأتى " علم " بمعنى " عَرَف " وتتعدى إلى مفعول واحد :

نحو قوله تعالى : **﴿ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً ﴾** [١].

شيئاً : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

وقوله تعالى : **﴿ ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت ﴾** [٢].

وقوله تعالى : **﴿ وءاخرين من دونهم لا تعلمونهم اللهُ يعلمهم ﴾** [٣] .

الأفعال التى تنصب ثلاثة مفاعيل :

وهي سبعة أفعال تامة، يأتى كل فعل منها مع فاعله ، فينصب مفعولاً مباشراً متصـــلاً بــــه ، ثـــم يتعدى إلى مفعولين ، قيل : إن أصلهما مبتدأ وخبر فينصبهما ، فيتعدى بذلك إلى ثلاثة مفاعيل .

وهذه الأفعال السبعة منها فعلان من أخوات " ظنّ " وهما [علم – رأى] .

وقد دخلت همزة التعدية قبل كل منهما [أعلم – وأرى] فنقلته من متعدٍ إلى فعليـــن إلى متعد لثلاثة أفعال ، ومنها خمسة أفعال أخرى وهي [نَبّأ – أنبأ – خبَّر – أخبر – حدَّثَ] ، وقد تضمنت الأفعال السابقة معنى الفعلين [أعلم – وأرى] فعملت عملهما .

[١] رأى : ومـــنه قوله تعالى : **﴿ ولو أراكهم كثيراً لفشلتم ﴾** [٤]، حيث نصب الفعل " أرى " .

المفعول الأول : وهو " كاف الخطاب " .

([١]) النحل : الآية ٧٨ .

([٢]) البقرة : الآية ٦٥ .

([٣]) الأنفال : الآية ٦٠ .

([٤]) الأنفال : الآية ٤٣ .

المفعول الثاني : وهو الضمير " هم " .

والمفعول الثالث : وهو كلمة " كثيراً " .

والمفعولان الثاني والثالث " هم كثير " كان أصلهما الافتراضى مبتدأ وخبر.

ومنه قوله تعالى : ﴿ **كذلك يريهم الله أعمالهم حسراتٍ عليهم** ﴾ [1].

رأى الحلمية والبصرية :

إذا كانــت " رأى " حلمــية ، أى : تــدل علـــى الرؤيا في المنام تعدَّت إلى مفعولين ، قال تعالى : ﴿ **إنى أرانى أعصر خمراً** ﴾ [2] .

أرانى : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للتعذر.والفاعل : ضمير مستتر وجوباً تقديره " أنا " والنون للوقاية حرف مبنى على الكسر .

والياء : ضمير متصل مبنى على السكون في محل نصب مفعول به أول .

أعصـــر : فعــل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة . والفاعل : ضمير مستتر وجوباً تقديره " أنا " .

والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب مفعول به ثان .

وإذا كانت " رأى " بصرية ، أى : تدل على الرؤية بالعين تعدَّت إلى مفعول واحد ، نحو : رأيت الهلالَ

الهلالَ : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

وقال تعالى : ﴿ **وإذا قُلْتُم يَا مُوسَى لنْ نُؤمنَ لكَ حتَّى نَرى الله جَهْرَة** ﴾[3] .

الله : لفظ الجلالة مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

([1]) البقرة : الآية ١٦٧ .

([2]) يوسف : الآية ٣٦ .

([3]) البقرة : الآية ٥٥ .

جهرة : حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

وقول الشاعر :

فإذا نظرتَ رأيتَ قوماً سادةً وشجاعةً ومهابة وكمالاً

قوماً : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

" رأى " الحلمية والبصرية في القرآن الكريم :

[١] قـال تعالى : **﴿ إذ قال يوسفُ لأبيه يا أبتِ إنّى رأيت أحدَ عشر كوكباً والشمسَ والقمرَ رأيتهم لى ساجدين ﴾** .

رأيتُ: فعل ماض مبنى على السكون، والتاء ضمير متصل مبنى على الضم في محل رفع فاعل .

أحدَ عشر : اسم مبنى على فتح الجزأين في محل نصب مفعول به .

رأيـتهم : فعل ماض مبنى على السكون . والتاء : ضمير متصل مبنى على الضم في محل نصب فاعل .

هم : ضمير متصل مبنى على السكون في محل نصب مفعول به أول .

ساجدين : مفعـول به ثان منصوب وعلامة نصبه الياء ؛ لأنه جمع مذكر سالم .

ويرى بعض العلماء أنّ " رأى " بصرية أو عيينية .

هم : مفعول به . ساجدين : حال منصوب بالياء ؛ لأنه جمع مذكر سالم .

[٢] قـال تعـالى : **﴿ إذ يـريكهم الله فـي منامكَ قليلاً . ولو أراكهم كثيراً لفشلتم ولتنازعتُم في الأمر . ولكنّ الله سلَّم إنّهُ عليمٌ بذات الصدور ﴾** (١) .

---

(١) الأنفال : الآية ٤٣ .

يُريكهم : يُرى : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للثقل .

والكاف : ضمير متصل مبنى على الفتح في محل نصب مفعول به أول .

هم : ضمير متصل في محل نصب مفعول به ثانٍ .

الله : لفظ الجلالة فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

في : حرف جر مبنى على السكون .

مـنامك : منام : اسم مجرور بـ " فى " وعلامة جره الكسرة . وهو مضاف ، والكاف : ضمير متصل مبنى على الفتح في محل جر مضاف إليه .

في منامك : جار ومجرور.

قليلاً : مفعولاً به ثالث منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة .

ونشـير إلى أنّ " رأى " الحلمية تنصب مفعولين ، وإذا دخلت عليها الهمزة نصب ثلاثة مفعولات :

أراكهم : أرى : فعل ماض مبنى على الفتح المقدر للتعذر، والفاعل : ضمير مسـتتر جوازاً تقديره هو . والكاف : ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول . هم : ضمير متصل في محل نصب مفعول به ثالث .

كثيراً : مفعول به ثالث منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

[٣] قـال تعـالى : ﴿ وإذْ يريكمُوهُم إذ التَقَيْتُم في أعيَنكُم قَليلاً ويقللكُم في أعينهم ليقضِيَ اللهُ أمراً كان مفعولاً ﴾ [١] .

يريكموهم : يُرى: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للثقل .

والفاعل : ضمير مستتر جوازاً تقديره " هو " .

كم : ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول .

---

[١] الأنفال : الآية ٤٤ .

والـواو : حـرف إشـباع وليسـت واو الجماعـة : حرف لا محل له من الإعراب.

هم : ضمير متصل في محل نصب مفعول به ثان .

قليلاً : حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

ولـم نقل إنّه مفعول ثالث ؛ لأنه يُرى ههنا بصرية ، فهي مع الهمزة تنصب مفعولين حسب .

فـالفعلان " أعلـم – رأى " إذا كـان أصلهما " علم – رأى " المتعدين إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وذلك نحو :

– علم الشبابُ الرياضةَ مفيدة . – رأى زيدٌ العلم نافعاً .

فإذا أدخلت عليهما همزة التعدية قلت :

– أعلمتُ الشباب الرياضة مفيدة . – أريت زيداً العلمَ نافعاً .

قـال سـيبويه : [1]" هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول واحد منهم دون الثلاثة ؛ لأنَّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى ، وذلك قولك : أرى الله زيداً عمراً خيراً منك .

واعلـم أن هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين ، فلم يكن بعد ذلك متعدّى . تعدّت إلى جميع ما يتعدى إليه الفعل الذي لا يتعدى الفاعل .

وذلك قولك : أعطى عبد الله زيداً المالَ إعطاءً جميلاً .

– أعلمت هذا زيداً قائماً العلمَ اليقين إعلاماً .

– أدخل اللهُ عمراً المدخل الكريمَ إدخالاً .

لأنها لما انتهت صارت بمنزلة ما لا يتعدى .

([1]) سيبويه : الكتاب ٤١/١ .

ولـــــ " أعلم – أرى " ما لــ " عَلِم ورأى " من الأحكام قبل دخول الهمزة ، فيجوز فيها الإلغاء عند وجود سببه ، فتقول :

– الصدقُ أعلمتُ محمداً نافعُ. – زيدٌ أرى الله بشراً أبوك .

ويجوز نصبهما فتقول :

– الصدق أعلمته محمداً نافعاً . – زيداً أرى الله بشراً أبوك .

ويجب فيهما التعليق عند وجود سببه فتقول : أعلمت الطالبَ للرياضة مفيدة.

[٢] أعلم : ولم ترد هذه الصيغة في القرآن الكريم، وأمثلتها نحو :

– أعلمتك صديقك مُسافراً . – أعلَمتُ جسيناً أخاه مَرِيضاً .

[٣] نبّأ :ومنه قوله تعالى –بصيغة الأمر– ﴿ **نبّئ عِبادى أنّى أنا الغفور الرحيم**﴾ [١] ، حيــث نصــب الفعــل مفعوله الأول " عبادي " على حين أغنى المصدر المؤول بعد المفعول الأول عن المفعولين الثاني والثالث .

ومنه قولنا : نَبّأ الأستاذ طلابه الاختبار قريباً .

[٤] أنبأ : وقد ورد في القرآن متعدياً إلى واحد ، وإلى الثاني بحرف الجر :

نحو قوله تعالى : ﴿ **قَالَ يا آدم أنبئهم بأسمائهم** ﴾ [٢] .

كما ورد متعدياً لاثنين كما في قوله تعالى : ﴿ **قالت من أنبأك هذا** ﴾ [٣] .

ولم يقتض السياق القرآني وجود المفعول الثالث فلم يتعد الفعل إليه .

ومن أمثلته أيضاً : – أنبأت إذاعة المطار الركاب الطائرة متأخرة .

– أنبأتُ الطالبَ النتيجة سارة .

---

[١] الحجر : الآية ٤٩ .

[٢] البقرة : الآية ٣٣ .

[٣] التحريم : الآية ٣ .

[٥] خبَّر : وليس للفعل شواهد في القرآن الكريم ، ومن أمثلته قولك :

- خبَّرت الصحيفة القراء . – أسعار النفط منخفضة .
- خبرت التاجرَ الأمانةَ خيراً له .

ومنه قول الشاعر :

وخُبِّرتُ سوداءَ الغميم مريضة فأقبلت من أهلي بمصر أعودها

فالتاء : نائب فاعل وهو في الأصل المفعول الأول.

وسوداء الغميم : المفعول الثاني .

مريضة : المفعول الثالث .

[٦] أخبر : وليس له كذلك شواهد قرآنية ، ومن أمثلته :

- أخبر المذيع الصيّادين البحرَ هائجاً .
- أخبرت المريضَ الراحة لازمة .

ومنه قول الشاعر :

مَاذا عَلَيْكِ إذا أُخبِرْتنى دَنِفَا وغَابَ بَعْلُك يوماً أن تعودينى

فالتاء : نائب فاعل وهو المفعول الأول في الأصل .

وياء المتكلم : المفعول الثاني فيمحل نصب .

دنفا : المفعول الثالث .

[٧] حـــدَّث : وقـــد ورد منه في القرآن الكريم قوله : **﴿ يومئذ تحدّثُ أخبارها . بأنَّ ربَّـــك أوحـــى لهـــا ﴾** ، حيـــث تعـــدى الفعل " تحدّث " إلى المفعول الأول "أخبارها".

وجـــاء بعده المصدر المؤول " أنَّ ربّك أوحى لها " مجروراً بالباء ليغنى عن المفعولين الثاني والثالث ،

ومن أمثلته : - حدثتُك لغتنا جميلة . - حدثت الصديقَ الرحلة طيبة .

فالصديق : المفعول الأول .

الرحلة : مفعول ثان . طيبة : مفعول ثالث .

ومنه قول الشاعر :

أوْ مَنعتُم ما تُسألون، فَمَنْ حدِّثتمُوه له علينا الولاء

فالتاء في " حدثتمُوه " نائب فاعل وهي المفعول الأول .

والهاء : في موضع المفعول الثاني .

وجملة " له علينا الولاء " في محل نصب المفعول الثالث .

والثلاثة الأخيرة ذكرها الفراء والكوفيون . قال أبو حيان : " وزاد الفراء أخْبَر وخبَّر ، وزاد الكوفيون حدّث ، قالوا : ولم يحفظ عن العرب ما تعدى إلى ثلاثة غيرها ، ولم يذكر المتقدمون من البصريين : أخبر - خبّر - وحدَّث .

وقد ذكرها جماعة من المتأخرين كالزمخشرى "[1]، وزاد الأخفش أظنّ ، وأحسبَ ، وأخال ، وأزعم ، وأوجد "[2]، وضعف ذلك الأشمونى [3].

قال : " أجاز الأخفش أن يعامل غير " علِم ، ورأى " من أخواتها القلبية الثنائية معاملتهما في النقل إلى ثلاثة بالهمزة ، فيقال على مذهبه " أظننت زيداً عمراً فاضلاً " ، وكذلك : أحسنت وأخلت وأزعمت " ومذهبه في ذلك ضعيف ؛ لأن المتعدى بالهمزة فرعُ المتعدى بالتجرد .

---

(1) أبو حيان : ارتشاف الضرب ٣/٨٣ .

(2) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك : ص ٧٤ ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٩٧٨م .

(3) الأشموني بحاشية الصبان : ٢/٣٨ .

ويلاحــظ أنّ هذه الأفعال لم تحظ كثيراً بالاستعمال القرآني الكريم لها. اللهم إلاّ الفعل " أرى " والفعل نبّأ ، بشيء من التأويل ، وكذلك الفعل " حدّث " .

وممــا يجدر ذكره في هذا المجال أنّ الفعل المتعدى لواحد إذا بنيناه للمجهول صار لازماً ، نحو : قرأ المسلم القرآن – قُرئَ القرآنَ .

حيث حل المفعول محل الفاعل، وأصبح نائبه ، وإذا كان متعدياً لاثنين صار بعد بنائه للمجهول متعدياً لواحد ، نحو :

وَجَدْتُ الصديقَ مخلصاً . – وُجِدَ الصديقُ مخلصاً .

حيــث حلّ المفعول الأول محل الفاعل وأصبح نائبه ، وأصبح المفعول الثاني مفعولاً به .

وهكــذا لو كان الفعل متعدياً إلى ثلاثة ثم بنى للمجهول ، فإنّ المفعول الأول يصير نائباً للفاعل ، ويبقى المفعولان الآخران منصوبين .

ولعــلّ الشــواهد – في هذا النوع من الأفعال – على مجيئها مبنية للمجهول أكثر من مجيئها معلومة الفاعلين لتنصب ثلاثة مفاعيل ، نحو قول الشاعر :

وأنبئت قيساً ولم أبله كما زعموا خير أهل اليمن

وقول الشاعر :

وخُبِّرتُ سوداءَ الغميم مريضة فأقبلت من أهلى بمصر أعودها

من الاستعمالات الأخرى لبعض أفعال هذا الباب :

قــد تســتعمل بعــض الأفعــال التى سبق استعراضها استعمالاً دلالياً معيناً، يخرجها من مجموعة ظنّ وأخواتها التى تنصب مفعولين .

ومن هذه الأفعال [علم – رأى – وجد – ألفى – تعلم – ظنّ – حجا – خال – حسب – جعل – وهب] .

[١] علــم : وقــد تــرد بمعنى " عرف " فتنصب مفعولاً واحداً ، نحو قوله تعالى : ﴿ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً ﴾ (١) .

[٢] رأى : وقــد ورد بمعــنى " أبصر " فتنصب مفعولاً واحداً ، نحو قوله تعالى : ﴿ فلما رأينه أكبرنه وقطّعن أيديهن ﴾ (٢).

كمــا يستخدم " رأى " بمعنى " ارتأى رأياً " حيث ينصب واحداً كذلك ، نحو قوله تعالى : ﴿ إنِّى برئ منكم إنِّى أرى ما لا ترون ﴾ (٣) .

[٣] وجــد : وقد تستعمل بمعنى " حزن " وتكون عندئذ لازمة ، نحو : وجد المجاهد لما أصاب رفاقه .

كمــا تســتعمل بمعنى وجدان الضالة أو الشيء ، فتنصب واحداً ، نحو قوله تعالى : ﴿ كلما دخل عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقا ﴾ (٤) .

[٤] ألفى : وتستعمل بمعنى " وجد ما يريد " ، فتتعدى إلى واحد .

نحو : فقدت معجمى ثم ألفيته .

[٥] تعلَّــم : وتستعمل فعْل أمر من الفعل المتصرف : يتعلم بمعنى : اطلب العلم في كذا فتنصب مفعولاً .

نحو قولك : تعلم نحواً وبلاغة .

[٦] ظنّ : وتستعمل بمعنى " اتهم " فتنصب واحداً . نحو قوله تعالى : ﴿ وظننتم ظنّ السوء ، وكنتم قوماً بورا ﴾ (٥) .

---

(١) النحل : الآية ٧٨ .

(٢) يوسف : الآية ٣١ .

(٣) الأنفال : الآية ٤٨ .

(٤) آل عمران : الآية ٣٧ .

(٥) الفتح : الآية ١٢ .

[٧] **حجـا** : وتسـتعمل بمعنى " قصد " فتنصب واحداً ، نحو: حجوت الحجاز لأحج واعتمر ، كما تستعمل بمعنى " غلب في الحجة " ، فتنصب واحداً كذلك نحو : حجوتك في المناظرة أمس .

[٨] **خال** : ويرد بمعنى " تكبر " فيكون لازماً .

[٩] **حسب** : ويرد بمعنى عدَّ .

[١٠] **جعل** : ويرد بمعنى " أوجد " ، نحو : جعل الله الدنيا ، أى : أوجدها وخلقها.

كما يرد بمعنى " فرض " ، نحو : جعلت لله مكافأة ، أى : فرضت .

ويستخدم هذا الفعل ناسخاً ضمن مجموعة أفعال الشروع ، ويكون خبره فعلاً مضارعاً .

[١١] **وَهَـبَ** : ويسـتعمل متصرفاً بمعنى " منح " ، فينصب مفعولين ، ويختلف في دلالته عن " وَهَبَ " الظنية الجامدة المفيدة للتحويل .

والأمـر مـنه ": هَـبْ " بمعنى " امنح " بخلاف دلالة " هب " الظنية الجامدة بمعنى " افترض " ، نحو : وهبت الفقير مساعدة .

وتقول في صيغة الأمر منه : هَبْ الفقير مساعدة .

كما يأتي أمراً من الهيبة، فينصب واحداً كذلك ، وهكذا بقية أفعال التحويل ، مثل : ردّ بمعنى " أعاد " ، وترك بمعنى " غادر " .

وللأفعال السابقة وغيرها دلالات أخرى فرعية غير ما عرضناه .

قضية الحذف في هذا الباب :

والحـــذف ظاهــرة بلاغية حينما يقتضيها السياق، فيتم الحذف للمفعولين في تركيــب ظـــنّ وأخواتهـــا اختصاراً ، إن دلّ على المحذوف دليل ، نحو قوله تعالى: ﴿ **أين شركائى الذين كنتم تزعمون** ﴾ [١] . بتأويل : تزعمونهم شركائى .

وعليه قول الشاعر :

بأىّ كتاب أم بأية سُنة   ترى حبهم عاراً علىّ وتحسب ؟

بتقدير : وتحسب حبهم عاراً .

وقد يتم الحذف اقتصاراً لغير دليل ، نحو قوله تعالى : ﴿ **والله يعلم وأنتم لا تعلمون** ﴾ [٢] .

وقـــد يحـــذف أحـــد المفعولين ويذكر الآخر لوجود دليل كأن يسألك سائل : أتزعم محمود متفوقاً، فتقول : زعمت محموداً .

الإلغاء والتعليق في أفعال القلوب :

مجموعة أفعال ظنّ وأخواتها، وما أجرى مجراها كفعل القول وما تفرع منها كالفعليـــن " أعلم ، وأرى " تعمل النصب في مفعولاتها وجوباً ، وتكون أفعالاً عاملة إذا تقدمت تراكيبها ووقعت في صدارتها ، كما لوحظ فيما تقدم من الأمثلة .

أمـــا الإلغـــاء والتعليق فتعطيل لهذا العمل وليس معنى هذا أن تلك الظاهرة تصـــيب جميع أفعال الباب " ظن وأخواتها " ، بل هي تخص نوعاً معيناً منها ، وهو أفعـــال القلوب المتصرفة وما أجرى مجراها كفعل القول عند استيفاء شروطه ، وما ألحـــق بها من الأفعال التى تنصب ثلاثة مفاعيل " أعلم ، وأرى " . أى أن ظاهرتي

---

(١) القصص : الآية ٦٢ .

(٢) البقرة : الآية ٢٣٢ .

الإلغــاء والتعلــيق لا تخصان أفعال القلوب الجامدة – غير المتصرفة – ونقصد بها الفعلين القلبيين الجامدين " تعلم – هب " .

إذن فالأفعــال القلبــية الاعتقادية التى تتصل بدراسة هاتين الظاهرتين، ثلاثة عشــر فعلاً وهي [علم – رأى – وجد – ألفى – درى – جعل " اليقينية " – ظنّ – خــال – حســب – زعم – عدّ – حجا – جعل " الظنية "] بالإضافة إلى فعل القول بمعــنى الظن وبالشروط المعروفة والفعلان " أعلم – أرى " أى أن مجموع الأفعال التى يجوز أن تتصل بقضيتي الإلغاء والتعليق ستة عشر فعلاً .

وقــد يدخل التعليق بعض الأفعال الأخرى القلبية التى تنصب مفعولاً واحداً ، كـــ " نســى ، وعــرف " ، والفعل القلبي اللازم كــ " تفكّر " ، وما ليس قلبياً من الأفعال مما لا يحصى عدده كقوله تعالى : ﴿ فلينظر أيها أزكى طعاماً ﴾ [١] .

وتدخــل فــيه المجموعــة التى تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل كــ " أنبأ – ونبأ – وخبَّر " [٢] .

ظاهرة الإلغاء :

وتعنى في الاصطلاح النحوى هنا جواز إبطال العمل أو الوظيفة الإعرابية ، حيث يلغى عمل الناسخ في اللفظ والمحل، لضعف العامل .

كما قال النحاة [٣] لتوسطه بين معموليه أو لتأخره عنهما ، فعندما تقول :

– علم القاضي الشاهد مزوراً ، فيكون الإعمال واجباً .

---

(١) الكهف : الآية ١٩ .

(٢) عباس حسن : النحو الوافي ٣٦/٢ ، ٣٧ .

(٣) ابن هشام : أوضح المسالك ص ٧٣ .

وعندما تقول :

مزورٌ علم القاضي الشاهد   يكون الإلغاء جائزاً

حيث يجوز أن تقول : مزوراً – علم القاضي – الشاهد .

وكذلك عندما تقول : الشاهد مزور علم القاضي . يكون الإلغاء جائز .

ويجوز قولك : الشاهد مزوراً علم القاضي .

ويـــرى الـــنحاة أن الإعمال في حال التوسط أرجح، والإلغاء في حال التأخر أرجح .

ويـــرى آخرون استواء الجواز في حالة توسط الفعل، أمّا عند تأخره فالإلغاء أرجح وأفضل ، وإن كان الإعمال جائزاً .

ومن شواهد النحاة في قضية الإلغاء قول الشاعر :

أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدني   وفي الأراجيز – خلت اللؤم والخور

وقول الشاعر :

همـــا سيدانا يزعمان وإنمـــا   يسودانـنـــــا إن أيسرت غناهمـــا

حيـــث توســـط الفعـــل " خال " في الشاهد الأول، وتأخر الفعل " يزعم " في الآخـــر، فجاز الإلغاء حيث وقع المعمولان في كل شاهد مرفوعين باعتبارهما جملة اســمية ، وتعـــرب جملـــة الناسخ في الشاهد الأول اعتراضية ، وفي الشاهد الثاني استئنافية .

فالإلغاء : إبطال عمل الفعل القلبي الناصب للمبتدأ والخبر لا لمانع، فيعودان مرفوعين على الابتداء والخبرية ، مثل: خالد كريم ظننتُ .

والإلغـــاء جائـــز في أفعال القلوب إذا لم تسبق مفعوليها، فإن توسطت بينهما فإعمالها وإلغاؤها سيّان .

نقول : خليلاً ظننت مجتهداً .

وتقول : خليلٌ ظننت مجتهد .

وإن تأخرت عنهما جاز أن تعمل وإلغاؤها أحسن .

تقول : المطر نازل حَسِبتُ .

الشمس طالعة خلتُ

فإن تقدّمت مفعوليهما ، فالفصيح الكثير إعمالها ، وعليه أكثر النحاة .

تقـــول : رأيـــت الحقّ أبلج . ويجوز إهمالها على قلة وضعف وعليه بعض النحاة ، ومنه قول الشاعر :

آرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل

إلغاء عمل أفعال القلوب المتصرفة :

المقصـــود بالإلغاء منه تلك الأفعال من نصب المفعولين لفظاً ومحلاً ، وهذا متصل بالتقديم والتأخير للفعل .

[١] فيجل إعمال الفعل إذا تقدم على المفعولين، إذا لم يكن هناك مانع ، نحو :

رأيت الإخلاصَ وسيلة لحبِّ الناس

الإخلاص : مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

وسيلة : مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

[٢] إذا توسّط الفعل بين المفعولين مباشرة جاز الإعمال وجاز الإهمال .

فتقول : حين الإعمال :- الإخلاصَ - رأيتُ - وسيلة لحبِّ النّاس .

- الإخلاصُ - رأيتُ - وسيلةٌ لحب الناس .

وعند إعرابها تقول :

الإخلاص : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

رأيت : فعل ماض مبنى على السكون.

والتاء : ضمير متصل مبنى على الضم في محل رفع فاعل .

والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب اعتراضية .

وسيلة : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

[٣] وإذا تأخر الفعل عن المفعولين ، جاز الإعمال والإهمال أيضاً ، ومن ذلك :

الإخلاصُ وسيلة لحبِّ النّاس – رأيتُ .

الإخلاصَ وسيلةً لحبِّ النَّاس – رأيتُ .

حذف المفعولين أو حذف أحدهما :

لا يجــوز حــذف المفعولين أو حذف أحدهما ، إلا إذا دلّ دليل على ما هو محذوف، فمثال حذف المفعولين للدلالة أن يقال :

هل ظننتَ زيداً قائماً؟ فتقول : ظننتُ

والتقدير : ظننتُ زيداً قائماً .

فحذفت المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما .

وقال تعالى : ﴿ **فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَاءِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ** ﴾ (١) .

تزعمون : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون .

وواو الجماعة : ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل .

ومفعولا الفعل " تزعمون " محذوفان ، والتقدير : تزعمونهم شركائى " .

وقــال الكميت بن زيد الأسدى من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل سيدنا رسول الله ﷺ :

---

(١) القصص : الآية ٦٢ .

بأيِّ كتابٍ أم بأيَّةِ سُنَّةٍ   ترى حبّهم عاراً على وتَحْسَبُ

أى : وتحسب حبّهم عاراً علىّ ، فحذف المفعولين حبهم – عاراً – لدلالة ما قبلهما عليهما .

ومثال حذف أحد المفعولين للدلالة أن يقال :

هل ظَنَنْتَ أحداً قائماً ؟

فتقول : ظننتُ زيداً .   أى : ظننت زيداً قائماً .

فتحذف الثاني " قائماً " للدلالة عليه .

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

ولقد نزلت فلا تظنى غيره   منى بمنزلة المحب المكرم

آراء النحاة في الإلغاء :

أجــاز الكوفيون والأخفش وابن الطراوة الإلغاء مع تقدمها ، فيجوز عندهم : ظننت زيد قائم ، وإن كان الإعمال عندهم أحسن .

قــال ابــن عصفُور : " خلافاً لأهل الكوفة في ذلك فإنهم يجيزون الإلغاء مع التقديم وإن كان الإعمال عندهم أحسن " [١] ويستدلون على ذلك بقوله :

كذاك أُدِّبتُ حتّى صار من خُلُقى   أنّى وَجَدت ملاَكُ الشيمة الأدب

برفع مفعولى وجدت [٢] .

وجعــل ابن مالك الإلغاء مع تقديم الفعل قبيحاً ، قال : " وتختص متصرفاتها بقبح الإلغاء في نحو : ظننت زيد قائم .

---

(١) شــرح التـبريز على الحماسة ١٤٧/٣ ، الرضي : شرح الكافية ٢٦٠/٢ ، ابن مالك : أوضح المسالك ٦٥/٢ ، السيوطي : همع الهوامع ١٥٣/١ .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣١٤/١ .

ويضعفه في نحو : متى ظننت زيداً قائماً .

زيد أظن أبوه قائم .

وبجوازه بلا قبح ولا ضعف في نحو :

– زيد قائم ظننتُ . – زيد ظننت قائم [١] .

وتأويل البصريون ما ظاهره إلغاء الفعل المتقدم على تقدير ضمير شأن بعده ليكون مفعوله الأول، والجملة بعده في محل المفعول الثاني أو على تقدير الفعل معلقاً بـلام الابـتداء مقدرة ، قال ابن مالك [٢]: " وتقدير ضمير الشأن أو اللام المعلّقة في نحو : ظننت زيد قائم أولى من الإلغاء " ؛ وذلك لأن في هذا التقدير إبقاء ظننت على عملها وهي متقدمة .

وأمـا البيـت الـذي استدل به الكوفيون لمذهبهم ، فيمكن تخريجه على أحد الوجهين السابقين .

وعلـى وجه ثالثٍ ذكره ابن عصفور قال : " وذلك لا حجة فيه؛ لأن وجدت متوسطة بين اسم أنّ وخبرها وهي الجملة من قولك : ملاكُ الشيمة الأدب " [٣] .

ولـم يعن بالتوسط إلاّ أن تجيء وسط كلام لا صدره وإن كان توسطها بين مفعوليـن أقوى في إلغائها " [٤] . وقد ذكر ابن هشام هذه الأوجه عند تخريج قوله :

وما إخال لدينا منك تنويلُ .

قال ابن هشام : " وأجيب بأنّ ذلك محتمل لثلاثة أوجه :

---

(١) ابن مالك : التسهيل ص ٧١ .

(٢) التسهيل : ص ٧٢ ، ٧٣ .

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣١٤ ، ٣١٥ .

(٤) ابن هشام : أوضح المسالك : ٢/٦٨ ، ٦٩ .

أحدهـا : أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة، والأصل " لِملاك " و " للدنيا " ، ثم حذفت وبقى التعليق .

الثانـي : أن يكـون مـن الإلغـاء ؛ لأن التوسـط المبيح للإلغاء ليس التوسط بين المعموليـن فقـط ، بل توسط العامل في الكلام مقتضى أيضاً . نعم الإلغاء للتوسط بين المعمولين أقوى والعامل قد سبق بأنّى وبما النافية . ونظيره متى ظننت زيداً قائماً ، فيجوز فيه الإلغاء .

الثالـث : أن يكون من الإعمال على أنّ المفعول الأول محذوف وهو ضمير الشأن ، والأصل " وجدته " و" إخاله " .

ويتلخص آراء النحاة في إلغاء أفعال القلوب المتصرفة إذا تقدّمت على المبتدأ والخبر ثلاثة آراء :

[١] المـنع وهو قول البصريين ماعدا الأخفش وما أوهم الإلغاء مع التقدم تأولوه إما علـى تقدير ضمير الشأن يكون المفعول الأول والجملة في موضع المفعول الثانى أو على جعله من التعليق وتقدير لام الابتداء حذفت وبقى التعليق .

[٢] الجواز وهو قول الكوفيين والأخفش وابن الطراوة .

[٣] القول بقبح إلغاء العامل المتقدم وحمله على الإعمال والتأويل أولى وهو قول ابن مالك .

ظاهرة التعليق :

وتعـنى في الاصطلاح النحوى هنا : إبطال العمل أو الوظيفة الإعرابية في اللفظ دون المحل لدخول ماله حتى صدارة الكلام معترضاً بين الناسخ ومعموليه .

وأشـهر الأدوات التى تعلق أفعال القلوب المتصرفة عن عملها " لام الابتداء – لام القسم – " ما " أو " لا " النافيتين .

أدوات الاستفهام :

ومن الشواهد القرآنية وغيرها على هذه الظاهرة :

[١] شــاهد تعليق العمل لدخول لام التوكيد " الابتداء " قوله تعالى : ﴿ ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ﴾ [١] .

ونورد إعراب النحاة لهذا الشاهد نموذجاً لغيره من شواهد الظاهرة .

علم : فعل معلق عن معموليه بلام الابتداء .

وجملــة مــن اشــتراه مــا له ... " : هي جملة من المبتدأ والخبر، ومحلها النصب، حيث أغنت عن مفعولى " علم " المعلق لفظ بلام الابتداء التى اعترضت بين الفعل ومعموليه .

[٢] شاهد تعليق العمل لدخول لام القسم كقول الشاعر :

ولقد علمت لتأتيَّن منيتى إنَّ المنيةَ لا تطيش سهامها

[٣] شــاهد تعلــيق العمل لدخول " ما " النافية ، نحو قوله تعالى : ﴿ لقد علمت ما هؤلاء ينطقون ﴾ [٢] .

[٤] ومــن أمــثلة تعلــيق العمل لدخول " لا " النافية : ظننت لا أشرف مسافر ولا أسامة .

[٥] وشاهد تعليق العمل لدخول أداة الاستفهام معترضة بين الفعل ومعموليه : قوله تعالى : **﴿ وإن أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون ﴾** [٣] .

---

(١) البقرة : الآية ١٠٢ .

(٢) الأنبياء : الآية ٦٥ .

(٣) الأنبياء : الآية ١٠٩ .

[٦] وقد يرد اسم الاستفهام أحد ركنى التركيب فتعلق الفعل كذلك : نحو قوله تعالى : **﴿ ثم بعثناهم لنعلم أىُّ الحزبين أحصى ﴾** [١].

[٧] كما يرد اسم الاستفهام مكملاً أساسياً من مكملات التركيب: فيفيد التعليق للناسخ كذلك نحو قوله تعالى : **﴿ وسيعلم الذين ظلموا أىَّ منقلب ينقلبون ﴾** [٢].

ولكـــى يدلل النحاة على رأيهم بأن التعليق إبطال للعمل لفظاً دون المحل، فقد أوردوا مـــن الشواهد ما يؤكد ذلك، حيث يأتى المعطوف على هذا المحل منصوباً ، نحو قول الشاعر :

وما كنت أدرى قبل العزة ما البكا ... ولا موجعات القلب حتى تولت

والتعليق :

إبطال عمل الفعل القلبي لفظاً لا محلاً ، لمانع فتكون الجملة بعده في موضع نصب على أنّها سادّة مسد مفعوليه ، مثل : علمت لخالد شجاع

فيجـــب تعليق الفعل إذا كان هناك مانع من إعماله ، وذلك إذا وقع بعده أحد أربعة أشياء :

[١] ما ، وإن ، ولا النافيات ، نحو :

- علمت ما محمدٌ كسولاً .
- وظننت إن فاطمة مهملة .
- دخلت لا رجلُ سُوءٍ موجود .
- حسبت لا أسامة بطئ ولا سعاد .
- قال تعالى : **﴿ لقد علمت ما هؤلاء ينطقون ﴾**.

---

(١) الكهف : الآية ١٢ .

(٢) الشعراء : الآية ٧٤ .

[٢] لام الابتداء : مثل علمت لأخوك مجتهد :

- علمت إنّ أخاك لمجتهد .
- قال تعالى: **﴿ ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ﴾.**

[٣] لام القسم : نحو قول الشاعر :

ولقد علمت : لتأتِينّ مَنِيّتى   إنّ المَنَايا لا تطيش سِهَامُهَا

[٤] الاستفهام : سواء أكان بالحرف، نحو قوله تعالى : **﴿ وإن أدرى أقريب ما توعدون ﴾ .**

أم بالاسم نحو قوله تعالى : **﴿ لنعلم أيُّ الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً ؟ ﴾**

ونحو قوله تعالى : **﴿ لَتَعلمُنّ أيُّنا أشدُّ عذاباً ﴾ .**

وسواء أكان الاستفهام مبتدأ نحو ما تقدم .

أم خبر ، نحو : علمت : متى السفر ؟

أم مضافاً إلى المبتدأ مثل : علمتُ فَرَسُ أيهم سابق ؟

أم إلى الخبر ، مثل : علمتُ ابنُ من هذا ؟

وقد يعلق الفعل المتعدى من غير هذه الأفعال عن العمل ، نحو قوله تعالى : **﴿ فلينظر : أيها أزكى طعاماً ﴾ .**

وقد اختص ما يتصرف من أفعال القلوب بالإلغاء والتعليق ، فلا يكونان في " هَبْ وتعلّمْ " لأنهما جامدان .

وإذا كان الإلغاء جائز عند وجود سبيله، والملغى لا عمل له، فإن المعلق إن لم يعمل لفظاً فهو يعمل النصب في محل الجملة، فيجوز العطف بالنصب على محلها ، فنقول : علمت لخالد شجاع وسعيداً كريماً ، بالعطف على محل " خالد وسعيد "؛

لأنهما مفعولان للفعل المعلَّق عن نصبهما بلام الابتداء، ويجوز رفعهما بالعطف على اللفظ .

قال الشاعر :

وما كُنْتُ أدرى قبل عَزَّةَ ما البُكا ولا مُوجِعات القَلْبِ حتّى تولَّتِ

ما : اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم .

البكا : مبتدأ مؤخر مرفوع تقديراً على الألف .

وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب بأدرى ، وقد سدَّت مسدّ مفعوليه .

ويـروى فـي هذا البيت بنصب موجعات وهي منصوبة بالكسرة لأنها جمع مؤنث سالم .

فـيروى بنصب موجعات عطفاً على محل " ما البكا " ، ويجوز الرفع عطفاً على البُكا ؛ لأنه مرفوع تقديراً على الألف .

والجملة بعد الفعل المعلَّق عن العمل في موضع نصب على المفعولية ، وهي سـادة مسد المفعولين، إن كان يتعدى إلى اثنين ولم ينصب الأول ، فإن نصبه سدَّت مسدّ الثاني ، مثل : علمتكَ أيَّ رجل أنتَ ؟

وإن كان يتعدى إلى واحد سدَّت مسدَّه ، مثل : لا تَأتِ أمراً لم تعرف ما هو

ما : اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم .

وهو مبتدأ مؤخر .

والجملة في محل نصب مفعول به لتعلق المعلَّق عن العمل لفظاً بالاستفهام.

وإن كان يتعدى بحرف الجر سقط حرف الجر، وكانت الجملة منصوبة محلاً بإسـقاط الجـار، وهو ما يسمّونه النصب على نزع الخافض ، مثل : فكرتُ أصحيحٌ هذا أم لا ؟ ؛ لأن فكّر يتعدى بفي تقول: فكرت في الأمر .

السبب في تعليق الفعل عن العمل :

يعـود السبب في تعليق الفعل عن العمل إلى وجود لفظ له الصدارة يأتى بعد الفعل، فيؤدي إلى الفصل بينه وبين المفعولين معاً ، أو أحدهما لذلك لا ينصبهما لفظاً أو في الظاهر فإذا قلت : علمت لعليٌّ مجتهدٌ .

لام الابـتداء الـتى دخلت على " على " لها الصدارة لذلك منعت الفعل "علم" عن العمل في اللفظ، ولكن دون المحل .

لعليٌّ : اللام لام الابتداء حرف مبنى على الفتح .

على : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

مجتهد : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب سدَّت مسدّ مفعولى " علم " .

والمـانع مـن العمل هو " لام الابتداء " ؛ لأنها فصلت علم ومعموليها وهما "على " " مجتهد " . ولو أسقطنا تلك اللام من الجملة لصارت : علمت علياً مجتهداً .

وتقول : علمت علياً لهو المجتهد

علياً : مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

لهو : اللام : لام الابتداء حرف مبنى على الفتح .

هو : ضمير منفصل مبنى على الفتح في محل رفع مبتدأ .

المجتهد : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب سدَّ مسدّ المفعول الثاني لـ "علم".

وقد وقعت لام الابتداء بعد المفعول الأول ، وأشهر الألفاظ التى لها الصدارة وتؤدي إلى التعليق لأفعال القلوب المتصرفة عن العمل هي [لام الابتداء –لام القسم – أحد حروف النفى الثلاثة " ما – إن – لا الاستفهام "] .

تطبيقات

[١] قول الشاعر :

رأيتُ اللهَ أكبر كلِّ شيءٍ   محاولة وأكثرهم جنوداً

الشاهد فيه : قولهِ رأيت الله أكبر ... " .

فـإن رأى فـيه دالة على اليقين، وقد نصبت مفعولين، أحدهما لفظ الجلالة، والثاني قوله " أكبر " .

[٢] قول الشاعر :

علمتك الباذِلَ المعروف فانبعثت   إليك بى واجفات الشوق والأمل

الشاهد : " علمتك الباذل ... " فإن علم في هذه العبارة فعل دال على اليقين ، وقد نصب به مفعولين ، أحدهما الكاف والثاني قول الباذل .

[٣] قول الشاعر :

دريت الوفىَّ العهد يا عُروَ فاغتبط   فإن اغتباطاً بالوفاء حميدُ

الشـــاهد : " دريـــت الوفي العهد " ، فإن " درى " فعل دال على اليقين ، وقد نصـــب به مفعولين ، أحدهما التاء التى وقعت نائب فاعل ، والمفعول الثاني هو قوله "الوفى " .

[٤] قول الشاعر :

تعلَّم شفاء النَّفس قهر عدوها   فبالغ بلطف في التحيل والمكر

الشـــاهد : " تعلـــم شفاء النفس قهر عدوها " ، حيث ورد فيه " تعلَّم " بمعنى "اعلم" ونصب به مفعولين .

قول الشاعر :

دعانى الغوانى عَمَّهُنَّ وخِلْتنِى   لى اسمٌ ، فلا أُدْعَى به وهو أوَّلُ

الشـــاهد : " خلتنى لى اسم " ، فإنّ " خال " فيه بمعنى فعل اليقين، وليس هو بمعنى فعل الظن؛ لأنه لا يظن أنّ لنفسه اسماً، بل هو على يقين من ذلك .

وقد نصب بهذا الفعل مفعولين وهما :

المفعول الأول : ضمير المتكلم وهو الياء .

المفعول الثاني : جملة " لى اسم " من المبتدأ والخبر .

قول الشاعر :

حسبت التُّقَى والجودَ خير تجارةٍ رَبَاحاً ، إذا ما المرء أصبح ثاقِلاً

الشاهد : " حسبت التقى خير تجارة " .

حيــث اســتعمل الشــاعر فيه " حسبت " بمعنى علمت ، ونصب به مفعولين أولهما : قوله " التقى " وثانيهما قوله " خير تجارة " .

قول الشاعر :

فإن تزعمينى كنتُ أجهل فيكم فإنى شربت الحلم بعدك بالجهل

الشاهد : " تزعمينى كنت أجهل " .

حيث استعمل المضارع من " زعم " بمعنى فعل الرجحان ونصب به مفعولين :

المفعول الأول : ياء المتكلم .

المفعول الثاني : جملة كان ومعموليها .

قول الشاعر :

فلا تعدد المولىِ شريكك في الغنى ولكنّما المولى شريكك في العُدْمِ

الشاهد : " فلا تعدد المولى شريكك "

حيــث اســتعملِ المضـــارع من " عد " بمعنى تظن، ونصب به مفعولين ، أحدهما قوله " المولى " والثاني : قوله " شريك " .

قول الشاعر :

قَدْ كنْتُ أحْجُو أبَا عمرو أخا ثقةٍ   حتّى ألمَّت بِنَا يوماً مُلِمَّات

الشاهد فيه :

" قوله أحجو أبا عمرو أخا " .

حيث استعمل المضارع من " حجا " بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين .

المفعول الأول : أبا عمرو .

المفعول الثاني : أخا ثقة .

قول الشاعر :

فقلت أجِرْنِى أبا مَلكٍ   وإلاَّ فَهَبْنِى امرأ هالِكاً

الشاهد : " فهبنى امرأ " .

فإنَّ " هَبْ " فيه بمعنى فعل الظن ، وقد نصب مفعولين أحدهما ياء المتكلم .

والثاني : قوله " امرأ " .

قول الشاعر :

وربّيته حتّى إذا ما تركْتُهُ   أخا القومِ واستغنى عن المَسْحِ شارِبُهْ

الشاهد : " تركته أخا القوم " .

حيث نصب فيه بـــ " ترك " مفعولين ؛ لأنه في معنى فعل التصيير ، أحدهما الهاء التى هي ضمير الغائب ، وثانيهما قوله " أخا القوم " .

قول الشاعر :

رَمى الحدثان نِسوةَ آل حَرْبٍ   بمقدارٍ سَمَدن لـــه سُمُـــودا

فـــردَّ شُعُورهُنَّ السُّودَ بيضا   وردَّ وجوهَهُنَّ البيضَ سودَا

الشاهد : "فردَّ شعورهن " ، وقوله " رد وجوههن " .

حيــث استعمل " رد " في معنى التصيير والتحويل، ونصب به في كل واحد من الموضعين مفعولين .

قول الشاعر :

أرْجو وآمَلُ أنْ تَدْنُو مَوَدَّتُها وَمَا إخالَ لَدينَا تَنويلُ

الشاهد : " وما إخال لدينا منك تنويل " .

فــإن ظاهرة أنّه ألغى " إخال " مع كونها متقدمة ، وليس هذا الظاهر مسلماً ، فإن مفعولها الأول مفرد هو ضمير الشأن ، ومفعولها الثاني جملة "لدينا تنويل منك".

قول الشاعر :

كذاك أدبْتُ حتى صَارَ من خُلُقِي أنّى وَجَدْتُ مِلاَكُ الشّيمةِ الأدَبُ

الشاهد : " وجدت ملاك الشيمة الأدب " .

فإن ظاهره أنه ألغى " وجدت " مع تقدمه ؛ لأنه لو أعلمه لقال " وجدت ملاك الشيمة الأدبا " بنصب ملاك . و " الأدب " على أنهما مفعولان ، ولكنه رفعهما .

فقــال الكوفيون : هو من باب الإلغاء ، والإلغاء جائز مع التقدم مثل جوازه مع التوسط والتأخر .

وقــال البصـــريون : ليس كذلك ، بل هو إمّا من باب التعليق، ولام الابتداء مقــدرة الدخــول على " ملاك " ، وإمَّا من باب الإعمال ، والمفعول الأول : ضمير الشأن محذوف، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان .

قول الشاعر :

أراهم رُفْقَتِي حَتَّى إذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالاً

الشاهد :

قوله " أراهم رفقتى " ، حيث أعمل " أرى " في مفعولين :

الأول : الضمير البارز المتصل به .

المفعول الثاني : قوله " رفقتى " و " رأى " بمعنى حلم .أى : رأى في منامه ، وقـد أجريـت مجرى " علم " ، وإنما عملت مثل عملها ؛ لأن بينهما تشابهاً؛ لأن الريا إدراك بالحس الباطن فلذا أجريت مجراه .

قول الشاعر :

بأيِّ كِتابٍ أمْ بأيَّةْ سُنَّةٍ   ترى حُبُّهم عَاراً عَلَىَّ وتَحْسَبُ

الشاهد : قوله " وتحسب " .

حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما .

قول الشاعر :

ولقد نَزَلْتِ – فلا تظُنِّى غَيْرَهُ –   مِنِّى بمنْزِلةِ المُحَبِّ المُكرَمِ

أى : فلا تظنى غَيْ{َهُ واقِعاً .

فـــ " غيره " هو المفعول الأول، " واقعاً " هو المفعول الثاني .

الشاهد : " فلا تظني غيره " .

حيــث حذف المفعول الثاني اختصاراً ، وذلك جائز عند جمهرة النحاة خلافاً لابن ملكون .

قول الشاعر :

مَتَى تقول القُلُصَ الرَّواسِمَا   يَحْمِلْنَ أمَّ قَاسمٍ وقَاسِمَا

الشاهد : قوله " تقول القلص يحملن " .

حيــث أجــرى تقول مجرى تظن فنصب به مفعولين الأول قوله " القلص " والثاني " جملة يحملن " .

قول الشاعر :

أجُهّالاً تقول بنى لُؤَيٍّ　　　بَعَمْرُ أبيكَ أمْ مُتَجاهِلينا

الشاهد : قوله " أجهالاً تقول بنى لؤى " .

حيث أعمل " تقول " عمل " تظن " فنصب به مفعولين .

الأول : قوله " جُهّالاً " ، والمفعول الثاني : " قوله بنى لؤى " .

مــع أنـــه فصل بين أداة الاستفهام – وهى الهمزة – والفعل بفاصل – وهو قـــوله " جهـــالاً " . وهذا الفصل لا يمنع الإعمال ؛لأنّ الفاصل معمول للفعل؛ إذ هو مفعول ثان له .

قول الشاعر :

قالت وكنت رجلاً فطيناً　　　هذا لعمر الله اسرائينا

الشاهد : " قالت ... هذا ... اسرائينا " .

حيث أعمل " قال " عمل " ظن "فنصبه مفعولين .

المفعول الأول : اسم الإشارة وهو " ذا " من هذا .

المفعول الثاني : اسرائينا .

قال تعالى : ﴿ **فإن علمتموهنّ مؤمناتٍ فلا ترجعوهنّ إلى الكفار** ﴾ [1] .

علمتموهنّ : وهي مكونة من العناصر الآتية :

" علم " فعل ماض مبنى على السكون .

" تـــم " : ضـــمير متصل مبنى على السكون الذي حُرّك إلى الضم في محل رفع فاعل .

---

(1) الممتحنة : الآية ١٠ .

الواو للإشباع حرف مبنى على السكون .

هُنَّ : ضمير متصل مبنى على الفتح في محل نصب مفعول به أول .

مؤمـــنات : مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم .

قولـــه تعالى : ﴿ **إنَّ الذين جاءوا بالإفكِ عُصبَةٌ منْكُم لا تَحسبُوه شَرّاً لكُم بلْ هُو خَيرٌ لَكُم** ﴾ [1].

لا : ناهية حرف مبنى على السكون .

تحســـبوه : فعل مضارع مجزوم بـــ " لا " وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة .

وواو الجماعة ضمير متصل مبنى على السكون في محل رفع فاعل .

والهاء : ضمير متصل مبنى على الضم في محل نصب مفعول به أول .

شرّاً : مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

قال تعالى : ﴿ **قُلْ لَوْ شَاءَ اللهُ ما تَلَوتُهُ عَلَيكُم وَلا أدراكم به** ﴾ [2] .

أدرى : فعل ماض مبنى على الفتح المقدّر ، والفاعل : ضمير مستتر جوازاً تقديره " هو " .

كم : ضمير متصل مبنى على الكسر في محل جر بالباء .

والجار والمجرور متعلق بمحذوف مفعول به ثان للفعل " أدرى " .

---

(1) النور : الآية ١١ .

(2) يونس : الآية ١٦ .

تطبيقات " أعلم – أدرى "

قول الشاعر :

نبئت زرعة – وألسفاهة كاسمها –   يهدى إلىَّ غرائب الأشعار

الشاهد : قوله " نبئت زرعة " .

حيث أعمل " نبأ " في مفاعيل ثلاثة :

المفعول الأول : النائب عن الفاعل وهو التاء .

المفعول الثاني : زرعة .

المفعول الثالث : جملة يهدى مع فاعله ومفعوله .

قول الشاعر :

ما عليكَ – إذا أُخبرتِنى دَنِفاً   وَغَابَ بَعْلُكِ يَوماً – أن تعودينى ؟

الشاهد : قوله " أخبرتنى دنفاً " .

حيث أعمل أخبر في ثلاثة مفاعيل :

أحدها نائب الفاعل ، وهو تاء المخاطبة .

المفعول الثاني : ياء المتكلم .

المفعول الثاني : دنفاً .

قول الشاعر :

أو منعتم ما تسألون فمن حَدَّ   ثتموه له علينا الولاء ؟

الشاهد : قوله " حدثتموه ... له علينا الولاء " .

حيث أعمل " حدث " في ثلاثة مفاعيل :

المفعول الأول : نائب الفاعل وهو ضمير المخاطبين .

المفعول الثاني : هاء الغائب .

المفعول الثالث : جملة " له علينا الولاء " .

قول الشاعر :

وأنبئت قيساً ولم أبْلُهُ كَمَا زعموا خيرَ أهل اليمن

الشاهد : قوله " وأنبئت قَيْساً ... خير أهل اليمن " .

حيث أعمل أنبأ في مفاعيل ثلاثة :

المفعول الأول : تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل .

المفعول الثاني : قوله " قيساً " .

المفعول الثالث : خيرَ أهل اليمن .

قول الشاعر :

وخبِّرت سَوْدَاء الغميم مريضة فأقبلت من أهلى بمصر أعودها

الشاهد : قوله " وخبرت سوداء الغميم مريضة " .

حيث أعمل " خبرْ " في ثلاثة مفاعيل وهم :

المفعول الأول : تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل .

المفعول الثاني : قوله " سوداء الغميم " .

المفعول الثاني : قوله " مريضة " .

الباب الثالث

الاشتغال والتنازع

الفصل الأول : الاشتغال .

الفصل الثاني : التنازع .

الفصل الأول

الاشتغال

الاشتغال :

هـــو أن يـــتقدم اسم ويتأخر عنه فعل عامل في ضمير هذا الاسم ، بحيث لو حذف الضمير عمل الفعل في الاسم المتقدم أو محله .

ومن أمثلة الاشتغال : الكتاب قرأته .

فقـــد تقدم اسم وهو " الكتاب " وتأخر عنه فعل " قرأ " ، وهذا الفعل عمل في ضـــمير الاســـم المتقدم " الهاء " ، ولو حذفنا الضمير " الهاء " لقلنا : الكتاب قرأت : عمل الفعل " قرأ " في الاسم المتقدم " الكتاب" .

فأصـــل هـــذه الجملة : قرأته الكتاب ، فالكتاب مفعول به للفعل " قرأ " ، ثم قدمنا المفعول فقلنا : الكتاب قرأت وإلى هنا ليس هناك اشتغال .

فالفعل " قرأ " متوجه إلى المفعول به " الكتاب " ، ثم أتينا بضمير " الكتاب " المفعـــول بـــه ، فقلـــنا : الكـــتاب قرأت ، فانشغل به الفعل " قرأ " ، وصار الضمير مفعولاً به للفعل " قرأ " .

وأصـــبح " الكتاب " مشغولاً عنه ، فقد انتقل عنه عامله وعمل في ضميره ، فقدر للمشغول عنه المتقدم فعلاً عاملاً فيه من لفظ الفعل المذكور ويصبح التقدير :

قرأت الكتاب قرأته

ويكـــون الفعـــل الثاني تفسيراً للفعل الأول " المحذوف " ولا سبيل للجمع بين المفسِّر والمفسَّر . وهكذا يتضح الهدف من الاشتغال، وهو توكيد المعنى وإيجازه معاً ، فقد أكَّد المعنى إذا تمَّ ذكره مرتين وأوجز بحذف الفعل المدلول عليه بالمذكور .

فالاشتغال :

أن يـتقدم اسـم على عامل من حقه أن ينصبه لولا اشتغاله عنه بالعمل في ضميره ، نحو : خالد أكرمته ، إذا قلت : خالداً أكرمت ، فخالداً : مفعول به لأكرم ، فإن قلت : خالدٌ أكرمته ، فخالد حقه أن يكون مفعولاً به لأكرم أيضاً ، لكنّ الفعل هنا اشتغل عن العمل في ضميره وهو الهاء . وهذا هو معنى الاشتغال .

والأفضل في الاسم المتقدم الرفع على الابتداء كما رأيت والجملة بعده خبره ، ويجوز نصبه ، نحو : خالداً رأيته .

خـالداً : مفعـول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره : رأيت ، وجملة رأيته مفسرة للجملة المقدرة ولا محل لها من الإعراب .

وناصـبة فعـل مقـدر وجوباً ، فلا يجوز إظهاره ويقدر المحذوف من لفظ المذكور إلاَّ أن يكون المذكور فعلاً لازماً متعدياً بحرف الجر ، نحو :

العاجز أخذت بيدهِ — بيروت مررت بها

فـيقدر مـنه معـناه ، فتقدير المحذوف " رأيت " في نحو " خالداً رأيته " ، وتقديره : أعنت أو ساعدت في نحو : العاجزَ أخذت بيده ، وتقديره : " جاوزت " في نحـو : بـيروت مـررت بها . وقد يعرض للاسم المشتغل عنه ما يوجب نصبه أو يرجحه وما يوجب رفعه أو يرجحه .

حالات وجوب نصب الاسم المشتغل عنه :

فيجـب نصبه إذا وقع بعد أدوات التخفيض والشرط والاستفهام غير الهمزة ، نحو : — هلاَّ الخير فعلتَهُ . — هل خالداً أكرمته .

غـير أنَّ الاشتغال بعد أدوات الاستفهام والشرط لا يكون إلاّ في الشعر، إلاَّ أن تكون أداة الشرط " أن والفعل " بعدها ماض أو " إذا " مطلقاً ، نحو :

إذا علياً لقيته . - أو تلقاه فسلم عليه .

وفي حكم " إذا " في جواز الاشتغال بعدها في النثر " لو ، و لولا " .

رجحان نصب الاسم المشتغل عنه :

ويرجّح نصبه في خمس صور :

١- أن يقعَ بعد الاسم أمر ، نحو : خالداً أكرِمْهُ ، " وعلياً ليُكْرِمْهُ سعيد " .

٢- أن يقع بعده نهي ، نحو : الكريم لا تُهِنهُ " .

٣- أن يقع بعده فعل دعائي ، نحو :

اللهم أمْرِى يسّرْهُ، وعملى لا تعسّرْهُ " .

وقد يكون الدعاءُ بصورة الخبر ، نحو :

- سليماً غَفَرَ اللهُ لَهُ . - خَالِداً هَدَاهُ اللهُ .

فالكلام هنا خبرى لفظاً إنشائى دعائى معنى ؛ لأنّ المعنى : اغفر اللهم لسليم واهد خالداً ، وإنّما نرجح النصب في هذه الصورة لأنّك إن رفعت الاسم كان خبره جملة إنشائية طلبية والجملة الطلبية يضعف الإخبار بها .

٤- أن يقع الاسم بعد همزة الاستفهام ، نحو قوله تعالى : ﴿ **أبشراً منّا واحداً نتبعه** ﴾ [١] .

وإنما ترجح النصب بعدها ؛ لأنَّ الغالب أن يليها فعل ، ونصب الاسم يوجب تقدير فعل بعدها .

٥- أن يقعَ جواباً مستفهم عنه منصوب ، نحو قولك :

- علياً أكرمته ، في جواب من قال : من أكرمت ؟

وإنما ترجح النصب؛ لأن الكلام في الحقيقة مبنى على ما قبله من الاستفهام.

---

[١] القمر : الآية ٢٤ .

حالات رفع الاسم المتقدم في الاشتغال " الاسم المشتغل عنه " :

ويجب رفعه في ثلاثة مواضع :

[١] أن يقع بعدَ " إذا الفجائية " ، نحو : خرجت فإذا الجوُّ يملؤُهُ الضَّبابُ " ، وذلك لأن " إذا " هذه لم يؤلها العرب إلاَّ مبتدأ ، نحو قوله تعالى : ﴿ **ونزع يَدَهُ فإذا هي بيضاء للناظرين** ﴾ ، أو خبراً ، نحو قوله تعالى : ﴿ **فإذا لهم مكرٌ في آياتنا** ﴾، فلو نُصِبَ الاسم بعدها لكان على تقدير فعل بعدها وهي لا تدخل على الأفعال .

[٢] أن يقع بعد واو الحال ، نحو : جئتُ والفرس يركبه أخوك .

[٣] أن يقع قبل أدواتْ الاستفهام أو الشرط أو التخفيض ، أو ما النافية ، أو لام الابتداء ، أو ما التعجبية ، أو كم الخبرية ، أو إنَّ وأخواتها ، نحو :

- زهير هل أكرمته ؟ — سعيد إن لقيته فأكرمه
- خالد هلاَّ دعوته . — الشرُّ ما فعلته .
- الخلق الحسنُ ما أطيبه . — زهير كم أكرمته .
- أسامة أنِّى أحبه .

فالاسم في ذلك كله مبتدأ والجملة بعده خبره، وإن لم يجز نصبه بفعل محذوف مفسر بالمذكور؛ لأنَّ ما بعد هذه الأدوات لا يعمل فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً .

المشغول :

وهو الفعل المتأخر ويشترط أن يكون فعلاً متصرفاً متعدياً بنفسه مباشرة إلى المفعــول به الواحد، ويجوز أن يكون المشغول فعلاً لازماً لا يتعدى إلى المفعول به إلاَّ بمســاعدة حرف جر أصلى ، نحو : فرحت بالهدية . فالفعل " فَرِحَ " فعل لازم لم ينصب مفعوله " الهدية " بنفسه ، وإنَّما نصبه بمعونة حرف الجر وهو " الباء " .

فكلمــة " الهديــة " فــي ظاهرها مجرورة بالباء ، ولكنها في المعنى والحكم بمــنزلة المفعــول ، ومــع أنَّها بمنزلة المفعول به معنى وحكماً لا يجوز نصبها مع وجود حرف الجر قبلها ؛ كما لا يجوز اعتبارها في محل نصب ، ولهذا لا يصح في توابعها إلا لجر .

ويصــح فــي هذه الكلمة المجرورة التى تعتبر بمنزلة المفعول به في المعنى والحكــم أن تــتقدم وخــبرها دون حرف الجر على فعلها بشرط أن يحل محلها بعد حرف الجر مباشرة أحد شيئين :

إمَّــا الضمير الذي يعمل فيه الفعل معنى وحكماً ، والذي يعود على المفعول به المعنوي السابق ، نحو : النَّصر فرحت به .

وأما لفظ آخر سببي يعمل فيه الفعل، ويشتمل على ضمير يعود على المفعول به السابق ، نحو :

- الهديةُ فرحتْ بقيمتها .
- يتفوق المُجِدُ على أمثاله
- طريقُ الاستقامة سِرْ فيه .

وليس من اللازم أن يكون العامل فعلاً ، فقد يكون اسم فاعل ، نحو : الجيش هازمٌ الأعداء ، وبأسلوب الاشتغال ، تقول :

- الأعداءُ هازمهم الجيشُ . أو - الأعداءَ هازمٌ الجيش أبطالهم .

وقد يكون العامل اسم مفعول ، نحو : العلم منصور على الجهل ، وبأسلوب الاشتغال تقول : الجَهْلُ العلمُ منصور عليه .

المشغول به :

ويقصد به الضمير العائد على الاسم المتقدم مباشرة ، كما يقصد به اللفظ السببي المضاف إلى ضمير يعود على الاسم المتقدم .

شروط المشغول به :

ويشترط ألا يكون أجنبياً من الاسم المشغول عنه؛ إذ يصح أن يكون ضمير المفعول به ، نحو : عَلِيّاً دعوته .   - عَلِيّاً مررتُ به .

كما يصح أن يكون اسماً ظاهراً سببياً مضافاً إلى ضمير المشغول عنه ، نحو : عَلِيّاً صافحت أخاه .   - عليّاً مررت بحديقته .

فيشترك في المشغول به " أن يكون ضميراً معمولاً للمشغول أو لملابسه عائداً على المشغول عنه ، فإن كان الضمير معمولاً للمشغول قدر المشغول عنه فعل لفظ المشغول ومعناه :

مثل : الطالب كافأته . والتقدير : كافأت الطالب كافأته

فالطالب مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور ، تقديره : كافأت ، والجملة لا محلّ لها من الإعراب ؛ لأنها ابتدائية ، وكافأته تعرب هكذا .

كافأ : فعل ماض مبنى على السكون .

والتاء : ضمير مبنى في محل رفع فاعل .

والهاء : ضمير مبنى في محل نصب مفعول به .

والجملة لا محلّ لها من الإعراب ؛ لأنها تفسير للجملة الأولى، وإن كان الضمير غير متصل بالمشغول قدر للمشغول عنه فعل من معنى المشغول دون لفظه

مثل : الطالب شكرت أخاه

فأنا لم أشكر الطالب ، وإنما شكرته أخاه .

ولذا يُقَال في التقدير : قدرت الطالب شكرت أخاه

فالطالب : مفعول به لفعل محذوف ، تقديره " قدرت " وهكذا .

المشغول عنه :

وهو الاسم المتقدم .

شروطه :

ويشترط أن يكون المشغول عنه غير متعدد لا لفظاً ، ولا متعدد معنى ، وذلك بأن يكون واحداً ، نحو : الكتابَ قَرَأْتُهُ .

أو متعدد في اللفظ فقط دون المعنى ، نحو : عليّا ومحمّداً ساعدتهما

لأنّ العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد .

فإنْ تعدد في اللفظ والمعنى لم يصح ، نحو : وليداً كتاباً أعطيته .

فالمشغول عنه هو الاسم المتقدم ويشترط فيه أن يكون متقدماً في اللفظ فليس من الاشتغال ، نحو : شكرته خالداً ؛ لأن خالداً تأخر ، فإن نصبناه فهو بدل وإن رفعناه كان مبتدأ مؤخراً .

ويشترط فيه أيضاً أن يكون محتاجاً لما بعده فليس من الاشتغال ، نحو : قابلت خالداً فأكرمته ؛ لأنَّ الاسم العائد عليه الضمير " خالداً " ليس محتاجاً لما بعده.

ويشترط فيه أيضاً أن يصح رفعه بالابتداء، فليس من الاشتغال : رأيت طالبةً وطالباً أكرمته ؛ لأنّ " طالباً " نكرة لا يصح وقوعه مبتدأ ، فهو معطوف على طالبة وجملة " أكرمته " صفة .

ولـــذا اختلف النحاة في توجيه كلمة " ورهبانية " في قوله تعالى : ﴿ **وَجَعلنَا في قُلوبِ الذين اتَّبعوه رأفة ورحمة ورهبانية ابتدعها ما كتبناها عليهم** ﴾ [1].

فذهب بعضهم إلي أنَّ " ورهبانية " معطوفة على " رأفة " فهي من المجعول، ولا يصـــح أن تكـــون منصـــوبة على الاشتغال لأنها نكرة ، وذهب بعضهم إلى أنّها منصـــوبة علـــى الاشـــتغال، فهي مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير : ابتدعوا رهبانية ابتدعوها .

حكم الاسم المتقدم في أسلوب الاشتغال :

[١] **أن يُرْفع باعتباره مبتدأ،** وما بعده في موضع رفع على الخبرية ، وجملة الكلام حينـــئذ اســـمية وفي هذه الحالة التى يرفع فيها الاسم المتقدم ، تخرج المسألة عن باب الاشتغال ، فتقول في مثل : الطالب كافأته .

الطالب : مبتدأ مرفوع بالضمة .

وجملة كافأته في محل رفع خبر .

وهذا الوجه أرجح لبعده عن التقدير، والجملة هنا جملة واحدة اسمية ابتدائية.

[٢] النصب :

بإعـــرابه مفعـــولاً بـــه لعـــامل محذوف وجوباً يدل عليه ويرشد إليه العامل المذكـــور بعده في الجملة ، أى : أنَّ العامل المحذوف يكون مشاركاً وجوباً العـــالم المذكور إما في لفظه ومعناه ، وإما في معناه فقط ، ولا يصح الجمع بين العاملين ماداما مشتركين ، حيث المذكور عوض عن المحذوف .

ففي نحو : الضيف أكرمتُهُ . يكون التقدير : " أكرمتُ الضيفَ أكرمتُهُ .

---

(١) الحديد : الآية ٢٧ .

ويلاحـــظ أنـــنا بَقيّدنا في هذا المثال بلفظ العامل المذكور، وبمعناه لِنَصِل إلى العـــامل المحذوف، ومن الممكن ألا نتقيَّد بلفظ العامل المذكور ونكتفي بعامل يُرادفه في المعنى .

ومـــع جواز الأمرين ، فالأول وهو إعرابه مبتدأ أحسن ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير عامل محذوف ، ولا إلى تفكير في اختياره، وفي موافقته للعامل المذكور ، وقد تكون موافقته معنوية فقط ، فيحتاج أحياناً إلى كدِّ الفكر .

والنحاة يقسمون حكم الاسم السابق في الاشتغال إلى ثلاثة أقسام :

١- ما يجب رفعه .

٢- ما يجب نصبه .

٣- ما يجوز فيه الأمران .

أولاً : وجوب رفع الاسم المتقدم :

يجب رفع الاسم المتقدم في الحالات الآتية :

١- إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الاسم ، ولا يجوز أن يقع بعدها فعل مثل :

[أ] إذا الفجائية : نحو : خرجتُ فإذا الفلاحون أراهم يسوقون دوابَّهم .

فكلمـــة " الفلاحـــون " يجـــب رفعها ، ولا يجوز نصبها على الاشتغال بفعل محذوف؛ لأن " إذا الفجائية " لا يقع بعدها الفعل مطلقاً لا ظاهراً ولا مقدَّراً .

[ب] لام الابـــتداء : إنـــنى للصَلاة أُأديها ، فكلمة " الصلاة " لا يجوز نصبها علـــى الاشـــتغال ولا اعتبارها مفعولاً به لفعل محذوف مع فاعله ؛ لأنّ لام الابتداء لا تدخل على المفعول به .

وكذلك يجب رفع الاسم المتقدم إذا وقع قبل أداة لها الصدارة في جملتها، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ويأتى بعد تلك الأداة العامل مباشرة ، وذلك مثل :

١- أداة الشرط ، نحو : المعروف إنْ فعلته فلا تبخل به .

٢- أداة الاستفهام ، نحو : الكتاب هل رددته .

٣- ما النافية ، نحو : الرياضة ما أُهمِلُ تمريناتها .

٤- لا النافية الواقعة في جواب قسم : والله الخمر لا أشربها .

فـــإذا وقـــع المشغول عنه قبل أداة من هذه الأدوات : وجب رفعه إذ أنَّ هذه الأدوات لها الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، أى : لا يجوز أن يتقدم معمولها عليها ولا معمول العامل بعدها .

وجوب نصب الاسم المتقدم :

يجب نصب اسم المتقدم إذا وقع بعد أداة لا يليها إلاّ الفعل ، نحو :

[١] أداة الشرط ، نحو : - إنْ فقيراً تقابله فساعِدْهُ

- حيثما مؤدباً تعاشِرْهُ تكتسب خُلُقاً

[٢] أداة التحضيض، نحو: - هلاَّ طريقاً سَوِيّاً تتبعه .

- ألاَ عَمَلاً صالحاً تُقَدِّمُهُ .

[٣] أداة الاستفهام : إلاّ الهمزة ؛ لأنها غير مختصة بالأفعال وحدها ، نحو :

- مَتَى صَدَقَة تُقَدِّمها .

- أيْنَ المالَ أضَعْتَهُ ؟

فـــلا يجـــوز فيْ هذه الأمثلة ونظائرها الرفع على الابتداء، ولا تكون أدوات الاستفهام مختصة بالفعل وحده ، إلاّ إذا وقع بعدها في جملتها فعل ، نحو :

- هَلْ عَليّاً رأيْتَهُ ؟

فيجـــب نصب المشغول عنه إذا سبق بأداة تختص بالفعل كأدوات التحضيض ، مثل : هلا الطالب كافأته .

والعرض: مثل ألا حقاً ضائعاً تطلبه .

والاستفهام بغير الهمزة ، مثل: هل الكتاب قرأته ؟

والشرط ، مثل قول الشاعر :

لا تَجْزَعِي إنْ مُنفِساً أهلكتُه فإذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذلِكَ فاجْزَعِي

فنصب الاسم الواقع بعد أداة الشرط " منفساً " على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور ، والتقدير : إن أهلكت منفساً فأهلكته .

جواز الرفع والنصب :

وفي غير هذه الحالات التي يجب فيها نصب الاسم المتقدم والتي يجب فيها أيضاً رفع الاسم المتقدم يجوز الأمران – أى النصب والرفع – وذلك في الحالات الآتية :

[١] إذا وقع المشغول عنه قبل فعل دالّ على الطلب :

كالأمر في نحو : الضّيْفَ أكْرِمْهُ .

والنهي ، في نحو : المظلومُ لا تتركْه .

والدعاء، نحو : اللّهُمَّ الفقيرَ ارزقهُ

ويرجّحُ النحاة في هذه الحالة النصب على الرفع؛ لأن الرفع يجعل الاسم المشغول عنه مبتدأ ، والجملة الطلبية بعده خبر .

ووقوع الجملة الطلبية بعده خبراً – مع جوازه – قليل لغير الطلبية .

[٢] إذا وقع المشغول عنه بعد أداة ، وتلك الأداة يغلب أن يليها فعل ،

كهمزة الاستفهام ، نحو : أتفّاحة أكلتها ؟

وكأدوات النفي ثلاثة وهم " ما – لا – إن " ، نحو :

- ما السمكُ أكلته .

- لا الشرابُ صفَّيتُهُ .
- لا الطعامُ أعددته .
- إن الكذبُ قُلْتَهُ .

وكذلك إذا وقع بعد حيث المجردة من " ما " ،

نحو : اقرأ حيث المصباحُ وضَعتَهُ .

فإذا وقع المشغول عنه بعد أداة من هذه الأدوات جاز نصبه ورفعه ، والنصب أرجح لكثرة دخول هذه الأدوات على الأفعال دون الأسماء .

فيجوز الوجهان – النصب والرفع – في المشغول عنه إذا لم يسبق بأداة تختص بالفعل، فيكثر النصب في مواضع أهمها :

[أ] إذا كان الفعل المشغول فعل طلب " أمر – نهى – دعاء " مثل : المعلم أشكره – الأب لا تعصه – اللهم عبدك ارحمه " .

وذكر النحاة أنّه إذا كان الفعل المشغول فعل طلب ترجح النصب ، واعترض عليهم بقوله تعالى : ﴿ **واللذان يأتيانها منكمْ فآذوهما** ﴾ [1] ، وقوله تعالى : ﴿ **والسّارِق والسّارقةُ فاقطعوا أيديهما** ﴾ [2] ، وقوله تعالى : ﴿ **الزّانيةُ والزّانى فاجلدوا كلّ واحدٍ منهما مائة جَلْدَة** ﴾ [3] .

فقد جاء المشغول عنه مرفوعاً في الآيات الثلاث ، وحاول النحاة التوفيق بين الحكم الذي سبق وهذه الآيات ، فذكروا أنّ الاسم المرفوع مبتدأ حذف خبره والتقدير في قوله تعالى : ﴿ **والسابق والسارقة فاقطعوا أيديهما** ﴾ .

---

(1) النساء : الآية ١٦ .

(2) المائدة : الآية ٣٨ .

(3) النور : الآية ٢ .

عــند النحاة : والسارق والسارقة فيما يتلى عليكم ، ثم استوثق فاقطعوا فليس هناك اشتغال ، والذي دفع النحاة إلى هذا التأويل شيئان :

الأول : الفاء الواقعة في أول جملة الخبر، فقد ذكروا أنّ الفاء لا تدخل على الخبر .

الثانــي : مجـــيء جملــة الخــبر جملة إنشائية وهو مرجوح؛ لأنه لا يحتمل الصدق والكذب إلاّ بتأول .

وللجــواب عــن الاعــتراض الأول نقول : إنّ مجيء الفاء الزائدة في جملة الخبر لتأكيد التسبب، وقوة الترابط بين شطرى الجملة،وهذا واضح فيما نحن بصدده.

أمّا الاعتراض الثاني فيكفي في الرد عليه أن نقول : إن وقوع الجملة الطلبية خبراً ليس ممنوعاً ، بل هو قليل، وقد جاء كثيراً ، ومن ذلك قول الشاعر :

إنَّ الذين قتلتم أمْس سيّدَهُمْ   لا تحْسَبُوا لَيْلَهُم عنْ ليلِكُم نَامَا

ثــم إنّ عيســى بن عمر قرأ بنصب " والسارقة " مما يرجح أنّ : الرفع هو الوجــه الثاني للنصب في كلمة " والسارق " فهي مشغول عنه، يرفع على أنّه مبتدأ، والجملــة بعــده خــبر، وينصــب على أنه مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير : عاقبوا السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما .

[ب] أن يلــي المشغول عنه أداة يغلب دخولها على الفعل كهمزة الاستفهام في مثل قوله تعالى : ﴿ أبْشراً مِنّا واحداً نتبعه ﴾ [١] .

وقول الشاعر :

أثعلبةَ الفَوارس أمْ رِيَاحاً   عَدَلْتَ بهم المُهَيَّة والغشابا .

فنصب " ثعلبة " على أنها مفعول به منصوب لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير : أأهنت ثعلبة .

---

(١) القمر : الآية ٢٤ .

ومـــن الأدوات الـــتى يغلب دخولها على الفعل أدوات النفى " ما " و " لا " و "إن" مثل : ما الشمس رأيتها .

[ج] أن يأتـــي المشـــغول عنه بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية ، مثل قوله تعالى :

﴿ خَلَقَ الإنسانَ منْ نُطْفَةٍ فإذا هو خصيم مبين والأنعَام خَلَقها ﴾ [1] .

فنصـــب المَشغول عنه " الأنعام " ؛ لأنه ولى عاطفاً مسبوقاً بجملة فعلية، فإن فصـــل بين المشغول عنه والمعطوف وفعله بـــ " أما " فالأكثر الرفع؛ لأن الكلام بعد أمَّا مستأنف مقطوع كما قبله ،

ومـــن ذلك قولهُ تعالى : **﴿ وأمَّا ثمودُ فهديناهم ﴾** [2] برفع " ثمود " ، وقرأ ابـــن أبـــي إســـحاق وعيسى الثقفي " ثمودَ " بالنصب . وقراءة الجمهور بالرفع على الابـــتداء ، فالوجهان جائزان ويستوى الرفع والنصب في مثل : الطالب تفوق وأبوه أكرمناه له ، فيجوز : وأباه أكرمناه له ؛ لأن الجملة الأولى جملة اسمية معطوفة على الجملـــة الاســـمية الأولى ، والنصب على الاشتغال يجعل الجملة المصدرة بالمشغول عنه فعلية معطوفة على الجملة الفعلية الواقعة خبراً .

ويـــرجح النحاة أن بنى الكلام على مبتدأ غير مسبوق بما يوجب النصب أو يـــرجحه ، مـــثل: الطالب كافأته ، لكن النّصب جائز ، فقد قرأ زيد بن ثابت ، وأبو عـــبد الرحمن قوله تعالى : **﴿ جنَّات عَدْنٍ يَدْخُلونَها تَجْرِى منْ تَحْتِها الأنهارُ ﴾** [3] ، بنصب " جنَّات " على الاشتغال، أى : يدخلون جنَّات عدنٍ يدخلونها .

([1]) النحل : الآيتان ٤ ، ٥ .

([2]) فصلت : الآية ١٧ .

([3]) النحل: الآية ٣١ .

وقــراءة الجمهــور بالــرفع على أنها مبتدأ، ومع ما قرره النحاة من ترجيح الــرفع إذا لم يسبق المشغول عنه بشيء ، فقد قرره الجمهور بالنصب في قوله تعالى : ﴿ إنّ كلّ شيء خلقناه بقدر ﴾ [1] .

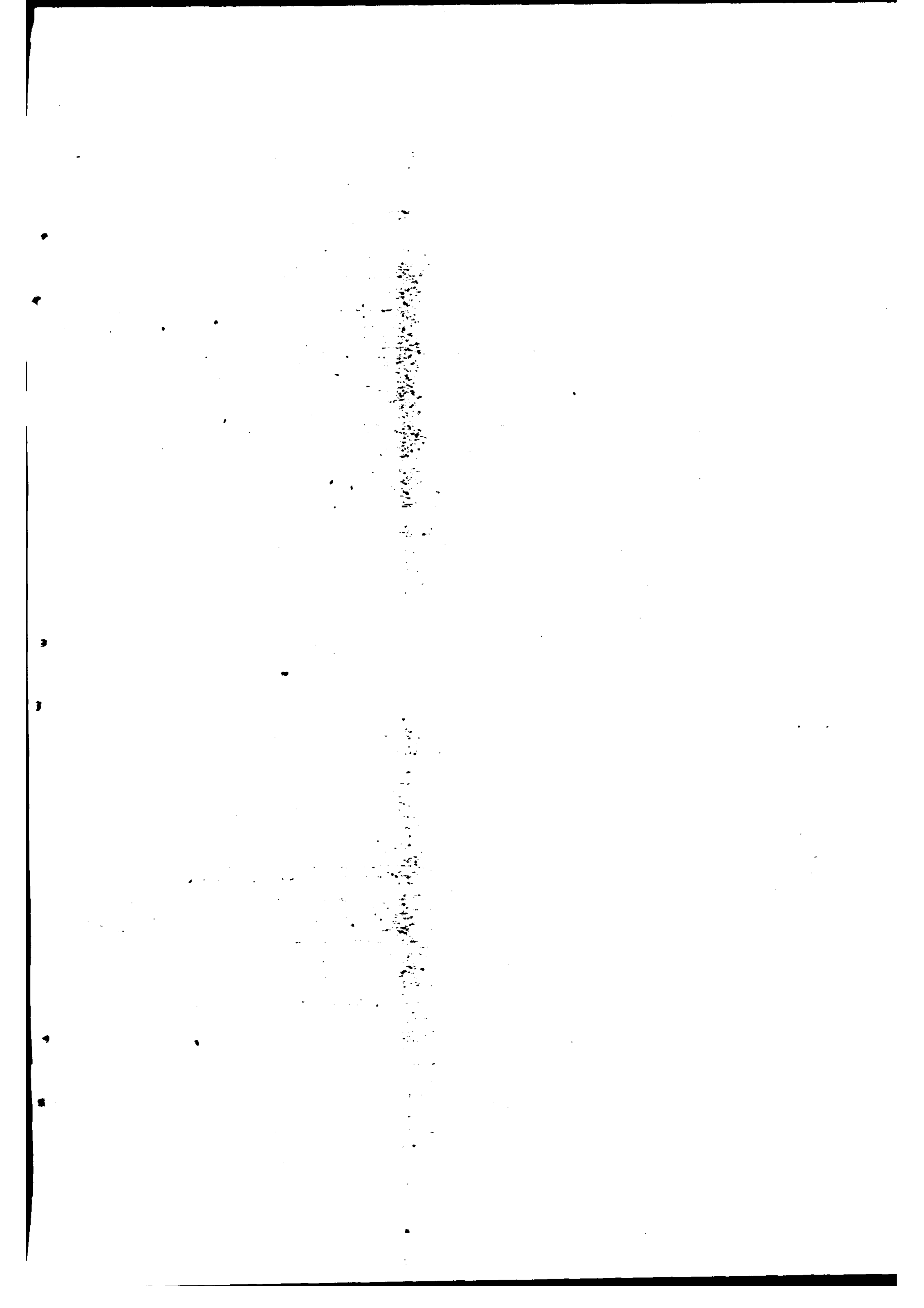
وقال ابن جنى : الرفع في قوله : ﴿ إنَّا كل شيءٍ خلقناه ﴾ أقوى من النصب ، وإن كانت الجماعة على النصب، وذلك أنه من مواضع الابتداء .

---

(1) القمر : الآية ٤٩ .

الفصل الثانى

الـتنــازع



التنازع :

أن يتوجه عاملان متقدمان أو أكثر إلى معمول واحد متأخر أو أكثر ، نحو قوله تعالى : ﴿ آتونى أفرغ عليه قطراً ﴾ [1].

آتوا : فعل أمر يتعدى إلى مفعولين .

ومفعوله الأول : هو الياء ضمير المتكلم .

ومفعوله الثاني : قطراً .

و " أفرغ " فعل مضارع متعد إلى مفعول واحد، وهو يطلب قطراً ليكون ذلك المفعول .

فـ " قطراً " قد تنازعه عاملان، كلاهما يطلبه ليكون مفعولاً به له ؛ لأنّ التقدير : " آتونى قطراً أفرغه عليه " ، وهذا هو معنى التنازع .

ولك أن تعمل في الاسم المذكور أى العاملين شئت ، فإن أعملت الثاني فلقربه، وإن أعملت الأول فلسبقه ، فإن أعملت الأول في الظاهر أعملت الثاني في ضميره مرفوعاً كان أم غيره ، نحو : قام – وقعدا أخواك –وقف ، فسلمتُ عليهما .

ومن النحاة من أجاز حذفه ، إن كان غير ضمير رفع ؛ لأنه فضله ، وعليه قول الشاعر :

بعكاظ يُعشى الناظرين إذا هُمُ لَمَحُوا شعَاعُهُ

وإن عملت الثاني في الظاهر أعملت الأول في ضميره إن كان مرفوعاً ، نحو : قاما ، وقعدا أخواك – وقفا فسلّمتُ على أخويك .

ومنه قول الشاعر :

جَفَوْنى، ولم أجفُ الإخِلاَّءَ إنَّنى لِغَيْرِ جميلٍ من خليلىَ مُهْمِلُ

---

[1] الكهف : الآية ٩٦ .

وإن كان ضميره غير مرفوع حذفته، نحو :

- أكرمتُ ، فسُرّ أخواك .
- أكرمتُ فشكر لى خالد .
- أكرمتُ وأكرمنى سعيد .
- مررتُ ومرَّ بى علىٌّ .

ولا يقال : أكرمتها ، فسُرّ أخواك .

- أكرمتُهُ ، فشكرَ لي خالد .
- أكرمته ، وأكرمنى سعيد .
- مررتُ به ومرَّ بى على .

وأما قول الشاعر :

إذا كنتَ تُرضيه ويُرضيكَ صاحبٌ جِهاراً، فكُنْ في الغَيبِ أحفظ للعهد

بإظهار الضمير المنصوب في " ترضيه " فضرورة لا يحسن ارتكابها عند الجمهور ، وكان حقّه أن يقول : " إذا كنت تُرضى ويرضيك صاحب " ، وأجاز ذلك بعض محققى النحو .

وذهب الكسائى ومن تابعه إلى أنه إذا أعملت الثاني في الظاهر، لم تضمر الفاعل في الأول، بل يكون فاعله محذوفاً لدلالة ما بعد عليه؛ لأنه يجيز حذف الفاعل إذا دلَّ عليه دليل . فإذا قلت : أكرمنى فسرَّني زهير

فإن جعلت زهيراً فاعلاً لسرّ، كان فاعلاً " أكرم " على رأى سيبويه والجمهور . ضميراً مستتر يعود إليه .

وعلى رأى الكسائى ومن وافقه يكون فاعل " أكْرَمَ " محذوفاً لدلالة ما بعده عليه .

ويظهر أثر الخلاف في التثنية والجمع، فعلى رأى سيبويه يجب أن تقول :

إن أعملت الثاني .

أكرمانى . فسرّني صديقاى .

أكرمونى، فسرّنى صديقاى .

أكرمنى ، فسرَّنى أصدقائى .

فـيكون الاسـم الظاهـر فاعلاً للثاني ويكون فاعل الأول محذوفاً ، وما قاله الكسـائى لـيس ببعيد ؛ لأن العرب تستغنى في كلامها علم يُعلم لو حُذف ، ولو كان عمده، ولهذا شواهد من كلامهم .

أمّـا لو علمت الأول في الاسم الظاهر فيجب بالاتفاق الإضمار في الثاني ، نحو : أكرمنى فسرَّانى صديقاى . – أكرمنى فسرّونى أصدقائى .

والذي دعا الكسائى إلى ما ذهب إليه أنه لو لم يحذف الفاعل لوجب أن يكون ضميراً عائداً على الاسم الظاهر المتأخر لفظاً ورتبة ، وذلك قبيح .

وقـال سيبويه : إن عود الضمير على المتأخر أهون من حذف الفاعل وهو عمـدة والحـق ؟ أنّ لكل وجها ، وأنّ الإضمار وتركه على حد سواء، وقد ورد في كلامهم ما يؤيد ما ذهب إليه الفريقان .

فقول الشاعر :

جفونى ، ولم أجف الأخلاّءَ إنَّنى   لغير جميلٍ من خليلىَ مُهْمِلُ

شاهد لسيبويه .

أما شاهد الكسائى ، فهو قول الشاعر :

تفعو بالأرطى لها وأرادهـا   رجالُ فبذّت نبلهم وكَليبُ

هذا شاهد الكسائي فهو لا يضمر في واحد من الفعلين، ولو أضمر في الأول وأعمل الثاني لقال : تعففوا بالأرطى وأرادها الرجال .

واعلم أنّه لا يقع التنازع إلاَّ بين فعلين متصرفين ، أو اسمين يشبهانهما ، أو فعل متصرف واسم يشبهه ، **فالأول** : نحو : جاءني وأكرمتُ خالداً . والثاني : نحو قول الشاعر :

عُهِدْتَ مُغيثاً مُغنياً من أجَرْتَهُ فَلَمْ اتخذْ إلاَّ فِناءكَ مَوْئِلا

والثالث ، نحو قوله تعالى : ﴿ **هاؤمُ اقرأوا كتابيه** ﴾ [1] ، ولا يقع بين حرفين ، كما لا يقع بين جامدين ، ولا يقع بين جامد وغيره .

وقد يذكر الثاني لمجرد التقوية والتأكيد فلا عمل له ، وإنما العمل للأول . ولا يكون الكلام حينئذ من باب التنازع ، نحو قول الشاعر :

فهيهات هيهات العقيقُ ومنْ به وهيهات خِلٌ بالعقيق تواصِلُه

ونحو قول الشاعر :

فأيْنَ إلى أينَ النّجاةُ ببغلَتى أتَاكَ أتَاكَ اللاّحِقون احبس احبس

لو كان من باب التنازع لقال :

- أتوك أتاك اللاحقون .بإعمال الثاني في الظاهر والإضمار في الأول.
- أو أتاك أتوك اللاحقون ، بالإضمار في الأول وإعمال الثاني في الظاهر .

(1) الحاقة : الآية ١٩.

العاملان المتنازعات

العاملان المُحْدِثان للتنازع

هـذان العـاملان قـد يكونان فعلين مثل قوله تعالى : ﴿ آتونى أفرغ عليه قطراً﴾ [١] ، وقد يكون مشتقين عاملين ، ومن ذلك قول الشاعر :

عُهِدتَ مُغيثاً مُغْنياً من أجَرتَه فَلَمْ أتَّخذْ إلاَّ فِناءَكَ مَوئِلا

فاسما الفاعل " مُغيثاً ومُغنياً " تنازعا معمولاً واحد " من أجرته " ، ومن ذلك قول الشاعر :

قَضَى كُلُّ ذى دَيْنٍ فَوَفَّى غريمَه وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعنًى غَرِيمُهَا

فاسما المفعول " ممطول – ومعنى " تنازعا معمولاً واحد " غريمها " .

ولـم يعد ابن مالك هذا البيت من التنازع وعدَّه من التقديم والتأخير، والأصل عنده " غريمها ممطول معنى " ، وذلك لأنَّ المعمول " غريمها " .

سـببى مـرفوع ، وهو لا يجيزه لأنه يلزم إن أعملت الثاني منه فيلزم عدم الارتـباط بالمبـتدأ [٢]. قال أبو حيان : " ولم يذكر معظم النحويين هذا الشرط " [٣]، وأجـاب النحاة بأنّ أحد الوصفين رافع للسببى " غريمها " ، والثاني رافع لضميره ، ولكنه لم يبرز لظهور المراد، وقد يكونان مختلفين مثل قوله تعالى : ﴿ هاؤم اقرءوا كِتَابيه ﴾ [٤] .

---

(١) الكهف : الآية ٩٦ .

(٢) ابن مالك : المساعد ٤٥١/١ .

(٣) السابق : ٤٥١/١ .

(٤) الحاقة : الآية ١٩ .

فالعامل الأول اسم فعل " هاؤم " والثاني فعل " اقرأوا " ، والعاملان معاً تنازعا معمولاً واحداً " كتابيه " ، ومن ذلك قول الشاعر :

لقد علمت أولى المُغيرَة أنَّنى لقيتُ فَلَمْ أنْكلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعَا

فالعامل الأول الفعل " لقيت " ، والعامل الثاني للمصدر " الضرب " والمعمول " مِسمعاً " وهو اسم رجل، وقد تنازعه العاملان " لقيت ، الضرب " ، والعاملان يكونان متقدمينِ عن المعمول، ويشترط فيهما أن يكونا متصرفين ، فلا تنازع في الأفعال الجامدة .

وأجاز المبرد التنازع في فعلى التعجب ، فيجوز عنده :

" ما أحسن وأجمل زيداً " إذا أعلمت الثانى .

" وما أحسن وأجمله " إذا أعلمت الأول[1] .

ويجوز أن يتقدم أكثر من عاملين ، ومن ذلك قوله ﷺ : " تسبِّحون وتكبِّرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين مرة " .

فالعوامل الثلاثة " تسبحون – تكبرون – تحمدون " تنازع العمل في الظرف " دبر " والمفعول المطلق:" ثلاثاً " معاً . ومن ذلك قول أبى الأسود الدؤلى :

كَسَاكَ ولَمْ تَستكْسِهِ فاشكرن لهُ أخٌ لَكَ يُعْطِيك الجَزِيلَ ونَائلَه

فقد تنازع ثلاثة عوامل " كسا – لم تستكسى – اشكرن " العمل في أخ ".

ومن ذلك قول الشاعر :

طَلَبْتُ فَلَمْ أدْرِك بِوجْهِى فَلَيْتَنِى قَعَدْتُ ولَمْ أبغ النَّدى عنْدَ سَائِبِ

فقد تنازع ثلاثة عوامل هي " طلبت – أدرك – أبغ " العمل في الندى ، ولكن الكثير في التنازع الاقتصار على عاملين اثنين ومعمول واحد .

---

(1) ابن مالك : المساعد ٤٦٢/١ .

ما يشترط في العاملين المتنازعين :

[١] أن يكون بينهما ارتباط، فلا يجوز أن يقال " قام قعد على " ؛ إذ الارتباط بين العاملين وهذا الارتباط يكون بعطف ثانيهما على أولهما ، نحو : أكل وشرب محمود ، أو يكون ثاني العاملين جواباً للأول ، نحو قوله تعالى : ﴿ **آتونى أفرغ عليه قطراً** ﴾ [١] .

[٢] أن يكون العاملان متقدّمين على المعمول، فليس من التنازع أن تقول : محمّداً سمعت ورأيت .

[٣] إذا كان العامل غير، فيشترط أن يكون متشابهاً له في العمل .

مما تقدم نرى أنه لا تنازع بين حرفين، ولا بين حرف وفعل، ولا بين فعلين جامدين ، ولا بين فعل متصرف وآخر جامد، ولا بين اسمين غير عاملين، ولا العامل المتأخر ، نحو : أى الطلاب رأيت ؟

ولا العامل الذي توسّط المعمول بينه وبين العامل الآخر ، نحو : أجلستُ الطفل ولاعبته ، ويستثنى من ذلك " فعلا التعجب " ؛ لأنهما مع جمودهما يصح أن يكونا العاملين في أسلوب التنازع ، نحو : ما أنْفَعَ وأجمل بذل المال في الخير .

وإذا تنازع العاملان وتصارعا للفوز بمعمول واحد في جملتهما جاز لك أن تعمل أيهما شئت، فإن أعملت الأول فلأنه السابق " وهو رأى الكوفيين " . وإن أعملت الثاني فلقربه من المعمول المتنازع فيه " وهو رأى البصريين" ، وعلى هذا الرأى ورد أسلوب التنازع في القرآن الكريم .

(١) الكهف : الآية ٩٦ .

وقد تتنازع ثلاثة عوامل ، وقد يكون المعمول المتنازع فيه متعدداً ، أي أكثر من واحد كما في الحديث الشريف : " تسبّحون وتكبّرون وتحمّدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين مرة " .

ففي الحديث تنازع ثلاثة عوامل هي " تسبحون – تكبرون – تحمدون " في معمولين أحدهما ظرف وهو " دبر كل صلاة " ، وثانيهما : مفعول مطلق مبيّن للعدد وهو ثلاثاً وثلاثين .

ولو تأملنا فيما حُمِل على التنازع من الآيات القرآنية، لوجدناها جارية على إعمال العامل الأقرب إلى المعمول وعلى هذا الحديث السابق .

أحكام التنازع :

لا تفضيل لمتنازع على نظيره من ناحية تأثيره في المتنازع فيه، فكل منهما يجوز اختياره للعمل من غير ترجيح مع مراعاة ما يأتي :

أولاً : إذا وقع الاختيار على الأول ليكون هو العامل المستحق للتأثير في المعمول .

وجب تعويض العامل الآخر " المهمل " تعويضاً يغنيه عن المعمول ، وذلك بإلحاق الضمير به يطابق المتنازع فيه مطابقة تامة في إفراده وتثنيته وجمعه ، وفي تذكيره وتأنيثه ؛ لأنّ المتنازع فيه هو المرجع للضمير ، ويعتبر هذا المرجع متقدماً برغم تأخر لفظه عن الضمير ، ولابدّ من المطابقة بين الضمير ومرجعه . ففي نحو " أكَلَ – شَرِب " عليّ .

نقول : في حالة إعمال الأول " أكل وشربَ على " – أكَلَ وشربا العليا " .

- أكل وشربوا العليّون .
- أكلت وشربت عليّه .
- أكلت وشربتا العليتان .
- أكلت وشربن العلياتُ .

فكان الأصل هو أكَلَ عليٌّ وشرب :

- أكل العليان وشربا .
- أكل العليّون وشربوا .
- أكلت عليه وشربت .
- أكلت العليتان وشربتا .
- أكلت العليات وشربن .

فعليٌّ ومثناه وجمعه ، وعليّه ومثناها وجمعها ، هى الفاعل للفعل " أكَلَ " .

أمـا الفعـل " شرب " فقد لحق به ضمير مرفوع يعرب فاعلاً ، ويغنى عن الاسـم الظاهـر – المتـنازع فيه – وهذا الضمير يطابق مرجعه المتنازع فيه : في الإفراد والتثنية والجمع ، وفي التذكير والتأنيث .

هـذا هـو حكم " التنازع " عند إعمال الأول حين تتعدد العوامل، ولا يتعدّد المعمول المرفوع وهو – هنا – الفاعل الظاهر الذي يطلبه كل منهما .

وفـي مـثل " شجَّعْتُ وكافأت الفائز " يقال عند إعمال الأول ، حيث تعددت العوامل التى يحتاج كل منها إلى المفعول به، وليس في الكلام إلاّ مفعول به واحد .

- شجَّعتُ وكافأته الفائز .
- شجَّعْتُ وكافأتهما الفائزينِ .
- شجّعتُ وكافأتُهم الفائزينَ .
- شجّعْتُ وكافأت الفائزة .
- شجّعتُ وكافأتهما الفائزتين .
- شجّعتُ وكافأتهن الفائزات .

فكأنّ أصل الكلام – " شجَّعتُ الفائز وكافأتُهُ " .

- شجّعت الفائزين وكافأتهما .
- شجّعت الفائزين وكافأتهم .
- شجّعت الفائزة وكافأتها .
- شجّعت الفائزتين وكافأتهما .
- شجّعت الفائزات وكافأتهن .

وفي مثل " أنشد وسَمَعت المطرب " برغم اختلاف الطلب بين العاملين، حيث أحدهما يريد المعْمول فاعلاً له ، ويريده الآخر مفعولاً به ،يقال عند إعمال الأول :

- انشد وسمعته المطربُ .
- انشد وسمعتهما المطربان .
- انشد وسمعتهم المطربون .
- أنشدت وسمعتها المطربة .
- انشد وسمعتهما المطربتين .
- أنشدت وسمعتن المطربات .

فكأن الأصل : أنشد المطوَبُ وسمعته .

- أنشد المطربان وسمعتهما .
- أنشد المطربون وسمعتهم .
- أنشدت المطربة وسمعتها .
- أنشدت المطربتان وسمعتهما .
- أنشدت المطربات وسمعتهُنَّ .

وهكذا ترى أن إعمال الأول يقتضى أمرين محتومين : ألا يعمل الأخير مباشرة في ذلك المعمول الظاهر ، وأن يعمل هذا الأخير في ضمير يطابق المعمول الظاهر في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث .

ثانياً : إذا اختير إعمال الأخير وإهمال الأول :

إذا أعملنا الأخير وأهملنا الأول وجب الاستغناء عن تعويض الأول المهمل، فلا نلحق به ضمير المعمول " المتنازع فيه " ، ولا ما ينوب عن ذلك الضمير إلا في حالات ثلاث لابدّ في كل واحدة من الإتيان بضمير مطابق للمعمول المتأخر عن هذا الضمير .

الحالة الأولى :

أن يكون المعمول المتأخر مرفوعاً كأن يكون فاعلاً لعاملين قبله ... أو أكثر ، وكل عامل يريد لنفسه نحو : جلس واستراح المسافر .

فإذا أعملنا الأخير وأهملنا الأول وجب إلحاق الضمير المناسب بالأول، فنقول :

- جلس واستراح المسافر .
- جلَسَا واستراح المسافران .
- جلَسوا واستراح المسافرون .
- جلست واستراحت المسافرة .
- جلستا واستراحت المسافرتان .
- جلَسْنَ واستراحت المسافرات .

فكأن الأصل - استراح المسافر وجلس .

- استراح المسافران وجلَسوا .

- استراحت المسافرة وجلست .
- استراحت المسافرتان وجلستا .
- استراحت المسافرات وجلسن .

الحالة الثانية :

أن يكون المعمول المتنازع فيه اسماً منصوباً ، أصله عُمْدَه ، كمفعولى "ظنَّ" وأخواتها ، فأصله المبتدأ والخبر وفي هذا يقول ابن هشام : "إذا احتاج العامل المهمل إلـــى ضمير ، وكان ذلك الضمير خَبراً عن اسم، وكان ذلك الاسم مخالفاً في الإفراد والتذكـــير أو غـــيرهما للاسم المفسر له وهو المتنازع فيه وجب العدول إلى الإظهار نحـــو " أظنّ – ويظنّانى أخا الزيدين أخوين " ؛ وذلك لأن الأصل " أظنُّ – ويظننى الزيدين أخوين ، فـــ " أظنُّ " يطلب الزيدين أخوين " مفعولين .

و " يظنـــنى " يطلب " الزيدين " فاعلاً ، و " أخوين " مفعولاً ، أعملنا الأول فنصـــبنا الاسمين ، وهما الزيدين أخوين " ، وأضمرنا في الثاني ضمير الزيدين وهو الألف وبقى علينا المفعول الثاني يحتاج إلى إضماره وهو خبر عن ياء المتكلم .

والـــياء مخالفة " الأخوين " الذي هو مفسر للضمير الذي يؤتى به ، فإن الياء للمفـــرد، والأخوين " مثنى " فدار الأمرين إضماره مفرداً ليوافق المخبر عنه ، وبين إضـــماره مثـــنى ليوافق المفسر ، وفي كل منهما محذور فوجب العدول إلى الإظهار فقلا " أخا " فوافق المخبر عنه ، ولم يضره مخالفته لـــ " أخوين " لأنه اسم ظاهر .

الحالة الثالثة :

أن يكـــون الضـــمير مجـــروراً ، ولو حُذف لأوقع في لَبْس ، فيبقى ويوضع مـــتأخراً عـــن المعمـــول ، نحو : استعنتُ واستعانَ عليّ الزميلُ به " ، فالفعل الأول يطلب كلمة الزّميل لتكون مجرورة بالباء ، أى : استعنت بالزّميل .

والفعل الأخير يطلبها لتكون فاعلاً ؛ لأنه استوفى معموله المجرور بالحرف " علــى " فأعملــنا الفعل المتأخر في الاسم الظاهر، وأضمرنا بعده ضميره مجروراً بالباء فقلنا " به " .

ولــو تقدم بحيث يقع بعد عامله المهمل، ويتوسط بين الفعلين لترتّب على هذا تقدُّم الضمير الفضلة المجرور على مرجعه ، وهو غير مستحسن في هذه الصورة ، ولو حذفناه وقلنا استعنتُ واستعان على الزميل، لأدّى حذفه إلى لبس " لماذا " ؛ إذ لا ندرى ألزميل مستعان به ؟ أم مستعان عليه ؟

خصائص تركيبية في التنازع :

لابــد من تأخر المعمول المتنازع عليه ، فإن تقدم خرج من دائرة التنازع ، مثل قوله تعالى : ﴿ **بالمؤمنين رءوف رحيم** ﴾ [١].

فالجار والمجرور " بالمؤمنين " معمول للوصف رؤوف ، أمّا رحيم فمعموله محذوف لدلالة معمول الأول عليه .

ويجــوز أن يكــون المعمول المتنازع فيه فاعلاً أو نائب فاعل أو مفعولاً أو مجروراً أو ظرفاً أو مفعولاً مطلقاً .

ويجــوز أن يكــون مفعــولاً معــه مثل " قمت – سرت وزيداً " ، ولا يأتي المتنازع فيه حالاً ولا تمييزاً ولا مفعولاً له على الأرجح .

ولابــد أن يكون المعمول مطلوباً لكل من العاملين من جهة المعنى والعمل، نحــو قوله تعالى : ﴿ **آتونى أفرغ عليه قطراً** ﴾ [٢] ، فالمعمول " قطراً " مطلوب من جهة العمل مفعولاً به لكل " آتونى " و " أفرغ " ومطلوب من جهة المعنى لهما أيضاً

(١) التوبة : الآية ١٢٨ .

(٢) الكهف : الآية ٩٦ .

، فالمعنى " آتونى قطراً " ، افرغ عليه قطراً ، أى : أنه يطلب القطر ليفرغ القطر على الحديد ، ولذلك فليس من التنازع قول امرئ القيس :

ولو أنّ ما أسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ كَفانى ولَمْ أطْلب قليلٌ منَ المال

فقد تقدم عاملان هما " كفانى ، لم أطلب " وتأخر عنهما معمول " قليل من المال " ، والعاملان يطلبانه من جهة العمل ، فـ " كفانى " يطلبه فاعلاً ، و" لم أطلب " يطلبه مفعولاً ، لكنه ليس مطلوب للثاني من جهة المعنى ، فالمعنى لا يستقيم يكون " قليل من المال " معمولاً ، و " لم أطلب " إذ به يصح المعنى ، ولو أن ما أسعى لأدنى معيشه كفانى قليل من المال .

[٢] إن تقدم ثلاثة عوامل فيصح إعمال الأول والثالث ، فإعمال الأول ، مثل قول الشاعر :

كَسَاكَ ولمْ تستكسِهِ فاشكُرنْ لَهُ أخٌ لَكَ يُعطيكَ الجَزيل ونَاصِرُ

فأعمل الأول " كساك " وفاعله " أخ " ، وأضمر في الثاني والثالث ، وإعمال الثالث مثل قول الشاعر :

جئ ثمّ حَالِفْ وقِفْ بالقومِ إنّهمُ لِمَنْ أجَارُوا ذووا عِزّ بلا هُونِ

فأعمل " قف " بدليل تعديه بالحرف، وأضمر في الأولين " جئ – حالف " ، أما إعمال الثاني فلم يسمع .

[٣] قد يتعدد المتنازع عليه، لكن بشرط أن يكون أقل من العوامل ، فإن كان العوامل ثلاثة صحّ أن يكون المتنازع عليه اثنين ، مثل قول الشاعر :

طَلَبْتُ فَلَمْ أدرِكْ بوجهِى فَلَيْتَنِى قَعَدْتُ ولَمْ أبغِ النَّدى عنْدَ سَائِبِ

فالعوامل ثلاثة " طلبت ، أدرك ، أبغ " والمتنازع عليه اثنان ، المفعول به "الندى " ، والظرف " عند سائب " ، ولكن الكثير الوارد عن العرب أن يتنازع عاملان اثنان على معمول واحد .

الغرض من التنازع :

الغــرض من التنازع هو الإيجاز ، وحذف ما يمكن فهمه، فلا داعي لذكره؛ إذ الأصل في حضر وسلم علينا خالد " حضر خالد – سلم علينا خالد " .

فتم حذف الأولى لدلالة " خالد " الثانية عليها إيجازاً .

ومن أمثلة التنازع : نجح وكوفئ المجد ،

فالفعل " نجح " يطلب فاعلاً ، وهو المجد .

والفعل " كوفئ " يطلب نائب فاعل وهو المجد .

فالعاملان " نجح – كوفئ " تنازعا على معمول واحد " المجد " معنى وعملاً.

ومن أمثلة التنازع : نصلى ونصوم لله .

فــالفعل " نصــلى " يطلب الجار والمجرور " لله " ليتم المعنى، وكذلك الفعل "نصــوم " يطلــب الجارْ والمجرور " لله " فكل من الفعلين " نصلى – نصوم " يطلب الجار والمجرور " لله " ليتم المعنى .

العامل في المتنازع عليه :

يجــوز إعمــال العــامل الأول في المتنازع عليه ، كما يجوز إعمال العامل الثاني باتفاق النحاة؛ فقد ورد إعمال كل منهما في اللغة .

والخــلاف بيــن النحاة في الأولى بالعمل ، فقال الكوفيون الأولى بالعمل هو العامل الأول لسبقه ، وقال البصريون : الأولى بالعمل هو الثاني لقربه من المعمول، فمن إعمال الأول قول عمر بن أبي ربيعة :

إذا هِيَ لمْ تَستَكْ بعُودِ أراكَةِ   تُنُخِّلَ فاستَاكَتْ به عُودُ اسْحِلِ

فقــد تنازع الفعلان " تُنخلَّ – فاستاكَتْ " معمولاً واحداً ، وهو " عودُ إسحل" فــأعمل الأول " تــنخل " ورفــع " عود إسحل " على أنه نائب فاعل له، وأضمر في الفعل استاكت " به " .

ومن إعمال الأول أيضاً قول الشاعر :

بعُكاظ يُعشر النّاظرين ... إذا همُ لمَحُوا شعَاعاه

ومن إكمال الثانى قول الشاعر :

جَفونى ولَمْ أجفُ الأخلاّءَ إنّنى ... لغيرِ جَميلٍ منْ خليلى مُهْمِلِ

فأعمل العامل الثاني " لم أجف " في المتنازع عليه " الأخلاء " فنصبه على أنه مفعول به ، وأضمر في العامل الأول " جفونى " فأعمل الفعل " جفَا " في ضميره " واو الجماعة " فقال " جفونى " ، ومن ذلك قول الشاعر :

وكُمتا مُدمَّاة كأنّ مُتونَهَا ... جَرى فَوقَهَا واستشعرت لونَ مُدهَبِ

فتنازع العاملان : جَرى واستشعرت معمولاً واحداً " لون مذهب " فأعمل الثاني " واستشعرت "، وأضمر في الأول " جرى " ، ولو أعمل الأول وأضمر في الثاني لقال : جرى واستشعرته .

ومن ذلك قول الشاعر :

هويتنى وهَويت الغانياتِ إلى ... أنْ شِبْتُ فانصرفت عنْهُنّ آمالى

فالفعلان " هويتنى " ، وهويت تنازعا معمولاً واحداً ، " الغانيات " وأعمل الفعل الثاني " هويت " فنصب الغانيات مفعولاً به ، وأضمر في الفعل الأول ، فجاءت نون النسوة فاعلاً .

ولو أعمل الأول وأضمر في الثاني لقال " هَوِيَتْنِي " ، وهَويتُهن الغانياتُ " .

وإذا أعمل أى العاملين أضمر في الثاني، فإذا أعملنا الفعل الأول في المتنازع عليه أضمرنا في الثاني ، نحو: ذاكر وتفوق الطالبُ

فالطالب : فاعل الفعل " ذاكر " ، أما فاعل " تفوق " فهو ضمير مستتر تقديره " هو " يعود على الطالب، فالأصل : ذاكر الطالبُ وتفوق .

ونحو : ذاكر وتفوق الطالبان

فالطالبان : فاعل للفعل " ذاكر " ، أمّا فاعل الفعل " تفوقاً " فهو ألف الاثنين ، وأصل الجملة " ذاكر الطالبان وتفوقا " .

ونحو : ذاكر وتفوقوا الطلاب .

فالطلاب فاعل للفعل " ذاكر " ، أما فاعل الفعل " تفوقوا " فهو واو الجماعة ، وأصل الجملة : ذاكر الطلاب وتفوقوا .

وتحو : ذاكرت وتفوقن الطالبات

فالطالبات : فاعل للفاعل ، ذاكرت : أما فاعل الفعل تفوقن فهو نون النسوة.

وهكذا إذا أعملنا الفعل الأول في المتبازع عليه أعملنا الفعل الثاني في ضمير المتنازع عليه ، فإذا حذف الضمير الذي أعمل فيه الثاني فهو ضرورة شعرية ، مثل قول الشاعر :

قَيساً ومـا جَمَعوا لَنَـا | في مجمَع باقٍ شنَاعُه
بعُكاظَ يُعشى الناظرين | إذا هُمْ لَمَحُوا شُعَاعُه

وقد أعمل الشاعر العامل الأول " يُعشى " في المتنازع عليه " شُعاعه " فارتفع هذا المعمول على أنه فاعل ، وأعمل العامل الثاني " لمحوا " في ضمير المتنازع عليه فنصبه على أنه مفعول به " لمحوه " ثم حذفه ضرورة .

والأصل : يعشى الناظرين إذا هم لمحوه شعاعُه

وإذا أعملنا العامل الثاني فإن احتاج العامل الأول مرفوعاً، أضمرنا فيه ؛ لأن المرفوع عمدة ، والعمدة لا يحذف ، بل يضمر مثل ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم : ضربوني وضربتُ قومك

فالإعمال هنا للعامل الثاني " ضربت " ومعموله المتنازع عليه " قومك " مفعول به منصوب ، والعامل الأول " ضربونى " محتاج إلى معمول مرفوع ليكون فاعلاً له ، فأضمرنا فيه واو الجماعة .

الفهرس

الموضوع	الصفحة

كتب للمؤلف

[١] المؤثرات الإيقاعية فى لغة الشعر .

[٢] العربية والوظائف النحوية ، دراسة فى اتساع النظام والأساليب .

[٣] منهج السيوطى النحوى ، دراسة فى المقاطع .

[٤] العربية والتطبيقات العروضية .

[٥] القيمة الوظيفية للصوائت ، دراسة لغوية مقارنة .

[٦] النحو والفكر والإبداع ، دراسة فى تفكيك النص وتوثيقه .

[٧] العربية والفكر النحوى ، دراسة فى تكامل العناصر وشمول النظرية .

[٨] لسان عربى ونظام نحوى .

[٩] من أصول التحويل في نحو العربية .

[١٠] المنظومة النحوية دراسة تحليلية .

[١١] وظيفة التاء فى النظم والرسم والبناء .

[١٢] النظم والمجتمع ، دراسة فى اللغة والقواعد والأوزان .

[١٣] فى التحليل العروضى لأبنية اللغة وتراكيبها .

[١٤] التوليد العروضى ، بحث فى قدرة العربية وكفاءة الأوزان .

[١٥] القيمة الحضارية للعقلية العربية فى قوانين التوليد العروضى .

[١٦] اللحن والإيقاع ، دراسة فى تطور لغة الشعر وموسيقاه .

[١٧] متانة النسج وجمال التركيب ، بحث فى قيمة الأسلوب الشعرى .

[١٨] عناصر الإيقاع اللغوية ، المظاهر والوظائف والمستويات .

[١٩] دراسة متقدمة فى علم العروض .

[٢٠] دور أنظمة التحليل اللغوى فى درس عروض العربية المعاصر وإيقاعها .

[٢١] المدخل إلى علم الصرف على ضوء دراسة اللغة والنحو – الجزء الأول (متطلبات التحليل فى النظام الصرفى) .

[٢٢] خصائص الأفعال وما شابهها من الأسماء .

[٢٣] الفصائل الصرفية ، النسب والتصغير وتوكيد الفعل والعدد .

[٢٤] الاشتقاق والمشتقات .

[٢٥] الإعلال والأسماء المعتلة .

[٢٦] الإبدال والقلب المكانى وفصيلة الجنس .

[٢٧] علاقة خصائص الأفعال بتصنيف المصادر وتقاسيمها .

[٢٨] الانحرافات الصوتية والتركيبية والدلالية فى اللهجة السكندرية ، دراسة مبدئية فى استعمالات أهل كرموز لتركيب النداء .

[٢٩] التغير اللغوى وعلاقته بما تقدمه وسائل الإعلام من برامج ثقافية واجتماعية.

[٣٠] علاقة درجة الشيوع ونشاط الوحدات اللغوية بالتلوث السمعى .

[٣١] معجم ممدوح الألسنى للحقول السياقية والمقامية دراسة تداولية .

[٣٢] دور الحركة فى عين الفعل الثلاثى المجرد وتصرفه .

[٣٣] كتب "فعلت وأفعلت" بين نظامى المعجم ونحو الجمّلة (الزجاج نموذجاً) .

[٣٤] علاقة الفعل الثلاثى بزوائده فى ضوء علم الصيغ الوظائفى بحث فى النموذج التركيبى والدلالى .

[٣٥] اسم الفعل فى نحو العربية دراسة فى الخصائص والمصطلح .

[٣٦] دور حرف الجر فى تحويل التركيب وأثره فى نقل الوظيفة النحوية.

[٣٧] فى التحليل النحوى وخصائص العربية .

[٣٨] الإعلال ومظاهره فى استعمالات العربية .

[٣٩] التعريب والتنكير فى العربية .

[٤٠] الدرس النحوى بين رصد الظواهر وتعدد المصطلح " الإضافة نموذجاً " .

[٤١] العلاقة بين ظاهرتى النصب والجر فى الدرس النحوى والاستعمال .

[٤٢] التحليل الصرفى للعربية فى إطار منهجى البحث التقابلى والتقارنى .

[٤٣] الاتجاهات الحديثة فى علم اللغة " اتجاه التحليل الصرفى ووحداته " .

[٤٤] رتبة النظام الصرفى ومعايير تحليله .

[٤٥] الجمل والتراكيب والأساليب " دراسة فى نحو العربية الجمالى " .

[٤٦] الإضافة بين البنيتين النحوية والمنطقية وحذف عناصر المركب نموذجاً .

[٤٧] نظرية البدائل فى إطار أساليب العربية وقواعدها .

[٤٨] الجمل الاسمية غير المقيدة .

[٤٩] الألسنية والتحليل الوظيفى .

[٥٠] من خصائص الكلمة إلى نحو الجملة .

[٥١] الفونولوجيا والمعنى والوظيفة ، عرض ونقد وتحليل .

[٥٢] الظواهر التركيبية بين نحو الجملة ونحو النص .

[٥٣] مستويات التحليل اللغوى والمعنى والوظيفة .

[٥٤] الجملة الاسمية المقيدة بالنواسخ الفعلية .

[٥٥] الجملة الاسمية المقيدة بالنواسخ الحرفية .

[٥٦] الجملة الاسمية المقيدة بأفعال القلوب .

[٥٧] التحليل الوظيفى للتراكيب .

[٥٨] نحو العربية ومدارس تحليل الألسني الحديث .

[٥٩] النحو العربي مدارسه وبيئاته العلمية .

[٦٠] قضايا النحو التقابلية ، المصطلحات والتعريفات والنصوص .

[٦١] النصوص النحوية ، ترجمة وتعليق .

[٦٢] الجملة الفعلية ، مكوناتها وقضاياها .

[٦٣] فضلات الجملة الفعلية [المفاعيل] .

[٦٤] مكملات الجملة الفعلية مسائل تركيبية .

[٦٥] شعر عمر بن أبي ربيعة دراسة أسلوبية .

[٦٦] الفضائل الصرفية الأفعال والجنس والعدد .

[٦٧] التراكيب النحوية نظامها وخصائصها في شعر سقط الزند دراسة في تحليل الخطاب وعلم النص .